دراسات
في تاريخ سوريا المعاصر



تأليف الدكتور
نزار كريم جواد الربيعي





لقد زاوجت هذه الدراسة (دراسات في تاريخ سوريا المعاصر) بين المادة الوثائقية والدراسات الحديثة، العربية منها والأجنبية، فضلاً عن رجوعها إلى مصادر عربية معاصرة للأحداث، فكان نتاج ذلك ما قدمه الباحث من عمل علمي، راجين أن يجد فيه الباحثون المهتمون بالدراسات التاريخية مصدرا مهما من مصادر المعرفة والتوثيق.











دراسـات

في تـاريخ سـوريا المعاصـر

دراسات في تاريخ سوريا المعاصر

تأليف الدكتور نزار كريم جواد الربيعي

التصنيف: دراسة

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

حقوق الطبع محفوظة



الناشر: دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع

defafmagazine@hotmail.co.ukEm:

- العراق : بغداد- المنصور- قرب مطعم الساعة، جوال: ٠٧٧٠٨٧١٢٧١٢

- الإمارات العربية المتحدة: الشارقة ص. ب: ٤٢٩٣

- قطر: الدوحة Em:basimabood2008@hotmail.com

Mob:0097455898186

التوزيع

العراق

يطلب من مكتبة الضياء - بغداد شارع المتنبي

جوال: ٠٧٩٠١٨٧٠١١٧

الوطن العربي والعالم

سوريا – دمشق – صفحات للدراسات والنشر

Em:info@darsafahat.com

الإخراج الفني والتنفيذ الطباعي: دار أمل الجديدة - دمشق، سوريا

تصميم الغلاف: أمل عثمان

دراسات

في تاريخ سوريا المعاصر

تأليف الدكتور

نزار كريم جواد الربيعي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ۞ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ ۞ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ۞ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ۞ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾

(صدق الله العظيم)

(سورة القمر/ ٤٥-٤٩)

تقديم

الاستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني

كلية التربية- ابن رشد/ جامعة بغداد

فتحت الدراسات الاكاديمية الباب أمام الباحثين للخوض في دراسات لامست القضايا العربية التي لم تكن تتناولها الا الاقلام المحلية، فأعطت هذه الدراسات صورة جديدة لتلك القضايا.

وليس ذلك فحسب، بل ان تلك الدراسات اعتمدت على كثير من الوثائق العراقية التي لم تكن متاحة للباحثين العرب او غيرهم، في حين وظف الباحث العراقي هذه الوثائق لدراسة كثير من القضايا العربية، حيث وجد فيها مادة وثائقية، كتبها القناصل العراقيون الموجودون في امهات العواصم العالمية والعربية، مما رسم صورة للاحداث القائمة في البلدان التي تناولها.

زاوجت هذه الدراسة (دراسات في تاريخ سوريا المعاصر) بين المادة الوثائقية والدراسات الحديثة، العربية منها والاجنبية، فضلاً عن رجوعها إلى مصادر عربية معاصرة للأحداث، فكان نتاج ذلك ما قدمه الباحث من عمل علمي، راجين ان يرى طريقه إلى أيدي الباحثين المهتمين بالدراسات التاريخية.

ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

سيرة
حياة شخصيات سورية

سيرة حياة شخصيات سورية

شكري القوتلي

حياته العائلية

هو شكري بن محمود بن عبد الغني بن محمد بن أسعد بن حسن القوتلي، ولد في دمشق يوم الأربعاء ١٨ ربيع الأول عام ١٣٠٩ للهجرة، الموافق ٢١ تشرين الأول عام ١٨٩١.

وكانت عائلة القوتلي قد نزحت من الحجاز إلى العراق ومنها إلى سورية حيث استقرت في دمشق في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي، وكان جدها الحاج محمد بن أسعد قوي البنية، طويل القامة، عريض المنكبين، شديد البأس فسمي بالقوي، وباللغة التركية قوي لي، عملت عائلة القوتلي في التجارة والزراعة فأصابت مكانة وثروة وسمعة طيبة نظرا لاستقامة أعضائها وصدق معاملتهم وحسن إدارتهم، وعفة نفسهم وطيب أخلاقهم، وعرفت هذه العائلة بعلو مقام أفرادها وسمو مكانتهم الاجتماعية والمالية ورفعة مناصبهم، اذ كان منهم سعيد باشا القوتلي (١٨٢٣- ١٨٧٤) الذي كان وكيل أعمال الأمير عبد القادر الجزائري، وبفضله حاز على رتبة الباشوية، دعي مع الأمير لافتتاح

قناة السويس عام ١٨٦٩ ، وله صورة مع الأمير والخديوي وفرديناند ده ليسيبس معلقة في دار المرحوم أسامة القوتلي.

ومراد القوتلي (توفي عام ١٩٠٨)، تقلد عضوية مجلس الولاية الكبير، وانتخب لعضوية المجلس الإداري للولاية في عام ١٨٧١، وأصبح عضوا في غرفة التجارة والزراعة، وأعيد انتخابه لعضوية مجلس الولاية في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر.

حسن باشا القوتلي (١٨٣٨- ١٩٠٥) رئيس غرفة التجارة والزراعة، حاز رئاسة التجارة وأحسنت إليه الدولة العثمانية من الرتب الملكية أولاها والأوسمة أعلاها.

احمد القوتلي (توفي عام ١٩٠٥) كان عضوا في مجلس إدارة دمشق، ثم انتخب عضوا في مجلس المبعوثان (دار الأمة للسلطنة العثمانية)، كان لمحمد بن اسعد القوتلي، مؤسس اسرة آل القوتلي، خمسة من الأبناء الذكور وثلاث من الإناث، وكان منزله في حي مئذنة الشحم، خرج أبناءه من بعده، أو إثناء حياته، ليسكنوا دورا في دمشق القديمة، وكان محمود، والد شكري القوتلي، من بين إخوته الذين خرجوا من دار أبيهم بسبب توسع أسرته، فاستأجر دارا في حي المارستان (حي البيمارستان النوري) قرب مقام سيدي عامود، وفي هذه الدار ولد شكرتي القوتلي، إلا إن هذه الدار وبقية دور عبد الغني ودار شقيقه مراد أحرقت ودمرت جميعا في القصف الهمجي الفرنسي عام ١٩٢٥، وهي التي أشار إليها شكري القوتلي في لقاءه مع تشرشل، كما أحرقت سائر الأبنية ومنشآت ذلك الحي المتميز في

مدينة دمشق، استمر شكري القوتلي، حتى قبل وفاة والده، في تحمل مسؤولية رعاية الأسرة المكونة من والديه وشقيقاته الثلاث وشقيقه الأوحد، لاسيما بعد عودته من اسطنبول في العام ١٩١٣ بالرغم من ملاحقته واضطراره إلى التواري والنزوح إلى خارج البلاد.

وتنقل شكري القوتلي وعائلته من دار مستأجرة إلى دار مستأجرة أخرى ولم يتملك أي دار، وحين استقلت والدته في دارها الكائنة عند آخر شارع المالكي شمالا، سكن معها واضطر بعد وفاتها إلى بيع البناء بأكمله ليسدد ديونه، كما اضطر إلى بيع بستانه في قرية بالا في غوطة دمشق، ثم غادر دمشق إلى بيروت عام ١٩٦٤ حيث استقر نهائيا في دار مستأجرة أيضا إلى إن وافاه الأجل المحتوم في آخر حزيران عام ١٩٦٧، كان شكري القوتلي من الموسرين الأغنياء، ورث عن أبيه ثم عن أخيه المرحوم عادل ثروة طائلة أنفقها في النضال من اجل تحرير سورية وفلسطين والعمل في القضايا الوطنية.

يقول محمد كرد علي: إن فارس الخوري قال له: ان شكري القوتلي صديقك يستمع لنصائحك، فهل نصحت له بالكف عن هذا الإسراف، قد باع بالأمس غيضة حور (بألف ذهب عثماني)، ويضيف إن شكري القوتلي انفق في سبيل القضية ارثه عن أبيه وهو لا يقطع صدقاته عمن اعتادوا اخذ المساعدة، كما كان كريم اليد سمح النفس عالي الهمة، شديد المراس في الدفاع عن حرية وطنه وعن الحق والدستور وفي التزامه بمبادئ دينه، دين

الإسلام الحنيف فكان، شديد الحرص على أداء الصلاة بمواعيدها مهما كانت ظروفه وارتباطاته الرسمية، وكثيرا ما كنت ادخل عليه فأجده يؤدي صلاة الظهر أو العصر في مكتبه، كان يحب الحرية لنفسه ولغيره، ديمقراطيا بطبعه، يستقبل ويستجيب لما فيه حق وحاجة، مؤمن بربه وبوطنه وعروبته، لا يخشى لومة لائم ولا اعتداء آثم، فلم يكن يحرس بيته سوى حارس هرم عطف عليه منذ القدم واحتفظ به لا للدفاع عنه وإنما لحاجة هذا الأخير إليه، يخرج منفردا للقيام برياضته المفضلة المشي أو الذهاب إلى الجامع لأداء الصلاة دون حراسة ولا مرافقة.

حياته الدراسية

بدأ شكري القوتلي دراسته بتعلم القران الكريم، ثم بدراسة اللغة الفرنسية في مدرسة العازارية (الآباء اليعازاريين)، ثم انتقل إلى مدرسة عنبر التي كانت اهم مدرسة في دمشق حيث حصل على الشهادتين الابتدائية والثانوية، ثم أوفده والده المرحوم محمود إلى الاستانة (اسطنبول) لدراسة العلوم السياسية والإدارية في الكلية الملكية، التي كانت أهم مدرسة في دمشق، فتخرج فيها عام ١٩١٣ وحصل على شهادة الدراسة العليا.

لم يكن دخول الكلية الملكية الشاهانية سهلا ومفتوحا لجميع المتقدمين، بل كان لا بد من اجتياز المتقدمين، بل كان لابد من اجتياز مسابقة للقبول، كان عدد المتقدمين مائتين وخمسين طالبا من مختلف مدن السلطنة العثمانية، جاؤوا من

اثنتين وثلاثين مدرسة إعدادية، من البلاد العربية ومن ولاية الروم ولاسيما من الولايات التركية، كان فحص القبول باللغة التركية مما أعطي المتقدمين الأتراك امتيازا على الطلاب العرب، ومع ذلك فقد تفوق المتقدمون العرب على زملائهم من بقية الولايات، ونجح شكري القوتلي وكان ترتيبه الخامس بين الأربعين الناجحين في هذه الكلية الملكية الشاهانية، كانت مدة الدراسة في الكلية، للحصول على الشهادة، ثلاث سنين وكان الطلاب العرب يعانون من غلاة الأتراك الداعين إلى الطورانية والمغولية، المفاخرين بجنكيز خان وهولاكو، وبلغ من تطرف هؤلاء إن دعوا إلى طرد جميع العناصر غير التركية والانسلاخ عن الإسلام وأسسوا جمعية تورك اوجاغي وتورك يوردي وتورك درنكي، فأسس العرب مقابل ذلك المنتدى الأدبي، وكان من مؤسسيه عبد الكريم قاسم الخليل من بيروت، وسيف الدين الخطيب وجلال الدين البخاري من دمشق، واحمد عزت الأعظمي من بغداد، وانتسب إليه شكري القوتلي مع عدد من زملائه العرب الذين دخلوا الكلية الشاهانية معه، وكان المنتدى الأدبي موئلا للطلاب العرب.

في هذه الأثناء بدأ في تركيا الصراع بين حزب الاتحاد والترقي برئاسة طلعت أنور وحزب الائتلاف بزعامة كامل باشا الذي ألف حكومة، كان وزير الدفاع فيها ناظم باشا؛ إلا إن احد أنصار حزب الاتحاد والترقي أطلق النار على وزير الدفاع هذا فقتله، وسقط حزب الائتلاف واستولى الاتحاديون الطورانيون على

الحكم، وفي آخر سنة من دراسته، انتسب شكري القوتلي الى جمعية العربية الفتاة التي تشكلت في باريس من قبل الطلاب العرب، وكان من بينهم عبد الغني العريسي ورفيق التميمي وتوفيق السويدي وجميل مردم والدكتور احمد قدري، وانتسب إلى هذه الجمعية فيما بعد من دمشق: عارف الشهابي، فخري البارودي، نسيب البكري، فوزي البكري، سامي البكري، تحسين قدري، محب الدين الخطيب، إسماعيل الشهابي، فايز الشهابي، الشيخ كامل القصاب، رضا ألركابي، احمد مريود، احمد الحسيني، صبحي الحسيني، خالد الحكيم، سعيد الباني، شكري الشربجي، أسعد الحكيم، محمد إسماعيل الطباخ، وغيرهم كثيرون من بقية البلاد العربية.

حياته النضالية

آمن شكري القوتلي بالوحدة العربية وعمل في سبيلها منذ نعومة أظفاره ومنذ عهد الدراسة في اسطنبول مع زملائه من الأقطار العربية، إلا إن الوحدة العربية لا يمكن ان تتحقق طالما إن الأقطار العربية كانت مقسمة مجزأة ترزح تحت سلطة الأجانب سواء العثمانيين أولا، أو الفرنسيين و الإنكليز الذين حلو محلهم فيما بعد، فكان لابد، والحالة هذه، من النضال في سبيل تحرير البلاد العربية أولا ثم السعي إلى توحيدها.

بعد إن عاد إلى دمشق من اسطنبول، تابع شكري القوتلي نشاطه التحرري العربي مع زملائه في جمعية العربية الفتاة التي نقلت

مركزها في أوائل عام ١٩١٥م من بيروت إلى دمشق، في هذه الأثناء وصل إلى دمشق آمال باشا، وكان من كبار الاتحاديين، إلا انه اظهر في البداية حسن نية الأتراك تجاه العرب، وقال إن نشاط رجال تركيا الفتاة ليس موجها ضد العرب وإنما لايقاض الشعور الوطني في الأتراك وتحريرهم من النير السلافي[1]، وفي عام ١٩١٥ وصل أيضا إلى دمشق الأمير فيصل بن الحسين، فانضم إلى جمعية العربية الفتاة التي كانت تعمل في الخفاء لإيقاظ الشعور العربي تجاه الحركة الطورانية، وعلق الوطنيون الآمال على الأمير فيصل وعلى والده الشريف حسين لان الحركة العربية كانت بحاجة إلى زعيم عربي كبير يترأسها[2]، وبدأت حقيقة جمال باشا تتكشف عندما بث عملاءه وجواسيسه تتقصى أخبار الشخصيات العربية[3]، وما لبث إن أودع أكثرهم السجن ثم علق زعماءهم على المشانق في دمشق وبيروت، وقد شنق في القافلة الأولى في بيروت: محمد ومحمود المحمصاني، عبد الغني العريسي، وتوفيق البساط، وعمر حمد وعارف الشهابي ورفيق رزق سلوم وعبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم قاسم الخليل، وفي دمشق تبعتهم القافلة الثانية، وعلق على المشانق: عبد الوهاب الإنكليزي وشكري العسلي وشفيق المؤيد

---

(١) "العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد ٤٣٧، ٢٥ آب ١٩٢٥.

(٢) امين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، بيروت، د.ت، ص٥٥.

(٣) جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٣٦.

ورشدي الشمعة واحمد حسن طبارة وجرجي حداد، واعتقل شكري القوتلي وعدد كبير من إخوانه وأودعوا السجن في خان الباشا بدمشق، وتعرض وإياهم إلى التعذيب المرير لاستخلاص أسماء باقي أعضاء التنظيم العربي السوري لإرسالهم إلى المشانق أسوة بمن سبقهم إليها، وخشي (رحمه الله) إن ينال منه التعذيب الشديد مأخذه، وكان أمير سر التنظيم، ويعرف أسماء جميع أعضاءه، فحصل على شفرة حلاقة ضمن رغيف خبز، بطلب من احد الحرس، وقطع بها شرايين يده اليسرى مفضلا الانتحار على إفشاء أسماء زملائه، وعندما سال دمه وتجاوز باب الزنزانة التي كان قد سجن فيها، نادى الحارس رئيسه الذي استدعي الدكتور احمد قدري وكان معتقلا في زنزانة قريبة منه، فبدأ بإسعافه ثم نقله إلى المستشفى الوطني (مستشفى الغرباء) كما كانوا يسمونه، حيث بقي تحت العناية والرقابة ما يقرب من شهر كامل، خرج بعده ليحكم عليه بالإعدام ففر إلى فلسطين ومنها إلى مصر، وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة السلطنة العثمانية، وخروج الأتراك من سورية، وإعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية، وقيام حكم وطني برئاسة الملك فيصل الأول[1]. وحكومة علي رضا باشا الركابي، عاد شكري القوتلي إلى دمشق وأقام فيها.

---

(١) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتداب الفرنسي، ١٩١٥ـ ١٩٤٦، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤، ص٣٢٠.

الخلاف مع الملك فيصل

بعد أن التف الوطنيون حول الأمير فيصل وولوه الملك على سورية، اعتقادا منهم انه سينفذ ما تم الاتفاق عليه مع البريطانيين بحصول سورية على استقلالها الكامل الناجز[1]. وجدوا أن بريطانيا أخلت بوعودها التي قطعتها لأبيه الشريف حسين بن علي، واتفقت مع فرنسا على اقتسام سورية والأقاليم التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية بينهما: اتفاقية سايكس بيكو في ١٩١٦/٥/١٦، ووعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عندئذ أضطر الملك فيصل ان يذهب لمقابلة لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في أيلول ١٩١٩ ويطالبه بتنفيذ الوعود، الا ان هذا الأخير مكث بوعده وطلب من فيصل ان يذهب إلى باريس ويتفق مع رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، عندئذ اكتشف فيصل المؤامرة المزدوجة البريطانية- الفرنسية، وسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فوجد ان كليمنصو قد هيأ له اتفاقية تمنح فرنسا امتيازات كثيرة في سورية[2]، وتسلخ منطقة البقاع عن

---

(١) ج. ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، الجزء الأول (١٩١٩-١٩٤٥)، طرابلس، ١٩٨٥، ص٤٤.

(٢) محمد عابدين حمادة ومحمد تيسير ضبيان، فيصل بن الحسين من المهد إلى اللحد، سجل عام لتاريخ القضية العربية وتطوراتها، الجزء الأول، دمشق، ١٩٣٣، ص٣٠.

الداخل، وتعطي الحكومة الفرنسية وحدها حق تعيين المستشارين والمدربين والموظفين الفنيين لتنظيم الإدارات المالية والمدنية والعسكرية في سورية، كما تتضمن اعتراف فيصل باستقلال وسلامة لبنان تحت الانتداب الفرنسي، وتمنح حوران وجبل الدروز استقلالا إداريا ضمن الدولة السورية مع الموفقة على جعل بيروت واسكندرون مدينتين حرتين، بعث الشريف حسين لابنه فيصل في باريس أمرا بعدم توقيع أي اتفاقية مع فرنسا تخل بتعهدات بريطانيا وبضرورة العودة فورا إلى دمشق.

عندما عاد الملك فيصل إلى سورية، استنكر عليه الوطنيون في جمعية العربية الفتاة ولا سيما شكري القوتلي، تفريطه باستقلال البلاد وحملوا عليه حملة شديدة، فسعي لتشكيل جمعية جديدة من الرجال المقربين منه تقف مقابل الجمعية العربية الفتاة، اثر ذلك حدثت اضطرابات سورية، فاستقالت حكومة رضا باشا الركابي، فعهد الملك فيصل إلى أخيه زيد بتشكيل وزارة جديدة لم تعمر طويلا[1]، وعقد في سان ريمو بايطاليا مؤتمر قرر وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ثم طلب الملك فيصل الى السيد هاشم الاتاسي تشكيل وزارة جديدة فشكلها على النحو التالي: علاء الدين الدروبي لرئاسة مجلس الشورى، رضا الصلح للداخلية، الدكتور عبد الرحمن شهبندر الخارجية، يوسف

---

(١) ينظر: سليمان موسى، وثائق الثورة العربية الكبرى، مجلة الوثائق العربية، بغداد، العدد ٣، ١٩٧٧، ص٦٦.

العظمة للحربية، فارس الخوري للمالية، جلال زهدي للعدلية، ساطع الحصري للمعارف، يوسف الحكيم للنافعة والتجارة، تعد الحكومة الفيصلية في سورية اخصب حقبة تأريخية في حياة فيصل من حيث تجاربها ووقائعها وتناقضاتها ومفاجئاتها سلبا وايجابا[1].

في هذه الأثناء وجه الجنرال غورو إنذاره إلى سورية المتضمن حل الجيش السوري الفتي والقبول بالاتفاقية إياها، وكادت الحكومة إن تذعن للإنذار مقدرة سوء العاقبة، إلا إن فرنسا كانت قد قررت ما بيته رئيس وزرائها كليمنصو في سانت ريمو فنفذته، فقام غورو بالهجوم على سورية وحدثت معركة ميسلون الشهيرة غير المتكافئة[2]، واستشهد فيها يوسف العظمة، الذي رغم علمه بعدم قدرة الجيش السوري المحلول على مقاومة الجيش الفرنسي المزود بأفضل الأسلحة والطائرات، رفض أن يدخل الفرنسيون إلا على جثته، هنالك قول درج على السنة كثير من الناس وهو (انه عندما دخل الجنرال غورو إلى دمشق جاء أعيانها ففكوا الخيل من عربته وجروا العربة عوضا عن الخيل، هذا القول يشبه من يقولك لا تقربوا الصلاة ويتوقف).

ذكر ابن احد المجاهدين الذين حاربوا الفرنسيين إن أباه قال له

---

(١) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٩١، ص٢٧.

(٢) إحسان هندي، معركة ميسلون، دراسة عسكرية تاريخية للمعركة، دمشق، وزارة الثقافة ١٩٦٧، ص١٣٨.

إن غورو انذر أهل دمشق وأعيانها بأنهم إن لم يفعلوا ما يأمرهم به من فك الخيل وجر عربته عندما يدخل المدينة، فانه سيفتح المدينة لجنده لثلاثة أيام، يفتكون بأهلها ويسبون نساءها، وينهبون ما تصل أيديهم إليه، ويدمرون دمشق تدميرا، وهذا ما دعا وجاءها، حفاظا على أعراض نساءهم وخوفا من تدمير المدينة، وهم يعلمون انه سيفعل، وإنقاذا لها، قاموا بما أمرهم به، ولم يقوموا بهذا حبا بالمعتدي الإثم ولا ترحيبا به، وإنما لحماية عائلاتهم ومدينتهم، وهذا اقرب للحقيقة والواقع، وما مثل الحرب غير المتكافئة وموقعة ميسلون المشرفة إلا دليل على صدق هذا القول، وهكذا فقد ضحى وجهاء القوم بكرامتهم صونا لحريمهم ولأعراضهم ولمدينتهم إزاء هذه الكارثة التي حلت بسورية والتي جزأتها وقسمتها، وفرضت عليها هيمنة واستعمارا اشد وأدهى من الهيمنة العثمانية، اندلعت الثورة في سورية وكان شكري القوتلي ممن أشعلوا نارها وحموا أوراها مما اكسبه حكم إعدام عليه جديد صدر من السلطات الفرنسية، إلا انه تمكن من مغادرة سورية خفية إلى حيفا ثم إلى مصر(١).

ثم اشتعلت الثورة بشكل أقوى واشد عام ١٩٢٥، فالتحق بها مجددا ونشط نشاطا بارزا فكان ينتقل بين زعمائها في جبل العرب سلطان باشا الأطرش، وفي غوطة دمشق حسن الخراط، والشيخ

---

(١) منير المالكي، من ميسلون الى الجلاء - سيرة سياسية - دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩١، ص٢٢٤.

عبدو خليفة واخوانهما من آل البكري والعظمة، وفي حلب مع إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وبقية إخوانهم من المجاهدين الأبرار، وفي جبال العلويين مع الشيخ سليمان العلي، فصدر عليه مجددا حكم بالإعدام، ففر مرة أخرى إلى حيفا ثم إلى مصر ثم إلى أوربا يتصل بالزعماء العرب، ويحثهم على الثورة ضد الإنكليز في فلسطين، وعلى دعم الثورة العربية في سورية[1]، وكان أكثر من اتصل بهم ولقي لديهم الدعم والتأييد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وبقي أربع سنوات ينتقل خلالها من بلد إلى أخر حتى أصدر الفرنسيون قرارا بوقف أحكام الإعدام الصادرة بحق الذين التحقوا بالثورة، ولم يعد إلى سورية إلا عام ١٩٣٠، فانتسب إلى الكتلة الوطنية التي كانت قد ضمت رجالات البلاد من ربقة الاستعمار، فكان من انشط الفاعلين فيها، وكان الوطنيون من رجالات سورية قد اجتمعوا في مدينة حمص بتاريخ ٤تشرين الثاني عام ١٩٣٢ لإقرار المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الكتلة الوطنية جاء في أبرزها [2]:

مادة - ١- الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها[3]:

---

(١) وليد المعلم، سورية ١٩١٦ ـ ١٩٤١، الطريق الى الحرية، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٨، ص٢٢٥

(٢) أحسان هندي، كفاح الشعب السوري ١٩٠٨- ١٩٤٨، دراسة عسكرية تاريخية، دمشق، ادارة الشؤون العامة، ١٩٦٢، ص١١٧.

(٣) وليد المعلم، ١٩١٨-١٩٥٨، التحدي والمواجهة، دمشق، ١٩٥٨، ص٢٩١.

أ- تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

ب- تأليف المساعي، مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على إن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر.

ج- تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونشر الثقافية وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها.

وقد ضم مجلس الكتلة الوطنية السادة:

هاشم الاتاسي، إبراهيم هنانو، شكري القوتلي، سعد الله الجابري، فارس الخوري، ميخائيل اليان، عبد الرحمن ألكيالي، لطفي الحفار، نسيب البكري، الشيخ عبد القادر السرميني، إحسان الشريف، احمد اللحام، محمد إسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، عبد الوهاب ميسر، سعد الدين الجابري، فائز ألخوري، مظهر رسلان، إسماعيل الكيخيا، نوري الفتيح، نعيم الانطاكي، ادمون رباط، جميل مردم بك، الدكتور توفيق الشيشكلي، نجيب ألبرازي، نجيب باقي، احمد نير

ألوفائي، احمد خليل المدرس، نجيب الريس، فخري البارودي، حسن فؤاد إبراهيم باشا، جميل إبراهيم باشا، عبد القادر شيرتح، سليمان المصراني، عبد الوهاب هارون، مجد الدين الأزهري.

حياته السياسية

كانت حياة شكري القوتلي السياسية زاخرة بالأحداث الهامة من خلال نشاطه في الكتلة الوطنية، التي ضمت كل العاملين في الحقل السياسي من جميع أرجاء سورية، ووقفت كرجل واحد في صراع المستعمر الفرنسي، فانتشرت المقاومة في سائر المدن السورية مطالبة بالاستقلال، وعلى اثر الإضراب الكبير الذي عم سورية لستين يوما عام ١٩٣٥، اثر اعتقال بعض زعماء الكتلة الوطنية ونفيهم إلى المناطق النائية، رضخت فرنسا للمطالب الوطنية ووعدت بتوقيع معاهدة بينها وبين سورية تضمن لهذه الأخيرة استقلالها، وتشكل الوفد السوري لمفاوضة الحكومة الفرنسية على بنود المعاهدة، برئاسة هاشم الاتاسي وعضوية السادة: فارس الخوري، سعد الله الجابري، جميل مردم بك ومصطفى الشهابي، ادمون حمصي ونعيم الانطاكي.

وفي آذار ١٩٣٦ توجه الوفد إلى باريس، وبقي فيها يفاوض الجانب الفرنسي حتى أيلول عندما وقع المعاهدة وعاد إلى سورية، وقد جرى له استقبال حافل لدى عودته، أما شكري القوتلي فقد بقي في دمشق يتابع، عن كثب وعن بعد، المفاوضات، ويبعث لأعضاء الوفد بملاحظاته وآرائه، كان سعد الله الجابري يأخذ

رأيه بجميع المواد الهامة بالمعاهدة، وأملت صلابة الاثنين وبقية أعضاء الوفد على الفرنسيين شروطا كانوا يهدفون إلى عدم القبول بها، وجاءت المعاهدة السورية - الفرنسية أفضل من المعاهدة العراقية - البريطانية التي كانت سورية تأمل بالحصول على مثيلتها، مع ذلك فقد عارضها من كان يعارض الكتلة الوطنية أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزكي الخطيب والدكتور منير العجلاني لعدم أدراجهم في الوفد السوري المفاوض، وبعد عودة الوفد من فرنسا استقال رئيس الجمهورية محمد علي العابد ورئيس وزرائه عطا الأيوبي، وانتخب هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية من قبل مجلس النواب، وتشكلت الوزارة الجديدة بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢١ برئاسة جميل مردم بك مع احتفاظه بوزارة الاقتصاد، وسعد الله الجابري للخارجية والداخلية، وشكري القوتلي للدفاع والمالية، والدكتور عبد الرحمن الكيالي للمعارف والعدل، إلا إن شكري القوتلي استقال من الوزارة في آذار ١٩٣٨ لمرض ألم به ودخل في الوزارة لطفي الحفار وزيرا للمالية وفائز الخوري وزيرا للاقتصاد الوطني[1].

إزاء التعنت الفرنسي بعدم التصديق على المعاهدة والتهاون بسلخ سنجق اسكندرونة عن سورية وإعطائه إلى تركيا لضمان بقاء تركيا على الحياد في الحرب بين الحلفاء ودول المحور (ألمانيا

---

(١) نجيب الارمنازي، محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٣، ص٨٦.

وايطاليا) عمت المظاهرات مختلف المدن السورية ضد الفرنسيين وضد الحكومات المتعاقبة، فاستقالت آخر حكومة تشكلت برئاسة نصوح البخاري، واستقال على أثرها رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي معللا ذلك بنكوث الحكومة الفرنسية عن تنفيذ وعودها وتصديق المعاهدة، ومحملا إياها تبعة ما يحدث، وعقب استقالة رئيس الجمهورية في ٧ تموز ١٩٣٩، أصدر المفوض السامي الفرنسي المسيو بيو قرارا بوقف تنفيذ الدستور السوري وبحل مجلس النواب، وبتكليف مديري المصالح العامة، تحت رقابة المفوض السامي، بتسيير أمور الدولة، فأصبح بهيج الخطيب، المفتش العام للأمور الإدارية في وزارة الداخلية، مديرا عاما للداخلية ورئيسا لمجلس المديرين وذلك في٨ تموز ١٩٣٩، ومع المديرين عادت السلطة الفرنسية لفرض إرادتها وهيمنتها على البلاد[1]، استمرت حكومة المديرين ما يقرب من سنتين (٨ تموز ١٩٣٩ - نيسان ١٩٤١) وكان قد صدر قرار من المفوض السامي بيو بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها على النحو الآتي:

القرار ١٤٥ ل . ر. (أي القرار التشريعي)، إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

بناء.. وبناء.. وبناء.. يقرر ما يلي:

مادة - ١- يؤلف مجلس المديرين المنصوص عنه في المادة الثالثة من القرار رقم ١٤٤ ل. ر. الصادر بتاريخ ٨ تموز ١٩٣٩ من

---

(١) احمد طربين، التطورات السياسية في سورية، بيروت، د.ت، ص٤٥.

خمسة مديرين عامين تحدد صلاحيتهم كما يلي:

١- مدير الداخلية العام رئيسا (الداخلية، الخارجية، مصالح الأوقاف والفتوى، الشرطة الدرك، الصحة والإسعاف العام).

٢- مدير العدلية العام.

٣- مدير المالية العام.

٤- مدير المعارف العام.

٥- مدير الاقتصاد الوطني العام (الزراعة، والدوائر العقارية وأملاك الدولة، الأشغال العامة، البرق والبريد).

مادة - ٢- ان قرارات مجلس المديرين تكون بمثابة قرارات مجلس الوزراء في جميع الحالات المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعية.

مادة - ٣- بناء على العجلة، وطبقا لإحكام المادة الثالثة من القرار رقم ٩٦/س الصادر بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٢٥، ينفذ هذا القرار بتعليقه على مدخل المفوضية العليا.

بيروت في ٨ تموز ١٩٣٩

المفوض السامي

بونسو

شكري القوتلي ووفد الوكالة اليهودية

في أواخر شهر آب ١٩٣٦ جاء إلى دمشق من فلسطين وفد يمثل الوكالة اليهودية مؤلف من الياهوايلات موفدا من رئيس الوكالة

حاييم وايزمان، وأمين سرها موسي شرتوك (الذي أصبح اسمه موسى شاريت فيما بعد، وتقلد في الدولة اليهودية منصب وزير الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء) وعضو الوكالة الياهو ساسون (يهودي اصله من حلب تقلد في الدولة اليهودية فيما بعد منصب وزير المالية)، وكان التنقل بين فلسطين وسورية ميسورا، طلب هذا الوفد مقابلة السيد شكري القوتلي، فاستغرب هذا الطلب، فقال له رئيس الوفد إن زعماء الكتلة الوطنية يقومون الآن بالتفاوض مع الجانب الفرنسي في باريس وأنت تمثل الكتلة الوطنية التي تضم جميع الزعماء والوطنيين المخلصين من سورية، جئنا للتفاهم معكم، ثم أضاف: نحن اليهود وانتم العرب أبناء عم ومن فصيلة واحدة، وعندما كان الغرب يضطهدنا كنا نلجأ إليكم فنجد عندكم الأمان وحسن الاستقبال وأفضل معاملة، نحن الآن نتقاتل مع إخوانكم وإخواننا العرب في فلسطين بينما عدونا وعدوكم واحد وهما بريطانيا وفرنسا، انتم تريدون معاهدة شبيهة بالمعاهدة البريطانية - العراقية، ونحن بما لنا من نفوذ في فرنسا، نستطيع أن نؤمن لكم معاهدة أفضل بكثير من تلك المعاهدة، ثم إننا نعلم انك (يا شكري القوتلي) تعمل جاهدا في سبيل استقلال سورية وفي سبيل توحيد الدول العربية ونحن بما لنا من خبرة ومال واثر دولي نستطيع أن نساعدكم على تحقيق هذه الوحدة وجعلها قوة عالمية.

قال له شكري القوتلي: وماذا تريدون مقابل هذه المساعدة؟

قال الياهو ايلات: تعلمون ان القدس بالنسبة لنا مكان مقدس، يريد اليهود ان يؤموه للصلاة والحج أو يموتون في كنفها، فنرجو إن تسمحوا لهم بالمجيء.

قال القوتلي: وهل تريدون أن يأتيها جميع يهود العالم؟ قال ايلات: كلا، إن اليهود حيث هم الآن مرتاحون مسرورون بإقامتهم في أوربا وأمريكا، نرجو إن تسمحوا لعدد منهم، مليون أو مليونين أو ثلاث ملايين أو أربعة ملايين على الأكثر.

قال له القوتلي: وكم عددكم في بريطانيا وفي فرنسا؟ قال ايلات: ما يقرب من نصف مليون في بريطانيا وتسيطرون على اكبر إمبراطورية لا تغيب الشمس عن مستعمراتها ونصف مليون في فرنسا وتسيطرون على ثاني اكبر إمبراطورية في العالم، تريدون ان تأتوا بأربعة ملايين يهودي إلى فلسطين وتساعدوننا لإقامة وحدة عربية من ثمانين مليون فقير جاهل لتسيطروا عليها؟ إنكم لن تجدوا عربيا واحدا يقبل بكم، فتفضلوا وانصرفوا.

قال له الياهو ساسون: إن لم تقبلوا بما نعرضه عليكم الآن ستكونون من النادمين، ولن تمر المعاهدة مع فرنسا.

قال له القوتلي: إن كنتم تستطيعون توقيفها فأوقفوها.

وكانت قد وردته أخبار من الوفد في باريس إن المعاهدة ستوقع خلال الأيام الأولى من أيلول، وأعاد: لن يقبل بكم إنسان في العالم العربي مهما بلغت قوتكم وبلغ تأثيركم، انصرفوا، فانصرفوا منزعجين!.

عاد الوفد السوري بعد توقيعه المعاهدة مكللا بالغار، وجرى له استقبال حافل من حلب إلى دمشق وكانت فرحة كبرى لدى

الجميع، اجتمع مجلس النواب السوري وصادق على المعاهدة بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦، أما في فرنسا فأن جمعية الوطنية (مجلس النواب) تلكأت بالتصديق عليها مما اضطر جميل مردم بك للسفر ثلاث مرات إلى باريس لبحث الموضوع مع الحكومة الفرنسية، رغم ذلك لم تصدق الجمعية الوطنية على المعاهدة التي بقيت حبرا على ورق، وكان اليهود دوما وراء عدم التصديق عليها!.

لطفي الحفار

هو لطفي بن حسن بن محمود الحفار ولد لطفي الحفار عام ١٨٩١ في دمشق، وتلقى المعارف الابتدائية والثانوية في المدارس الرسمية، ثم حصل على دروس خاصة في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والمالية على أيدي أساتذة أجلاّء، عمل مع عدد من أصدقائه في ذلك الوقت على ايقاض الأمة العربية في وقت كان فيه التبشير بالعربية أمرا مكلفا وقد يقود إلى الإعدام، وحين أعلنت جمعية الاتحاد والترقي الدستور العثماني عام ١٩٠٨، برزت جمعية العربية الفتاة وكان لطفي الحفار احد أعضاءها ومن اشهر خطبائها، وحين اعتقل الكثيرون ممن ينادون بالنزعة العربية استطاع الحفار أن يتجنب الاعتقال ومصير الشهداء، وذلك بلباقة منه ودهاء كانا من ابرز صفاته التي رافقته في حياته وساعدته على الخلاص من اعقد المواقف.

عند دخول الفرنسيين سورية كان الحفار يعمل في التجارة،

وكانت له جولات في الميادين الاقتصادية والمالية ولمع نجمه حين أبدى رأيه الجرئ في موضوع الاتفاقات الجمركية التي عقدت بين السلطة الفرنسية وحكومة فلسطين، وصار لولب الغرفة التجارية منذ عام ١٩٢٣، ونائب رئيسها، وترأس المؤتمرات الاقتصادية، ثم عمل على دراسة القضايا الجمركية بين سورية ولبنان، وكانت آراؤه وبياناته قوية في هذا المجال، كما كان صلة الوصل بين الكتلة الوطنية الوسط التجاري المتميز بالوطنية والسخاء بالتبرع للأعمال الوطنية سرا وعلانية.

شغل لطفي الحفار وزارة الأشغال العامة في حكومة الداماد احمد نامي، والتي تألفت أثناء الثورة السورية بعد الاتفاق على برنامج يبدل الانتداب بمعاهدة تعترف باستقلال سورية ووحدتها، واستقال منها حين طلبت السلطة من تلك الوزارة إصدار بيان باستنكار الثورة، لذا نفي الحفار الى الحسكة ومن بعدها إلى أميون في لبنان، فظل في المنفى سنتين كاملتين[1].

انتخب الحفار عضوا في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور عام ١٩٢٨ ثم انتخب نائبا عن دمشق عام ١٩٣٦، وتولى وزارة المالية عام ١٩٣٨، ثم كلف برئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٣٩، ثم انتخب مرة أخرى نائبا عن دمشق عام ١٩٤٣، ثم صار وزيرا للداخلية لعدة سنوات، كما انتخب نائبا عن دمشق في عدد من المجالس النيابية.

---

(١) نجاة قصاب حسن، صانعوا الجلاء في سورية، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٩، ص١٩٧- ٢٠٦.

لطفي الحفار من مؤسسي حزب الشعب عام ١٩٢٤، ولما انفرط هذا الحزب كان في عداد مؤسسي الكتلة الوطنية عام ١٩٢٨، ثم في ١٩٤٦ ساهم في تأسيس الحزب الوطني، وكان نائب رئيس الحزب أولا ثم تولى رئاسته حتى أواخر عام ١٩٤٧، وفي عام ١٩٥٥ كان من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية قبل إن ينسحب لصالح شكري القوتلي، من أكثر الأعمال التي تعزى إلى لطفي الحفار دوره القيادي في جر مياه عين الفيجة إلى دمشق منذ عام ١٩٢٤، وقد انتخب رئيسا لهذا المشروع طول حياته، كما عمل على إنشاء لجنة بناء مياه الفيجة والذي يعد من أجمل الأبنية الدمشقي، والحفار كان من مؤسسي شركتي الاسمنت والإنشاءات[1]، كان لطفي الحفار مشهورا بعفة النفس، ونقاء السريرة، والاستقامة في الرأي، لم تؤخذ عليه في حياته شائبة، ومع انه تولى وزارة الداخلية مرات عديدة، فأنه لم يكن فيها الرجل المتعسف الذي تدعوه السلطة إلى نوازعها فيستجيب، وعندما بدأت الانقلابات على الحكم تتوالى على سوريا انسحب الحفار بالتدريج من الحياة السياسية ولكن بلا تنازلات، وامضى السنوات الأخيرة من حياته إلى الانزواء والتفرغ إلى الثقافة، واستبقى بقية نشاطه لندوة تعقد كل يوم لأربعاء يؤمها عدد من كبار أدباء ووطني سوريا، ثم بدأ الزمان يأكل من الرجال والأصدقاء، فتباعدت الجلسات، وقل

---

(١) خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، الجزء الخامس، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٤٣.

عدد الندماء حتى بلغ الثانية والثمانين من العمر، جمع الحفار ما القاه من خطب ومحاضرات في كتاب (ذكريات لطفي الحفار) فانتقل إلى رحمة ربه يوم ١٩٦٨/٢/٤ ودفن في دمشق.

سعد الله الجابري

ولد سعد الله الجابري في حي السويقة بحلب عام ١٨٩٤ (لأكبر عائلة حلبية وأوسعها سلطة)[1]، أبوه عبد القادر لطفي الجابري مفتي حلب وأمه حسنى ملك (شركسية) وله ثمانية إخوة من والدتين.

درس الثانوية في مدرسة (الرشدية) ثم التحق بالكلية الملكية السلطانية في الأستانة عام ١٩١٠ لدراسة الحقوق.

وفي عام ١٩١٢ أثناء دراسته أسس مع مجموعة من الشباب العرب (الجمعية الفتاة)، جند في عام ١٩١٤ في الجيش العثماني برتبة (كوجوك).

عاد إلى حلب عام ١٩١٨ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وجلاء الاتراك عن سورية، وبدأ مرحلة جديدة من النضال الدؤوب لنيل الاستقلال والدفاع عنه.

بعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وتراجع الحلفاء عن وعودهم للعرب انفجرت الثورات المسلحة في سورية، ونشأت العلاقة

---

(١) أنترانيك زاروكيان، حلب الحلم، الطبعة الاولى، ١٩٨٠.

القوية بين (سعد الله الجابري كقائد سياسي معبئ في الداخل وإبراهيم هنانو كقائد عسكري في الريف)[1]، وعلى اثرها تتالت الحملات العسكرية والضغوط الدولية على الوطنيين السوريين فأقر مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ الانتداب والذي يلزم الدولة المنتدبة بأن (تضع في برهة ثلاث سنوات دستورا نظاميا لسوريا ولبنان يصاغ بالاتفاق مع السلطات الوطنية)، واستشهاد يوسف العظمة في معركة ميسلون واحتلال سوريا وضم أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا إلى دولة لبنان الكبير الذي أعلنها غورو في ١٩٢٠/٨/٣١ وتنازلت فرنسا عن كيليكيا إلى تركيا في عام ١٩٢١ وحوصر إبراهيم هنانو في جبل الزاوية ولكنه تمكن من الانسحاب مع مجموعة من رفاقه إلى الأردن ومنها إلى القدس فاعتقله البريطانيون وسلموه الى الفرنسيين وقدم للمحاكمة أمام المجلس العرفي.

تحمل سعد الله الجابري في دفاعه عن إبراهيم هنانو في عام ١٩٢٢ كامل المسؤولية السياسية، وخلال الأعوام التي تلت بدأ يبلور مواقفه السياسية العملية على عدة محاور:

١- اتخذ موقف (المقاومة السلبية) أي المقاطعة من كل مناورات المستعمر وكل أشكال تزوير إرادة السوريين باعتبارها سياسة أكثر جذرية من الاسترحام والتوسل والاحتجاج.

---

(١) رياض الجابري، سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ، دمشق، اتحاد الكتاب العربي، ٢٠٠٦.

٢- خلق زعامة سياسية (الأمير عبد الله بن الحسين) وحشد التأييد الشعبي لها.

٣- التأكيد على (دور الدين كجامع للأفراد عن طوع ودون إكراه).

٤- الشأن السياسي مسألة عامة تخص (جميع المواطنين مسلمين ومسيحيين).

٥- حول الوحدة (هناك عوامل أساسية تعمل للوحدة في هذه المنطقة، وهي الهدف الذي بحثنا عنه في الماضي وعملنا لإنجازه دون قيد أو شرط، ولكن بعد مضي عشرين عاما فان كل بلد اعتاد على نمطه الذاتي في الحياة وشخصيته الذاتية، يجب علينا الان إعادة المساومة ومحاولة إقناع كل منا الأخر، فإننا نصر على الوحدة ولكنا نترك اختيار شكل الوحدة للمواطنين).

٦- موقفه من الحداثة (بالنسبة إلي أسعى إلى تقوية البلاد بأساليب حديثة)[١].

بعد حل حزبي الشعب والاستقلال في أوئل ١٩٢٥ تأسست الكتلة الوطنية من زعماء النضال الوطني وهدفها (استقلال سوريا بحدودها الطبيعية (و) لا مفاوضة قبل الجلاء)، وعندما أصر المفوض السامي (دوجوفنيل) على إجراء الانتخابات في كل محافظة على حدة رفضت الكتلة الوطنية ذلك فاعتقل الوجهاء في

---

(١) زينب نطفجي، دفاعا عن جميل مردم ورفاقه الرجعيين، د.ت.

كل محافظة واعتقل في حلب (سعد الله الجابري واحمد الرفاعي ومنير العمادي وربيع المنقاري)، أنطلقت الاحتجاجات والتمردات وتوجت بانطلاق الثورة السورية الكبرى في ٩ تموز ١٩٢٥ بقيادة سلطان باشا الأطرش.

وفي تموز ١٩٢٦ تم التوصل إلى معاهدة نصت على الاعتراف باستقلال سوريا ولكن الفرنسيين تنصلوا منها ونفت السلطات العسكرية (سعد الله الجابري، فوزي الغزي، وأعضاء حكومة الداماد من الكتلة (فارس الخوري، حسني البرازي، ولطفي الحفار)، إلى الحسكة)[1].

جاء (بونسو) مفوضا ساميا في ١٣/١٠/١٩٢٦ ومارس سياسة الصمت عن المطالب الوطنية (الاعتراف بالاستقلال وانتخاب جمعية تأسيسية) كسبا للوقت ولترويض المعارضة وإفساد الناس وإفراغ الخزينة من احتياطها النقدي.

وفي آب ١٩٢٧ نفي سعد الله الجابري الى حصرون لمنعه من حضور اجتماع الكتلة الوطنية الذي جرى (في بيروت ٢٥/١٠/١٩٢٧)، وتخلف عنه إبراهيم هنانو أيضا لمرضه[2].

حل (بونسو) وزارة الداماد وعين تاج الدين الحسيني الذي دعت وزارته إلى انتخاب جمعية تأسيسية فاز فيها الوطنيون وانتخب هاشم الأتاسي رئيسا، ووضعت دستورا مؤلفا من ١١٥ مادة على

---

(١) سعد الله الجابري، يوميات عام ١٩٢٤، دمشق، د.ت، ص٥١.

(٢) سعد الله الجابري، يوميات عام ١٩٢٤، ص٦٠.

أساس ديمقراطي جمهوري في آب ١٩٢٨ اعترض (بونسو) على ٦ مواد منه المتعلقة بالسيادة ووحدة البلاد وأضاف المادة ١١٦ قانون قمع الجرائم، ولما رفضت الكتلة الوطنية التعديل علق المفوض السامي الدستور وحل الجمعية التأسيسية[١]، و (نفي سعد الله الجابري وهاشم الأتاسي وعدد من الوطنيين الى جزيرة أرواد في عام ١٩٢٩)، ولجأ إلى التنكيل بالشعب وأصدر خمسة دساتير لسورية ودعا إلى انتخابات جديدة في عام ١٩٣٢، زورت فيها النتائج فلم ينجح في حلب الزعيمان (هنانو والجابري)، فقاطعت الكتلة الوطنية المجلس النيابي وبعد ستة اشهر أعيدت الانتخابات في دمشق وفازت الكتلة بـ ١٧ مقعداً.

حاول (بونسو) فرض معاهدة تكرس الاحتلال فرفضت الكتلة الوطنية وعمت الاحتجاجات الشارع السوري (واعتقل سعد الله الجابري عام ١٩٣٢)، في نفس العام تم وضع ميثاق الكتلة الوطنية باعتبارها (هيئة سياسية هدفها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة)، وفي المادة الثالثة اعتبرت (تأليف الأحزاب السياسية مخالفا لوحدة الجهود)، وعينت هيئتها وفق ما يلي[٢]:

١- المكتب الدائم: هاشم الأتاسي رئيساً، إبراهيم هنانو زعيماً، سعد الله الجابري نائباً للرئيس، وشكري

---

(١) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، الطبعة العربية، ص٤٤٧.

(٢) سعد الله الجابري، يوميات عام ١٩٢٤، ص٧٣.

القوتلي، فارس الخوري، وجميل مردم، عبد الرحمن كيالي، أعضاء.

٢- مجلس الكتلة: ويتألف من ٣٨ شخصية وطنية.

٣- المؤتمر العام: مجلس الكتلة ومندوبي الفروع والهيئات.

وفي عام ١٩٣٣ وضع المفوض السامي (الكونت دومارتيل) الذي حل مكان بونسو في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣ معاهدة (سميث) وحاول فرضها على المجلس النيابي والرأي العام فرفضتها الكتلة الوطنية واستقال وزيريها (مردم وارسلان) من الحكومة فحاول المفوض السامي ضربها وترويع المواطنين واعتقل سعد الله الجابري مع سبعين شخصية وطنية، اثر حادثة الجامع الأموي في حلب عام ١٩٣٤ و(حكم عليه بالحد الأقصى للعقاب)، وعلى ٦٠ من رفاقه بالسجن والغرامة[1]، وفي فترة ١٩٣٤- ١٩٣٥ أججت عدة تطورات اخرى منها التوتر المتفاقم بين الفرنسيين والوطنيين السوريين، وكان من تلك التطورات مسألة هجرة الاشوريين والكلدانيين الذين حاول منهم حوالي ٧٠٠ شخص في ٢٢ تموز ١٩٣٣ عبور الحدود السورية هربا مما كانوا يتعرضون له من تنكيل في العراق وكانت صدامات على الحدود[2].

وفي ١٩٣٥/١١/٢١ توفي الزعيم إبراهيم هنانو ولم يستطع سعد

---

(١) عبد الغني العطري، عبقريات من بلادي، دار البشائر، الطبعة الاولى، ١٩٩٥.

(٢) فيليب خوري، المصدر السابق، ص٤٤٧.

الله الجابري حضور الجنازة التي شارك فيها ١٥٠ ألف مشيع - حيث كان في السجن ولكنه شارك في تأبينه.

في عام ١٩٣٦ شدد المفوض (دومارتيل) الخناق على الأهالي وأشاع الذعر ولاحق الوطنيين وأغلق مكاتب الكتلة الوطنية التي دعت إلى الإضراب العام وتجاوبت مع الدعوة المدن السورية كافة، وطلب المفوض السامي من سعد الله الجابري وحسن إبراهيم باشا كسر الإضراب فرفضا فنفاهما إلى (عين ديوار) في الجزيرة حيث تمكنا من (الهرب بمساعدة سيدة أرمنية)، ولجأ الى العراق، وبعد ستين يوما من الإضراب قبلت السلطة الفرنسية التفاوض من اجل معاهدة تضمن استقلال سوريا، فأصدرت عفوا عاما عن الوطنيين وتشكل الوفد السوري للمفاوضات في باريس من هاشم الأتاسي، سعد الله الجابري، فارس الخوري، جميل مردم، أدمون حمصي، مصطفى الشهابي، نعيم الانطاكي سكرتيرا واحمد اللحام مستشارا عسكريا، وتم توقيع معاهدة الاستقلال في ٩ أيلول ١٩٣٦.

بعد المعاهدة جرت الانتخابات وفاز الوطنيون وأعيد العمل بدستور ١٩٢٨ وانتخب هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية وتشكلت الحكومة برئاسة جميل مردم وتولى سعد الله الجابري وزارتي الداخلية والخارجية، أسهم سعد الله الجابري من خلال تسلمه للوزارتين في[1]:

---

(١) سعد الله الجابري، يوميات عام ١٩٢٤، ص٩٧.

١- الداخلية: رد الاعتبار للموظفين وأعاد المهابة لدوائر الدولة، كما قام بإلغاء الحرس السيّار وأسس الحرس الوطني، ووأد الفتن الداخلية وساهم بانسحاب الأرمن من الجيش الفرنسي.

٢- الخارجية: عمل على الإسراع في إجراء المفاوضات لاستلام الصلاحيات وتنفيذ المعاهدة، كانت سياسته تتلخص بقوله: ((يجب أن نكون متأهبين للعمل ايجابيا في العالم والحياة وان نكون أخلاقيين في الدرجة الأولى)).

بعد استقالة عفيف الصلح ونسيب البكري وشكري القوتلي من مكتب الكتلة وتفرق رأي الوزراء، أصبح ينوب عن جميل مردم برئاسة الوزارة، وفي عام ١٩٣٨ اجتاح الجيش التركي لواء اسكندرونة وأطلق عليه اسم (جمهورية هاتاي) ونزح منه معظم سكانه العرب.

وفي عام ١٩٣٩ بدواعي الحرب عطل مسيو (بيو) المجلس النيابي وأقال الحكومة ودخلت سوريا فترة عدم استقرار سياسي وتشكلت حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب وترك الوطنيون مناصبهم احتجاجا وتنازلت فرنسا عن لواء اسكندرونة لتركيا رسميا[١].

ثار الشعب السوري واعتقل سعد الله الجابري ونفي إلى ريفون في لبنان وخرج في أوائل تشرين الأول ١٩٣٩ وعاد الى سوريا، في

---

(١) فيليب خوري، المصدر السابق، ص٥٦٩.

١٠/٥/١٩٤٠ احتلال ألمانيا لفرنسا غزت على إثره إنكلترا لبنان مع مجموعة من جيش ديغول وعينت الجنرال (كاترو) حاكما أعلن (انه لا يرى مانعا من استقلال سوريا).

وفي ٦/٧/١٩٤٠ حدثت محنة اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر حيث اتهم الفرنسيون زعماء الكتلة الوطنية (سعد الله الجابري، ولطفي الحفار، وجميل مردم) بهذه الجريمة، فأضطرو للسفر إلى العراق، انتشرت في دمشق شائعة تقول بأن اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر (انما كان) اثر مؤامرة مدبرة من قبل زعماء الكتلة الوطنية، شكري القوتلي وجميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري، وقد اقتنع معظم الناس بصحة تلك الشائعات حين بلغهم، ان هؤلاء الزعماء الأربعة قد هربوا إلى العراق، واثر اعتراف احد المجرمين الذين تم اعتقالهم (احمد عصاصة) أمام التحقيق.. بأنه هو الذي أقدم على قتل الشهبندر لقاء مبلغ اربعمائة ليرة ذهبية[1]، ستدفع إليه من قبل جميل مردم بك بواسطة أمين سره عاصم النائلي، لكن المحكمة التي سخرت من هكذا ادعاءات حكمت على المجرمين بالإعدام وفسرت دوافعهم بأنها غير دينية في غير محلها[2].

- وفي ٧/١/١٩٤١ برئ المجلس العدلي الكتلة الوطنية وحكم على قتلة الدكتور الشهبندر، وعاد الجابري ورفاقه من العراق.

---

(١) يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، جزء الرابع، ص٣٠٨.

(٢) فيليب خوري، المصدر السابق، ص٦٥٢.

- ١٩٤٢/٤/١٨ إقالة حكومة حسن الحكيم وتشكيل وزارة حسني البرازي (من الكتلة الوطنية).
- ١٩٤٢/٩/٢٧ إعلان وزير الخارجية فارس الخوري استقلال سوريا.
- ١٩٤٢/١٠/٢٨ اعتراف بريطانيا باستقلال سوريا.
- ١٩٤٢/١١/٢١ الذكرى السابعة لرحيل إبراهيم هنانو في حلب واستعادة الوطنيين لنشاطهم.
- أوائل شباط ١٩٤٣ الكتلة الوطنية تعقد مؤتمرها في دمشق وفي نفس الأسبوع إضراب في جميع المدن السورية احتجاجا على ارتفاع سعر الخبز وإدانة ضعف الحكومة، عين على إثرها عطا الأيوبي رئيسا ورئيس وزارة للتحضير للانتخابات.
- ٢٦ تموز ١٩٤٣ فوز قوائم الكتلة الوطنية وانتخاب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية، وفارس الخوري رئيسا لمجلس النواب، وتكليف سعد الله الجابري برئاسة الوزارة، وقد قدم بيانه (لا حزبية ولا خصومة بل سياسة جديدة ترمي إلى خدمة الأمة كلها ... ولتطوى صفحة الماضي)، وفي لبنان فاز بشارة الخوري رئيسا الجمهورية وعهد إلى رياض الصلح برئاسة مجلس الوزراء.
- ١٩٤٣/١٠/٢٤ توجه الجابري ومردم ووضعا المبادئ الأساسية للعلاقة بين سوريا ولبنان:

١- يتمتع كل من البلدين بالاستقلال التام ويمارس سيادته الكاملة.

٢- يتعهد لبنان ألا يكون مقرا أو ممرا لأية قوة تهدد استقلال سوريا.

٣- يتعاون البلدان في الشؤون الاقتصادية وغيرها إلى أقصى الحدود وعلى قدم المساواة.

ترأس الجابري الوفد السوري بشأن مباحثات الوحدة العربية في القاهرة، معلنا (السوريون يرغبون بالوحدة.. وخاصة في هذه الحقبة التي تشهد الذوبان التدريجي للأمم الصغيرة).

١٩٤٤/١/١ تسلمت الحكومة السورية كامل السلطات الإدارية من الفرنسيين، ما عدا الأمن العام والقوات الخاصة (الجيش) بحجة إن الحرب لا تسمح بذلك، وظلت هاتان المسألتان مجال الصراع بين الحكومتين السورية والفرنسية في السنوات اللاحقة حتى الجلاء.

حوادث تاريخية

- ١٩٤٤/٥/٢٠ حادثة جمعية نقطة الحليب (لإذكاء الروح الطائفية والدينية) الجابري يتخذ إجراءات استثنائية والبرلمان يعطي الحكومة جميع الصلاحيات لاستقرار الأوضاع، ويعلن الجابري (طالما دافعت الحكومة عن الأخلاق والدين والفضيلة... ولكن الحكومة مصممة على الوقوف بوجه كل محاولة للإخلال بالأمن).
- حزيران ١٩٤٤ تم نقل إدارة الأمن العام إلى الحكومة السورية، وتأزم المفاوضات بسبب عدم تسليم الجيش.

- ١٤ تموز ١٩٤٤ رفض الحكومة السورية الاحتفال بالعيد الوطني لفرنسا.
- ٢٣ تموز ١٩٤٤ اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال سوريا وتبعته أمريكا في أيلول.
- ١٩٤٤/١٠/١٤ انتخاب الجابري رئيسا لمجلس النواب وتكليف الخوري برئاسة الوزارة.
- ٢٢ آذار ١٩٤٥ الجابري يوقع مع عدد من الزعماء العرب ميثاق الجامعة العربية، وانتساب سورية الى الامم المتحدة كعضو مؤسس.
- أواخر آذار ١٩٤٥ محاولة الفرنسيين الإطاحة بالجابري واعتقاله من فندق أوريان بالاس اعتقادا منهم بأنه المحرك الحقيقي للأحداث ولكنه خرج بسيارة السفير الروسي (سولور) إلى حيفا حيث طلب من بريطانيا ومجلس الأمن التدخل.
- ١٧ نيسان ١٩٤٥ دخول المصفحات الإنجليزية دمشق وإعلان استقلال سوريا رسميا.
- رد الفرنسيون باستقدام تعزيزات عسكرية إضافية، وفي ١٩٤٥/٥/١٣ إنذار اوليفا روجيه لسعد الله الجابري بتسليم المجلس النيابي باعتبار إن المواجهات (قد انطلقت دائما من البرلمان وانتهت فيه)، وعندما رفض الجابري الإنذار قصف الفرنسيون المجلس وأحرقت الأوراق والوثائق، و(انزلوا إلى الشوارع واحتلوا المدن الكبرى) واندلعت ردة فعل شعبية في جميع المدن السورية وأصبح الوضع يتطور عسكريا وليس دبلوماسيا.

- ٢٧ أيار ١٩٤٥ بدأت الاضطرابات المسلحة في حمص وحماة.
- ٢٨ أيار ١٩٤٥ الدول العظمى تدعوا سوريا ولبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو تأكيدا على استقلالهما.
- ٢٩ أيار ١٩٤٥ قصف الفرنسيون المجلس النيابي مرة أخرى - وقتلوا حاميته - والسجن المدني وفندق أوريان بالاس - مقر الجابري - واحتلوا مراكز الكهرباء والهاتف لقطع سوريا عن العالم الخارجي.
- ٣٠ أيار ١٩٤٥ الجابري يغادر فندق أوريان بالاس إلى بيروت في سيارة السفير الروسي (سولور) وتحرك الدول العظمى والدول العربية لوقف المجازر بحق الشعب السوري وتأييدا للحكومة السورية.
- حزيران ١٩٤٥ وصول الجنرال البريطاني باجيت إلى دمشق وتسلمه القيادة العليا في الشرق ووضع الفرنسيين تحت إمرته.
- وتسلم الجابري بصفته رئيس المجلس النيابي - نيابة عن رئيس الجمهورية - الدوائر الرسمية في سوريا من الفرنسيين.
- ١٩٤٦/٤/١٧ جلاء الفرنسيين من سوريا.
- ١٩٤٦/٤/٢٨ تشكيل الوزارة الجديدة، سعد الله الجابري رئيسا ووزيرا للخارجية، سافر بعدها إلى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية ودخوله المستشفى بسبب اشتداد مرضه وطلب من الرئيس شكري القوتلي قبول استقالته.
- ٢٠ كانون الأول ١٩٤٦ اعلان استقالة وزارة الجابري.
- قضى في مشفى المواساة في الاسكندرية عدة اشهر، ثم

عاد إلى دمشق لمدة شهرين واستقبل بحفاوة من الرسميين والأهالي، ثم عاد إلى حلب وانسحب من الحياة العامة حتى وفاته، وقد قال عنه باتريك سيل: ((لقد عانت الكتلة بموت سعد الله الجابري في ٢٠ حزيران ١٩٤٧ ضربة أخرى، لأنه كان أكثر رجالها شجاعة واستقامة، وربما هو الرجل الوحيد الذي بقيت له سمعته ونفوذه رغم كل تجارب السنوات التي سلفت)).

جميل مردم

ولد جميل مردم بك في دمشق عام ١٨٣٩، وهو ينتسب لأسرة سورية عريقة، تلقى علومه الابتدائية والثانوية في معاهد الآباء العازاريين في دمشق، وقصد إلى دمشق للتخصص في العلوم الزراعية، وانتسب في الوقت نفسه إلى معهد العلوم السياسية في باريس، وفي العام ١٩١١ أسس بالاشتراك مع مجموعة من الشباب المثقف جمعية سرية سميت (الجمعية العربية الفتاة) في باريس، وهدف هذه الجمعية تحرير الأرض العربية من الهيمنة الأجنبية.

كان جميل مردم بك واحداً من الثمانية الذين وجهوا الدعوة للمؤتمر العربي لعام ١٩١٢، و شغل فيه وظيفة أمين السر العام المساعد، وكانت مهمته تنسيق الجهود و تصنيف المطالب الوطنية للعرب، وصدرت عن المؤتمر قرارات تم تبليغها للدول العظمى

ولسفير الإمبراطورية العثمانية في باريس[1].

وعندما صدرت موجات الحكم بالإعدام من قبل محكمة عالية على رواد القضية العربية كان مردم بك ما يزال في فرنسا، وعلى الرغم من ذلك فقد صدر الحكم عليه غيابياً. وبين عامي ١٩١٧ و١٩١٨ قام برحلة إلى دول أمريكا اللاتينية بصفته مندوباً عن مؤتمر باريس بهدف تقوية الصلة مع الجاليات العربية التي استقرت في تلك البلاد.

بعد إن نجحت الثورة العربية وأعلنت الهدنة، قصد الشريف فيصل بن الحسين أوروبا من اجل الدفاع عن التطلعات العربية بعد انسلاخ الأقاليم العربية عن الإمبراطورية العثمانية، وقد انضم جميل مردم بك الذي كان ما يزال في فرنسا إلى الشريف فيصل، واستطاع أن يسمع صوت سورية في خطاب ألقاه أثناءمؤتمر الصلح في فرساي[2].

وقد عاد مردم بك إلى سورية برفقة الشريف فيصل في ربيع ١٩١٩، وأصبح بعد إعلان الاستقلال مستشاره الخاص، كما سمي معاوناً لوزير الخارجية الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في

---

(١) سلمى مردم بك، استقلال سوريا، أوراق جميل مردم بك، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٤.

(٢) فارس الغصين، مذكراتي عن الثورة العربية، الجزء الثاني، مطبعة الترقي، ١٩٧٠، ص١٤٣.

حكومة الرئيس هاشم الاتاسي[1].

بعد دخول الفرنسيين سورية بقيادة الجنرال غورو في تموز عام ١٩٢٠، انتعشت الحركات التحريرية، وانضم جميل مردم بك مع مجموعة من رجال المقاومة الى حزب الشعب الذي أعلن في العام ١٩٢٥ الثورة ضد الاحتلال الفرنسي، وساهم في المعارك التي جرت بين قوات الاحتلال الفرنسي وبين المقاومة السورية، عندما حاصرت القوات الفرنسية جبل الدروز وأمرت باعتقال زعماء الثورة، استطاع مردم بك الفرار والوصول الى مدينة حيفا الفلسطينية، وقد سبق للمجلس العدلي أن أصدر الحكم عليه بالإعدام غيابيا، ولذا رضخت السلطات البريطانية لطلب تسليم مردم بك، فأوقفه وقامت بتسليمه إلى السلطات الفرنسية التي نفته إلى جزيرة أرواد قبالة مدينة طرطوس على الساحل السوري، وقد أعلن الفرنسيون بتاريخ لاحق العفو عن المنفيين في جزيرة أرواد، لما شكل زعماء النضال الوطني السوري عام ١٩٢٨ حركة تحريرية عرفت باسم الكتلة الوطنية، أسندت أمانة السر العامة لهذه الكتلة لجميل مردم بك، وقد اتفق هؤلاء على توحيد نضالهم من أجل الوصول بسورية إلى الاستقلال التام، مع المثابرة على عدم الاعتراف بالانتداب.

في عام ١٩٢٨، وبعد أن اقتنعت سلطة الانتداب بأن يكون

---

(١) غالب العياشي، تاريخ سوريا من الانتداب الى الانقلاب ١٩١٨ ـ ١٩٥٤، لبنان ١٩٥٤.

لسورية دستور تضعه جمعية تأسيس منتخبة من قبل الشعب، كان مردم بك واحدا من النواب الذين انتخبوا عن مدينة دمشق وساهم في وضع الدستور، دخل مردم بك الوزارة لأول مرة عام ١٩٣٢ باسم الوطنيين وتقلد وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، إلا انه استقال بعد أن تأكدت الكتلة الوطنية أن فرنسا ليس لديها نية بالتنازل عن الانتداب، لكنه بقي في ساحة النضال من موقعه في الكتلة الوطنية يعمل بفاعلية ونشاط وقام بزيارة المملكة العربية السعودية والعراق ومصر وفرنسا.

في عام ١٩٣٤ عندما ثار خلاف بين المملكة العربية السعودية وإمامة اليمن، وتطور إلى نزاع مسلح، الأمر الذي أثار قلق الرأي العام العربي، اشترك مردم بك في لجنة المصالحة التي توجهت إلى الجزيرة العربية وبذلت المساعي الحميدة التي أدت إلى عقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين.

في مطلع عام ١٩٣٦ ، دعت الكتلة الوطنية للإضراب العام، ولبت المدن السورية جميعها ، وسارت مظاهرات ضخمة وألقت السلطة القبض على جميل مردم بك في أعقاب خطاب مثير ألقاه في مقبرة الباب الصغير بعد تشييع أحد الشهداء، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية في قصبة قرق خان، وقد استمر الإضراب حوالي الشهرين، انتهى بعد أن عقد اتفاق بين الكتلة الوطنية والسلطة الفرنسية ، ينص على أن يذهب وفد سوري الى باريس للمفاوضة من أجل إبرام معاهدة تضمن استقلال سوريا ، وتتألف الوفد برئاسة

هاشم الأتاسي وكان مردم بك عضوا فيه، وبعد مفاوضات توصل الطرفان إلى عقد معاهدة في ٩ أيلول/١٩٣٦ ، ولما وضعت المعاهدة موضع التنفيذ وجرت انتخابات حرة نجح فيها مرشحوا الكتلة الوطنية، وقد نجحت القائمة التي ترأسها جميل مردم بك عن مدينة دمشق والغوطتين، وفي أول جلسة عقدها المجلس انتخب النواب فارس الخوري رئيسا للمجلس وهاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية، وألف مردم بك أول وزارة وطنية.

وفي خلال عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨، زار مردم بك فرنسا ثلاث مرات عمل خلالها على استعجال تصديق البرلمان الفرنسي على المعاهدة ومن أجل وضع بعض بنود المعاهدة موضع التنفيذ[1]، وقد أجرى اتصالات عديدة تبادل خلالها وجهات النظر مع عدد من الشخصيات السياسية كان منهم هريو، وبلوم، وفلاندان، وبونيه، وفيينو وسارو، خلال هذه المرحلة أيضا، برزت قضية لواء الاسكندرونة، وقام مردم بك بزيارة مختلف وجوه العلاقات السورية - التركية، كما تعرف على الرئيس كمال أتاتورك وتباحث معه في الشؤون التي تهم البلدين، وقد اتسمت هذه الاتصالات بين مردم بك والزعماء الأتراك بطابع التفاهم المتبادل الأمر الذي جعل من المؤسف أن تحل قضية لواء الاسكندرونة دون أي مساهمة سورية.

قدمت حكومة مردم بك استقالتها في شهر شباط في جو

---

(١) فيليب خوري، المصدر السابق، ص٥٣٤.

عاصف اجتاح العلاقات الفرنسية السورية، وأكد أن فرنسا قد رجعت عن تنفيذ معاهدة ١٩٣٦.

وفي عامي ١٩٤٠ و١٩٤١ زار مردم بك العراق والمملكة العربية السعودية، كما زار مصر بالاشتراك مع بشارة الخوري عام ١٩٤٢، وفي عام ١٩٤٣ أعيد العمل بالدستور، وأعيد انتخاب مردم بك في مجلس النواب وكلف بنيابة رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية من (آب ١٩٤٣ - تشرين الأول ١٩٤٤)، ثم وزارة الخارجية مع وزارتي الدفاع والاقتصاد الوطني من (تشرين الأول ١٩٤٤- آذار ١٩٤٥)، ومن جديد تولى وزارة الخارجية مع الدفاع من (آذار ١٩٤٤- آب ١٩٤٥)، وشغل في هذه الأثناء رئاسة الوزارة بالوكالة في غياب فارس الخوري في سان فرانسيسكو، كما انتدب وزيرا مفوضا في تشرين الأول عام ١٩٤٥ إلى مصر لتأسيس المفوضية السورية، وكذلك إلى السعودية في تشرين الثاني عام ١٩٤٥ للغرض نفسه، أعاد تشكيل الحكومة في تشرين الأول عام ١٩٤٧، وتقلد بنفسه وزارة الدفاع الوطني عندما بدأت العمليات الحربية في أيار عام ١٩٤٨، وادخل إصلاحات جذرية في مؤسسة الجيش[1]، شغلت حكومة مردم بك بأكبر امتحان واجهته سورية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك هو القضية الفلسطينية، فمع نهاية عام ١٩٤٧، بدأت الحكومة تتعرض لضغوط من كل جانب لمنع تقسيم فلسطين (ولو بالسلاح)، وحين وصل نبأ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى

---

(١) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص٣٢٢.

دمشق، أضربت المدينة وثارت المظاهرات، واقتحمت السفارتين الأمريكية والبلجيكية والمركز الثقافي السوفييتي ومركز الحزب الشيوعي (وقتل أربعة من الشيوعيين)، وعرفت المدن السورية الأخرى حوادث مماثلة، وزاد مجلس النواب الضرائب وأقر قانون خدمة العلم وصوت على شراء الأسلحة، واستقال كثيرون من ضباط الجيش السوري كي يشاركوا في جيش الإنقاذ، وبدأت عصابات مسلحة بمهاجمة مستوطنات يهودية قرب الحدود السورية، فتدخلت الوحدات البريطانية، كما بعثت الحكومة البريطانية بمذكرات إلى الحكومة السورية احتجاجا على غارات المتطوعين العرب الذين كان يوجه عملياتهم فوزي القاوقجي، وقد جعل من سورية مقرا لقيادته، ووقّعت سورية الميثاق السياسي العسكري للجامعة العربية لتوحيد الجهد تجاه فلسطين، وفي نيسان عام ١٩٤٨ أثارت مذبحة دير ياسين الشعب السوري[1]، وفي أيار عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا في دمشق وسط انتقادات لاذعة للاجتماع الذي جاء في الوقت المتأخر، وفي ١٦ أيار أي بعد يومين من إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل، دخل الجيش السوري فلسطين، ولكن سرعان ما صد في وادي الأردن بعد قتال عنيف، وتصاعد النقد الموجه للحكومة السورية، وبات معروفا الفساد الواسع الذي صحب المجهود الحربي، وأعمال لجنة جمع

---

(١) غسان محمد رشاد حداد، سوريا من الجلاء حتى الانقلاب العسكري الاول، "العرب اليوم"، (صحيفة)، عمان، ١٠ نيسان ٢٠٠٠.

التبرعات لفلسطين، وفي آب عام ١٩٤٨، تشكلت حكومة جديدة احتفظ مردم برئاستها، ولم تلبث أن نشبت أزمة سياسية صحبها تدهور اقتصادي وتفجر الإضراب والمظاهرات في المدن السورية كافة، وحصلت مواجهات دموية، فاستقال جميل مردم بك في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٨، وأصبحت سورية بلدا بلا حكومة وبلا أمل في حكومة تنبثق من زعامة مدنية كفؤة، فهو بلد يهيمن عليه مواطنون مكروبون هائجون، واقتصاد منهار، وجيش شعرأن فئة الساسة المخططين قد خانته، قدم مردم بك استقالة حكومته بعد فشل الجيوش العربية في فلسطين، وغادر سورية الى مصر واقام في القاهرة الى ان وافاه الاجل في عام ١٩٦٠، وفي خلال هذه المدة جرت محاولات عدة لحمله على العودة الى النشاط السياسي، لكن حالته الصحية لم تمكنه من ذلك، وعندما سقط حكم الشيشكلي في عام ١٩٥٤، أوفد الرئيس جمال عبد الناصر كبار الشخصيات لإقناع مردم بك بالعودة إلى سورية ووعده بتقديم الدعم والمساندة إذا رغب بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية لأنه أبعد عنها بطريقة غير دستورية، وعودته سوف تؤكد شرعية السلطة السياسية، وفي شهر أيلول عام ١٩٥٤، أصدر جميل مرم بك تصريحا أعلن فيه اعتزاله الحياة السياسية ولم يكن قد تجاوز الواحد والستين من العمر، وفي الأول من شباط عام ١٩٥٨، دعاه الرئيس جمال عبد الناصر للوقوف معه ومع الرئيس شكري القوتلي عند التوقيع على الإعلان

عن الوحدة بين سورية ومصر، وفي ٣٠ آذار ١٩٦٠، توفي جميل مردم بك في القاهرة، ونقل جثمانه إلى سورية حيث ووري الثرى في مدافن العائلة بدمشق.

تاج الدين الحسيني

هو محمد تاج الدين بن محمد بدر الدين بن يوسف الحسيني المراكشي الاصل، ولد بدمشق سنة ١٨٩٠م، والده شيخ محمد بدر الدين الحسيني، محدث الديار الشامية الأكبر، كان شديد الورع، حاد الذكاء قوي الذاكرة ألّف ما يزيد عن الاربعين كتاباً وهو لم يتجاوز العشرين من عمره.

نشأ محمد تاج الدين في كنف والده ورعايته، ودخل المدارس الرسمية في دمشق، ثم طلب العلم على والده وتلاميذه مثل علم الحديث والتفسير والعلوم العربية وأصول الفقه والعلوم الدينية.

تميز تاج الدين بالذكاء والدهاء وحسن التودد إلى الناس، واستغل رغبة الحكام العثمانيين في ارضاء والده فانصرف إلى الاتصال بهم، فعين مدرساً للعلوم الدينية في المدرسة السلطانية بدمشق سنة ١٩١٢م، ثم كان من أعضاء مجلس إصلاح المدارس، ومن أعضاء المجلس العمومي لولاية سورية في عهد العثمانيين، كما تولى تحرير جريدة الشرق سنة ١٩١٦، والتي أمر بإنشائها جمال باشا قائد الجيش الرابع العثماني في الحرب العالمية الأولى[1].

(١) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، بيروت، ١٩٩٧، ص(٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٥، ١٩٤).

بعد انتهاء الحكم العثماني على سوريا، انتخب تاج الدين عضواً في المؤتمر السوري، كما عينه الملك فيصل سنة ١٩٢٠م، مديراً عاماً للأمور العلمية في دائرة كانت مرجعاً أعلى لدوائر الأوقاف والفتوى والمحاكم الشرعية والخط الحجازي - وهذه الوظائف تشبه المشيخة الإسلامية في العهد العثماني - كما درّس في معهد الحقوق مادة أصول الفقه والأحوال الشخصية والفرائض والوصايا.

لما دخل الفرنسيون سوريا، خرج تاج الدين لوداع الملك فيصل، ثم لما دخل الجنرال غورو دمشق دُعي تاج الدين لاستقباله بصفته الرسمية، فامتنع وقال عبارته المشهورة: (من ودع فيصلاً لا يستقبل غورو)، فأُقصي من عمله، وبقي شهوراً عدة منزوياً، إلى ان تشكل وفد لمقابلة الجنرال غورو في امور تتعلق بمصلحة البلاد، وكان من جملة حديثهم ان بينوا له مكانة الشيخ تاج الدين، وأن عزله عن منصبه لا يليق، فعين حينذاك عضواً في مجلس الشورى، ثم في محكمة التمييز، وبعد ذلك صار قاضياً شرعياً[1].

لم تستقر الأوضاع في سوريا منذ دخول الفرنسيين، فأرادت فرنسا اصطناع زعيم تسوس من خلاله المجتمع السوري. فرأت في الشيخ تاج الدين رجلاً مناسباً فعين رئيساً للجمهورية في ١٤ شباط ١٩٢٨م.

تولىّ تاج الدين الحسيني رئاسة الدولة السورية في الموعد المذكور،

---

(١) مذكرات اكرم الحوراني، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٢.

فبدأ بإصدار عفو عن السجناء السياسيين مستثنياً ما يزيد عن ٧٠ شخصاً منهم الزعماء الوطنيون الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وشكري القوتلي وعادل العظمة وسلطان الأطرش وشكيب ارسلان وفوزي القاوقجي وكان هؤلاء محكوماً عليهم بالنفي خارج البلاد مما جعل الشعب يزداد غضباً، ونعتوا العفو بـ(العفو الأعرج) إشارة إلى العرج المصاب به الرئيس تاج الدين، كما ألغى الأحكام العرفية التي ظلت قائمة خلال ثلاث سنوات، واستطاع نشر الهدوء في البلاد إلى جانب إنشائه المشاريع العمرانية الكثيرة مثل المرافق العامة ودور الدولة وآثار اخرى تشهد بسهره واهتمامه[1].

وبعد مدة من حكمه، أقنع تاج الدين الفرنسيين بضرورة انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، فعلى إثر ذلك جرت انتخابات الجمعية التأسيسية بحماس ونشاط، وظهرت قائمتان رئيسيتان: قائمة الوطنيين وقائمة المعتدلين الموالين للانتداب. وكان اسم الشيخ تاج الدين على رأس كل منهما، وظل يحافظ على دهائه وهدوئه ويبذل من الجهود ما يرضي الفرقاء، مما هيأ له الفوز في الانتخابات دون أي اعتراض[2].

عملت الجمعية التأسيسية لمصلحة البلاد ووضعت دستوراً وافقت عليه حكومة الانتداب، بعد إقناع مستمر من تاج الدين

(١) خير الدين الزركلي، موسوعة الاعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، المجلد السابع، بيروت ١٩٨٠، ص٨٢- ٨٣.

(٢) اكرم الحوراني، المصدر السابق، ص٨٥.

الحسيني رئيس الدولة، ونشرته في ١٤ آيار عام ١٩٣٠، لكن بعد إضافة مادة (١١٦) عطل مضمونها جوهر الدستور، فقد ركزت على امور كثيرة لا تصبح ناجزة إلا بعد (اتفاق بين الحكومتين الفرنسية والسورية)، مما جعل الأوضاع تزداد اضطراباً، فأصدرت حكومة الانتداب قراراً بإنهاء حكومة تاج الدين الحسيني التي استمرت أربع سنوات رغم وصفها بالحكومة المؤقتة.

في سنة ١٩٣٤ وعلى أثر المظاهرات والاضطرابات التي رفضت معاهدة السلم والصداقة بين فرنسا وسورية، دعي الشيخ تاج الدين إلى تشكيل حكومة جديدة، فازدادت المظاهرات الغاضبة التي عمت أرجاء سورية، ومضى تاج الدين في سياسته الأولى حتى عام ١٩٣٦ حيث قدم استقالته بعد أن تأزم الوضع، وكثرت الاعتقالات، وسافر إلى أوروبا ينتقل بين عواصمها، وأنهى تطوافه بإقامته في باريس، وبقي فيها إلى قيام الحرب العالمية الثانية ثم رجع إلى دمشق.

عهد المندوب العام لفرنسا في الشرق في ١٢ أيلول ١٩٤١ إلى الشيخ تاج الدين الحسيني بمهمة رئاسة الجمهورية السورية[1]، وفي ٢٧ أيلول ١٩٤١ تقدم المندوب العام إلى الحكومة السورية بتصريح خطي يتضمن اعلان استقلال سورية، وقعه تاج الدين الحسيني. في هذه الأثناء عيّنت بريطانيا الجنرال ادوارد وزيراً مطلق الصلاحية

---

(١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٩٥٢ مذكرة من القنصلية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤١/٨/١١ الوثيقة رقم ٦٤، ص١٨٧.

لبريطانيا في سورية ولبنان[1].

اشتد الخلاف بين رئيس الجمهورية تاج الدين ورئيس وزرائه حسن الحكيم، فأصدر مرسوماً بحل الوزارة، وعهد بتأليفها إلى حسني البرازي، وسارت هذه الوزارة مدة ستة أشهر على تفاهم مع رئيس الجمهورية تاج الدين وسلطة الانتداب، إلى ان بدأ الخلاف حول العلاقة مع الانتداب، إذ كان البرازي يصرح بترجيح موالاة بريطانيا، بينما ثابر رئيس الجمهورية على حسن الصلات بفرنسا، ودام هذه الخلاف ثلاثة اشهر كان البرازي خلالها كثير الاتصال بالجنرال البريطاني ادوارد، وتمكن تاج الدين رئيس الجمهورية من ازاحة البرازي وكلف بتشكيل حكومة ثالثة في عهده، وبعد ايام قليلة توفي تاج الدين صريع مرض مفاجئ حار فيه الأطباء في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣[2]، وأثارت الصحافة الشكوكة من حوله إلى حد القول أنه مات مسموماً، خاصة وان الشيخ تاج الدين كان بين مطرقتين: المطرقة الفرنسية لحمله على عقد معاهدة بين سورية وفرنسا، والمطرقة البريطانية التي كانت تعمل على تحقيق المزيد مما في نفس الشيخ من رفض وإصرار ضد المعاهدة[3].

لمّا سُئل الاستاذ فارس الخوري عن الشيخ تاج الدين الحسيني وصحة ما كانت تقول عنه الكتلة الوطنية من أنه صنيعة

---

(١) وليد المعلم، سورية ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، التحدي والمواجهة ١٩٥٨، ص٢٨٩.

(٢) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٣) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج٢، ط٢، بيروت ١٩٧٣، ص٢٤٥.

الفرنسيين ومماثلاً لسياستهم الاستعمارية أجاب: (لم يكن تاج الدين كذلك، ولكنه كان وطنياً سورياً مخلصاً وعاملاً باراً في الحقل العام.. إلا أنه كان يختلف عنا معشر رجال الكتلة بالاجتهاد، فيقول ليس بالإمكان أبدع مما هو كائن، ولذا فإنه كان يتظاهر بالتفاني بصداقته للفرنسيين لجلب أكبر نفع لبلاده، ودرء ما يمكنه درؤه من الضرر، إضافة إلى انه كان عمرانياً كبيراً خلّف آثاراً كثيرة في مختلف أنحاء الوطن السوري ناطقة بفضله) كما سُئل فارس الخوري عما إذا كان راضياً بدخول شقيقه فائز الخوري في الحكم كوزير للخارجية السورية في عهد الشيخ تاج الدين غير الدستوري عام (١٩٤١ - ١٩٤٣) فأجاب: طبيعي أنني كنت راضياً وإلا لما كان دخل في الحكم.

عبد الرحمن الشهبندر (١٨٧٩-١٩٤٠)

ولد عبد الرحمن الشهبندر في ٦ تشرين الثاني ١٨٧٩ في دمشق، وتلقى علومه الابتدائية في مدارس الحكومة فيها، ثم دخل الجامعة الامريكية في بيروت، ونال شهادتها العلمية عام ١٩٠١، وكان الخطيب السنوي للجمعية العلمية العربية.

عاد عبد الرحمن إلى دمشق وانضم إلى الحلقة الاصلاحية التي كان يرأسها الشيخ طاهر الجزائري، وبسبب الحوادث التي كانت قائمة يومذاك، قُدم إلى المحاكمة بتهمة الاشتراك في تأليف رسالة موضوعها (الفقه والتصوف) وبأنه احد الذين كتبوا في جريدة المقطم المصرية حول (خلافة السلطان عبد الحميد

الثاني) غير أن صغر سنه يومذاك أنقذه من السجن.

في عام ١٩٠٢م عاد إلى الجامعة الامريكية وعكف على دراسة الطب مدة اربع سنوات، حيث كان من المتفوقين، وبعد التخرج وبامتياز اختارته الجامعة الامريكية استاذاً فيها وطبيباً لطلابها.

في عام ١٩٠٨ عاد الشهبندر إلى دمشق، واتصل بالمرحوم الشيخ عبد الحميد الزهراوي، وبأحرار العرب إثر حدوث الانقلاب العثماني في تموز من تلك السنة، وكان عاملاً كبيراً في تأسيس الجمعيات العربية.

وحين اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى، لجأ الاتحاديون إلى سياسة البطش والتنكيل وتعليق المشانق، وكاد الشهبندر ان يكون في عداد ضحايا هذه السياسة، لو لم يبادر بالفرار إلى العراق، ومنه إلى الهند، ومن بعدها إلى مصر[1].

وفي مصر حارب الشهبندر تصرفات جمال الدين باشا السفاح، وزير الحربية وقائد الجيش العثماني الرابع، وما قام به من تنكيل باحرار العرب في سوريا ولبنان، وتولى تحرير جريدة (الكوكب) التي أنشأتها دائرة الاستخبارات البريطانية في مصر، ثم قدم استقالته منها بعد أن اتضحت معالم السياسة الانجليزية، وقد سعى الشهبندر مع ستة من اخوانه السوريين بأخذ عند من بريطانيا اطلق عليه (عهد السبعة)، وهو يقضي بأن كل بلاد عربية يفتحها

---

(١) صالح زهران، موسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي للابحاث والتوثيق، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٨٥-٣٩٣.

الجيش العربي تبقى عربية مستقلة، لذا نراه جاهر بالدعوة إلى التعاون مع الانجليز في الحرب العالمية الاولى، ودعا إلى التطوع في جيش الشريف الحسين بن علي من اجل مواجهة الاتراك والانفصال عنهم. بعد استقلال سورية عن الحكم العثماني، عاد الشهبندر إلى دمشق، وهيأ مع اخوانه في مختلف الاحزاب الحملة الكافية لإظهار البلاد امام اللجنة الاستفتائية الامريكية بالمظهر الذي تنشده من حرية واستقلال تام.

في شهر ايار ١٩٢٠، عندما الف هاشم الاتاسي وزارته التي سميت (وزارة الدفاع) عُهد إلى عبد الرحمن بوزارة الخارجية فيها. ولكن بعد دخول الفرنسيين سوريا في تموز ١٩٢٠، غادر الشهبندر سوريا إلى القاهرة، ولكنه عاد اليها بعد عام وأخذ يعمل في تنظيم الاعمال السياسية لمقاومة الاحتلال الفرنسي.

ونتيجة لنشاطه السياسي والوطني هذا، وعلى أثر قدوم المستر (كراين) إلى دمشق عام ١٩٢٢، واستقباله بمطالبة الجماهير بالحرية والاستقلال، والوفاء بوعد الحلفاء عامة ووعد الامريكيين خاصة، ولمناداة السوريين بسقوط الانتداب، ورافق ذلك ايضاً مقتل وزير الداخلية (أسعد خورشيد) في بيروت، نتيجة ذلك كله، القى الفرنسيون القبض على كثير من البيروتيين والدمشقيين منهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وقد حكم عليه بالسجن عشرين عاماً، والنفي إلى بيت الدين (في لبنان)، ثم إلى جزيرة ارواد، وبعد تسعة عشر شهراً صدر العفو عنه. ولما غادر السجن

سافر إلى اوروبا وامريكا لعرض قضية الوطن والعروبة، حيث كان من اوائل الزعماء السوريين في تلك البلاد، يطرح القضية الوطنية، ويشرح كثيراً من المسائل التي تستحق الشرح لتبيان الحقائق واكتساب الدعم[1].

سياسي من الدرجة الأولى.

في تموز ١٩٢٤ عاد الشهبندر إلى دمشق، الف حزباً سياسياً سماه (حزب الشعب) حيث تولى رئاسته، واطلق على نفسه لقب الزعيم. وأخذ الشهبندر يعمل في جديد في تنظيم العمل السياسي، ويدعو إلى الوحدة العربية، ويطالب بالغاء الانتداب، واقامة جمهورية سورية في نطاق الاتحاد مع جميع البلدان العربية المستقلة.

ولما ترامى إلى سمع الشهبندر ما يعانيه جبل العرب من ظلم حاكمه الفرنسي، وما يحضر له زعماء الجبل، وفي مقدمتهم سلطان الاطرش للثورة ضد الفرنسيين، وإنقاذ البلاد من براثن احتلالهم، حتى اخذ يتصل بهم من اجل تنسيق المواقف، ورص الصفوف وتجميع القوى واعلان الثورة. وهذا ما دفع البعض إلى وصفه (بالاهم والابرز من كتاب الادب السياسي للثورة)[2].

كما التحق الشهبندر بصفوف الثوار لدى اندلاع الثورة في جبل العرب عهام ١٩٢٥، وظل بجانبهم يقاتل حتى كبدوا الفرنسيين

---

(١) حسن الحكيم، صفحة من حياة الشهبندر، د.ت، ص١٢.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون. الموسوعة السياسية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، الجزء الثالث، ١٩٩٠، ص٨٣٦.

خسائر فادحة. لقد وضع الشهبندر كل امكاناته وطاقاته في سبيل دعم الثورة وانجاحها، ولكن قوات العدو الكبيرة، ارغمت الشهبندر والاطرش ورفاقهما إلى الانسحاب إلى الأزرق، ومن الازرق غادر الشهبندر إلى العراق ومن ثم إلى مصر، حيث استقر هناك بعد ان حكمت عليه السلطة الفرنسية بالاعدام، فاضطر للبقاء في القاهرة عشر سنوات، وكان خلالها يعمل للقضية العربية بالتعاون مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بالاضافة إلى اشتغاله بالطب. حين الغي حكم الاعدام، عاد عبد الرحمن الشهبندر إلى دمشق في الحادي عشر من ايار سنة ١٩٣٧م، فاستأنف نشاطه السياسي والوطني، وأخذ رفاقه واخوانه وانصاره ينظمون له احتفالات جماهيرية كل يوم، يحضرها الوف من رجال الاحياء والوجهاء ومختلف الطبقات، وكان الشهبندر يُلقي في هذه الاحتفالات اليومية خطباً حماسية، تلتهب لها الاكف بالتصفيق، والهتاف بحياته، وقد هاجم الشهبندر في خطاباته معاهدة ١٩٣٦ مع فرنسا، وفند بنودها، وعدد مساوئها، الامر الذي ادى إلى ضجة في البلاد، وانقسم الشعب على اثرها إلى فئتين، قسم ايد المعاهدة والكتلة الوطنية (بقيادة هاشم الاتاسي)، وقسم التف حول الدكتور الشهبندر واقتنع بوجهة نظره في تعداد مساوئ المعاهدة وعيوبها وضرورة الكفاح من اجل تحقيق الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة[1].

---

(١) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٦٦.

مواقف وطنية

قال الاستاذ ظافر القاسمي عن خطب الشهبندر التي كان يلقيها في الحفلات التكريمية اثر عودته من مصر: (وتتابعت الحفلات للزعيم، واخذ يلقي في كل يوم خطاباً، او خطباً جديدة الموضوع جديدة الالفاظ، حسبته وهو يتحدث وكأنه يقرأ من كتاب. اما في خطبه فحسبته يعب في بحر لا ساحل له. ألقى أربعين خطاباً في واحد وعشرين يوماً متتابعة، فلم يحص عليه المحصون فيها كلها لحنة واحدة، ولم يجدوا فكرة واحدة معادة، ولا رأياً مكرراً، كان في ذلك آية الله في خلقه. ولله في خلقه شؤون).

وإزاء موقف الشهبندر من المعاهدة السورية الفرنسية، ليس بمستغرب على فرنسا وحلفائها ان تتحين الفرص للايقاع به والتخلص منه. وهكذا اقدمت مجموعة من الاشخاص على اغتيال الدكتور الشهبندر، وهو في عيادته يمارس عمله الانساني، فدخلوا عليه زاعمين انهم مرضى، واطلق واحد منهم وهو (أحمد عصاصة) الرصاص في رأس الشهبندر فأرداه قتيلاً، وكان ذلك صبيحة يوم السادس من تموز سنة ١٩٤٠.

وكان لهذا الحادث الاليم وقع كبير على دمشق وبلاد العرب عامة، فشيّع جثمانه، ودفن إلى جوار قبر صلاح الدين الايوبي، قرب الجامع الاموي الكبير.

وإمعاناً في التضليل والفتنة بين الشعب الواحد، حاولت السلطة الفرنسية الصاق التهمة بالقادة الوطنيين والمخلصين، فرمت تهمة القتل

على ثلاثة من رجال الكتلة الوطنية، وهم السادة: سعد الله الجابري، ولطفي الحفار، وجميل مردم بك. فقد استغلت هذه السلطة خلاف الرأي الذي نشب بين الكتلة الوطنية والشهبندر، والحملات التي شنها في خطاباته على معاهدة ١٩٣٦، والذين ايدوها مما اضطر رجال الكتلة الذين الصقت بهم التهمة الباطلة إلى مغادرة البلاد ريثما تتجلي الامور، ويتم التحقيق ويظهر الحق من الباطل.

وبعد شهور عدة من المحاكمة الطويلة، اعترف الفاعلون بفعلتهم وان الدافع اليها كان دافعاً دينياً، وزعموا ان الشهبندر تعرض للاسلام في احدى خطبه، وانهم فعلوا فعلتهم انتقاماً وثأراً للدين الحنيف، فحكمت المحكمة عليهم بالاعدام، ونفذ فيهم الحكم شنقاً يوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٤١، وعاد رجال الكتلة الوطنية الثلاثة بعد ان تمت تبرئتهم.

إبراهيم هنانو

إبراهيم بن سليمان آغا هنانو، من اصل كردي يتبع عشيرة البرازية، قدم جدهم الأكبر إلى بلدة كفر تخاريم من جهات ماردين قبل نحو ثلاثة قرون، سياسي سوري وأحد رموز المقاومة السورية للانتداب الفرنسي.

ولد في بلدة (كفر تخاريم) التابعة لحارم غربي مدينة حلب عام ١٨٦٩، عائلته من العائلات القديمة العريقة التي لها زعامتها ووجاهتها التقليدية منذ القدم، فوالده سليمان آغا أحد كبار اثرياء مدينة حلب، ووالدته كريمة الحاج علي الصرمان من اعيان

كفر تخاريم[1].

في العهد العثماني

تقلى ابراهيم هنانو دروسه الابتدائية في كفر تخاريم، رحل بعدها إلى حلب لإتمام دراسته الثانوية، ثم التحق بالجامعة السلطانية بالآستانة (المكتب الملكي الشاهاني) لدراسة الحقوق، وبعد ان نال شهادتها عُين مديراً للناحية في ضواحي استانبول، وبقي فيها مدة ثلاث سنوات، وخلال هذه الفترة تزوج فتاة من مهاجري ارضروم، ثم اصبح قائمقاماً بنواحي ارضروم وبقي فيها اربع سنوات، ثم عُين مستنطقاً في كفر تخاريم، وظل فيها زهاء ثلاث سنوات، وانتخب عضواً في مجلس ادارة حلب وبقي فيها اربع سنوات، وأخيراً عُين رئيساً لديوان الولاية وبقي فيها زهاء سنتين، ثم انسحب منها وأعلن الثورة ضد الفرنسيين المستعمرين، ويذكر ان هنانو كان عضواً في جميعة العربية الفتاة السرية في تركيا.

بعد انتهاء الحكم العثماني رجع هنانو إلى حلب، فانتخب ممثلاً لمدينة حلب في المؤتمر السوري، الذي اجتمع لأول مرة في دمشق، عام ١٩١٩م، وكان هنانو من الأعضاء البارزين في المؤتمر في دورته (١٩١٩-١٩٢٠).

وعندما احتّل الفرنسيون مدينة انطاكية، اختير هنانو لتأليف عصابات عربية من المجاهدين تُشاغل القوات الفرنسية، وجعل مقره في

---

(١) صالح زهر الدين، موسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي للابحاث والتوثيق، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠١، ص١٣- ٢١.

حلب، إذ كان يعمل رئيساً لديوان والي حلب (رشيد طليع) الذي شجع الثورة في الشمال بايعاز من حكومة الملك فيصل، وقام هنانو بتشكيل زمر صغيرة من المجاهدين، قليلة العدد، سريعة التنقل، مهمتها ازعاج السلطة الفرنسية في منطقة الاحتلال الفرنسي.. وقد حققت هذه نجاحاً كبيراً في تنفيذ واجباتها، وذاع صيت هنانو وكثر اتباعه، وانتشرت الثورة، وتزايد الضغط على فرنسا[1].

الثورة بعد سقوط دمشق

لدى دخول الفرنسيين دمشق عام ١٩٢٠ ومن ثم حلب، لجأ هنانو وجماعته إلى جبل الزاوية.. وهو موقع متوسّط بين حماه وحلب وإدلب، واتخذها مقراً له، وقاعدة لاعماله العسكرية، كما ضمّ اليه العصابات التي كانت قد تشكّلت هناك لمواجهة الفرنسيين[2]، وتولّى قيادتها بنفسه، ولقب (المتوكل على الله). وأذاع نداءه الوطني الذي ألهب المشاعر: (ايها الفلاحون والقرويون.. يا بني وطني ويا ابناء سورية الأشاوس، يا أباة الضيم: من قمم الجبل الأشم استصرخ ضمائركم، وأقول لكم: أن بلادنا العزيزة أصبحت اليوم محتلة مهددة من قبل المستعمرين؛ اولئك الذين اعتدوا على قدسية استقلالنا وحرياتنا، قاصدين من وراء ذلك فرض الاستعمار الجائر، والانتداب الممسوخ، اللذين قاومهما العرب اعواماً كثيرة، وسفكوا الدماء الزكية في سبيل الحرية والاستقلال التام. وها أنذا اتقلد

(١) وليد المعلم، سورية ١٩١٦ـ١٩٤٦، دمشق، الطبعة الاولى ١٩٨٨، ص٢٣١ـ ٢٥٩.

(٢) عبد الغني العطري، عبقريات وأعلام، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٧.

السلاح للذود على حياض الوطن الغالي، والاستقلال الثمين الذي نحن له الفدى. فيا ابطال الوغى ويا حماة الديار... إلى الجهاد... إلى النضال... عملا بقول الله تعالى ﴿وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. (الانفال/٧٢).

كثرت جموعه واتسع نطاق نفوذه، فلجأ إلى تركيا لطلب الدعم من الاسلحة وعتاد الحرب، وخاض هنانو سبعاً وعشرين معركة، لم يُصب فيها بهزيمة واحدة، وكان أشدّها معركة (مزرعة السيجري) التي تمكن فيها المجاهدون من اسر عدد كبير من الجنود الفرنسيين، ومعركة استعادة كفر تخاريم، ومعركة (قرية أورم الصغرى)، وقد تكبد الفرنسيون في هذه المعارك خسائر كبيرة في الارواح، وكذلك في الاسلحة والدواب والذخائر والمواد التموينية مما ساعد هنانو على الاستمرار في ثورته.

بعد أن تضايق الفرنسيون من ثورة هنانو، عمدوا إلى اسلوب الخداع، إذ عرضوا عليه ان يكون رئيس دولة للمناطق التي تضم ثورته وهي (ادلب وحارم وجسر الشغور وانطاكية)، إلا أنه رفض، وقال للجنرال الفرنسي المفاوض (غريو): ان حياتنا ليست بذات بال امام حياة الوطن، فنحن لم نقم يا جنرال بحركتنا هذه لمكسب شخصي او غنم مادي. اننا قمنا لنتحرر بلادنا المقدسة من الاستعمار، ولن يثنينا عن عزمنا وعد أو وعيد[1].

ووضع في اول شروطه الحاق دولة حلب بالدولة العربية وضمّها

---

(١) وليد المعلم، سورية ١٩١٨- ١٩٥٨، التحدي والمواجهة، ١٩٥٨.

اليها، واستمرت اعمال القتال والكفاح.

عزّز الفرنسيون قواتهم في مناطق ثورة هنانو، وضيّقوا الخناق على الثوار، فضعفت إمكانيات الثورة المادية، مما دفع بقادتها إلى التفرق.

التوجه صوب الأردن

اطّلع هنانو على بيان أذاعة الشريف عبد الله بن الحسين يقول فيه أنّه جاء من الحجاز إلى الأردن لتحرير سورية، فكاتبه هنانو ثم قصده للاتفاق معه على توحيد الخطط.

ولما كان هنانو في منطقة قريبة من حماه مع عدد من فرسانه، اعترضته قوة كبيرة من الجيش الفرنسي، فقاتلهم ونجا وبعض من كان معه، وتابع سيره إلى الاردن فلم يتفق مع الشريف عبد الله، فتوجه إلى فلسطين، وهناك اعتقلته الشرطة البريطانية في القدس، وسلموه للفرنسيين فنقل إلى حلب لمحاكمته بتهمة القيام باعمال مخلة بالأمن.

حوكم هنانو محاكمة شغلت سورية عدة شهور، وانتهت بإخلاء سبيله باعتبار ثورته ثورة سياسية مشروعة.

العمل السياسي

تولى هنانو زعامة الحركة الوطنية في شمال سورية خصوصاً اثناء الثورة السورية الكبرى التي قادها المجاهد سلطان باشا

الأطرش (١٩٢٥- ١٩٢٧)[1].

هنانو والدستور

كان هنانو احد اعضاء الكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٢٨ عُين رئيساً للجنة الدستور في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور السوري، وقد عكفت هذه اللجنة برئاسته على وضع دستور يتضمن (١١٥ مادة تتفق في مجملها مع دساتير معظم الدول الاوروبية)، الا ان هذا لم يرق للمفوض السامي الفرنسي الذي سعى إلى تعطيل الجمعية التأسيسية والدستور مما أدى إلى مظاهرات احتجاج شارك فيها هنانو وطالب بتنفيذ بنود الدستور[2].

عام ١٩٣٢ وفي مؤتمر الكتلة الوطنية انتخب ابراهيم هنانو زعيماً للكتلة الوطنية والتي نص قانونها على انها هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة اجنبية، وايصالها إلى الاستقلال التام وتوحيد اراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة.

وعندما حاولت فرنسا فرض معاهدتها التي تحقق مصالحها على السوريين عام ١٩٣٣ قام الزعيم هنانو بزيارة إلى دمشق، وحمل حملة عشواء على الحكومة التي كان من اعضائها من هم منتسبون إلى الكتلة الوطنية، وذلك لنيتها قبول المعاهدة الفرنسية

---

(١) حسن الحكيم، مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠- ١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٣٨.

(٢) وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢٨٩.

بالشكل المفروض على الامة، مما ادى إلى استقالة حكومة (حقي العظم) بأمر من فرنسا والطلب اليها بتشكيل وزارة جديدة ليس في اعضائها من هو منتسب إلى الكتلة الوطنية، فقامت المظاهرات تجوب شوارع المدن السورية، وكان الزعيم هنانو في مقدمة المتظاهرين.

وفاة هنانو

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥ فجعت البلاد بوفاة الزعيم ابراهيم هنانو اثر مرض عضال (السل) وقد روّع هذا النبأ جميع الاقطار العربية والمدن السورية، وأقيمت له مراسم تشييع ودفن في المقبرة المعروفة باسمه في حلب. ثم دفن إلى جانبه سعد الله الجابري.

مما يؤسف عليه

مما يؤسف عليه حقاً هو اختفاء مذكرات هذا الرجل العظيم فور وفاته، في ظروف غامضة، وبضمنها الرسائل الاربعة التي كان قد تلقاها من لينين الزعيم السوفياتي المشهور، وفيها يدعوه لينين إلى التنسيق وتوحيد الخطط لمواجهة المشاريع الامبريالية في الشرق الاوسط[1].

رثاؤه

رثى الشعراء بروائع القصائد البطل المقدام ابراهيم هنانو. من ذلك قول عمر أبو ريشة:

---

(١) يوسف ابراهيم يزبك، اول نوار ـ ذكريات وتاريخ، د.ت؛ مير بصري، اعلام الكرد.

هنـــانو، أي صـــاعقة أقضّـــت — علـى صـرح مــن العليــا مشـيد؟

هنـــانو، أي ســـيف أغمدتـــه — يـد الأقــدار في غمــد الخلــود؟

ألا انظـر صـحبك الغـر الـدواهي — يشـدون الأكـف علــى الكبــود

ورثاه بدوي الجبل بقصيدة أيضاً، ومما قال:

أنــت أقــوى مـــن المنايـــا وأقـــوى — مـن أذى الـدهر فاسـتفق يـا هنـانو

وقال عنه الشيخ علي الطنطاوي: هو الزعيم الوطني الذي لم تعلق باسمه ريبة، ولم تخالط سيرته البيضاء بقعة سوداء. كان أحد الكبار من زعماء الشام[1].

أمن أقواله الموجهة إلى الجيل الصاعد من الشباب:

- (نحن لا نشتغل بالسياسة لأجل الوصول إلى كراسي ذليلة يُمن علينا بها، ولا نحتاج إلى برهان على ذلك فقد كنتم ولا تزالون هنا مشاركين في سرائنا وضرائنا).
- (الشباب حصن الوطن المنيع، ودعامة حريته واستقلاله وسيادته ووحدته، ومناكب الشباب المتينة هي التي تقوم عليها النهضة الوطنية، وسواعد الشباب المفتولة هي التي تعمل في حقل الوطن كل عمل نافع).
- (عار على الشباب ان يذل وان يخذل، وما أذل الشباب وخذله غير الانصراف إلى المفاسد والخلاعة والوقوع في

(١) ذكريات، ج٥، ص٢٣٥.

حبائلـها... فاجهروهـا واعـكفـوا علـى العمـل، وجـدّوا واكدحوا ، فالبطالة تقتل الرجولة وتميت النفوس... احرصوا على كسب العلم وكسب المال، فالامة الفقيرة الجاهلة مقضيّ عليها بالذلّ، وهيهات ان تستطيع الافلات من حبائل الافقار... حافظوا على ثيابكم حتى آخر خيط فيها، وتجنبوا الاسراف، فالمسرفون اخوان الشياطين، كما جاء في آي الذكر الحكيم، ثم كونوا يدا واحدة وقلبا واحدا، فيد الله مع الجماعة، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم وفقكم الله لما فيه الخير لهذا الوطن).

- (هذه واجبات الشباب، وهذه رسالتي اليكم فاحفظوها وحافظوا عليها، واجعلوها نصب اعينكم ورددوها كل صباح وكل مساء).

زكية هنانو

عند الحديث عن ابراهيم هنانو يجب ان لا نغفل عن دور اخته المجاهدة زكية هنانو، حيث كرست حياتها في سبيل أهداف شقيقها والمبادئ التي ناضل من اجلها، ووقفت ثروتها على الثورة الوطنية العامة، وآثرت ان تبقى دون زواج لتسهر على خدمة شقيقها، وتأمين راحته، لقد تخلت هذه المجاهدة عن كل ما تملكه لشقيقها الزعيم الثائر. وعندما اختفى شقيقها ابراهيم هنانو من وجه الفرنسيين بقصد اشعال نار الثورة في عام ١٩٢٥، كانت تجتمع سراً مع الشخصيات الوطنية البارزة، وكانت همزة الوصل بينه وبينهم، وتقوم بالدعايات الوطنية وتترأس المظاهرات

النسائية، مما جعل منها مثالاً رائعاً للمرأة المجاهدة.

وعندما سجن شقيقها الزعيم، كانت تنقل اليه الاخبار بواسطة المراسلات التي كانت تضعها في طعامه الخاص، وقد رافقته بعد انتهاء الثورة إلى اخر حياته، وكانت من أشد الناس وفاء له ولولديه (نباهت وطارق)، ومما يحز في النفوس ان هذه المجاهدة الوطنية عاشت في منزل صغير تابع لجامع الحلوية في حلب، التابع لدائرة الاوقاف لقاء اجرة زهيدة. بعد ان تخلت طواعية ايام الثورة عن ممتلكاتها في سبيل تحرير الوطن.

محمد علي العابد

هو محمد علي بن أحمد عزت بن محيي الدين أبو الهول ابن عمر بن عبد القادر العابد، ولد في دمشق عام ١٨٦٧. والده احمد عزت العابد، ولد في دمشق وتلقى علومه فيها ثم تابع في بيروت، وأتقن الفرنسية والتركية بالإضافة إلى لغته العربية. عُين مفتشاً للعدلية في سورية واعتبر واحداً من أشهر سياسي عهد انهيار السلطة العثمانية[1]، عدّ في بدء امره من انصار الاصلاح، وأصدر جريدة اسبوعية بالعربية والتركية اسماها (دمشق)، ثم سافر إلى الاستانة وخدم السلطان عبد الحميد الثاني فأصبح مستشاره الأقرب خصوصاً فيما يتعلق بسياسة السلطان الأوروبية، حيث أعانه عزت العابد على انتهاج سياسة تحول دون اتفاق الدول

---

(١) زكي محمد مجاهد: الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤.

الأوربية على البلاد. كثرت فيه اقوال الناس بين معجب بدهائه وبين ناقد يتهمه بالاشتراك في استبداد الحكومة العثمانية[1].

من أهم ما هو معروف عن عزت العابد مسعاه الدؤوب لإنشاء سكة الحديد الحجازية، غادر البلاد العثمانية بعد انقلاب ١٩٠٨، فذهب إلى لندن ثم اخذ يتنقل بين إنكلترا وسويسرا وفرنسا إلى ان استقر في مصر وتوفي فيها عام ١٩٢٤ فنقل جثمانه إلى دمشق.

نشأ محمد العابد في دمشق، وتعلم القراءة والكتابة في معاهدها الابتدائية ثم انتقل إلى المدرسة الاعدادية في بيروت، وبعد ان نال شهادتها انتقل إلى الأستانة لاحقاً بأسرته، فدخل مدرسة غلطة سراي، ثم أُرسل إلى باريس فدخل كلية الحقوق ونال شهادتها. عاد إلى الأستانة فعُين في قلم المستشار القضائي لوزارة الخارجية. ثم درس أصول الفقه الإسلامي بعدما درس الفقه الروماني والتشريع الأوروبي، وظل يتدرج في مناصب وزارة الخارجية بفضل نفوذ والده وقربه من السلطان حتى عُين سنة ١٩٠٨ وزيراً مفوضاً للدولة العثمانية في واشنطن، فقصدها مع زوجته وأولاده[2].

لم تطل إقامة محمد علي العابد في واشنطن، بل اضطر أن

---

(١) امين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، مكتبة مدبولي ١٩٩٩، ص٣٢٧ ـ ٣٥١.

(٢) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت ١٩٩٧، الجزء العاشر، ص٢٢٧.

يغادرها على أثر إعلان الدستور العثماني يوم ٢٣ تموز عام ١٩٠٨[١]، وفرار والده من الأستانة بباخرة خاصة خوف فتك الشعب به، وشعر محمد علي وهو في واشنطن بما شعر به والده من الخوف من الاستانة فغادرها سراً، ومنها قصد كاليفورنيا وركب البحر متخفياً وانضم إلى والده وظلا يتنقلان مع أسرتيهما بين سويسرا وفرنسا وإنكلترا ومصر حتى وضعت الحرب العالمية أوزارها، فقدما مصر وفيها توفي والده.

انتقل محمد علي إلى دمشق في صيف ١٩٢٠ بعدما تم للفرنسيين الاستيلاء عليها، ولما أنشأ الجنرال غورو الاتحاد السوري سنة ١٩٢٢ عينه وزير مالية له، فظل في هذا المنصب نحو نسة ثم غادره لإلغائه[٢].

أجاد العابد عدا لغته العربية اللغتين التركية والفرنسية إجادة تامة، وهو محيط بتاريخ الأدب الفرنسي وبالعلوم الاقتصادية فلا يكاد يفوته الاطلاع على شيء، يكتب في جميع هذه العلوم تقريباً. وكذلك فهو يفهم الانجليزية والفارسية ويستطيع التفاهم بهما.

انتخب محمد علي العابد في ٣٠ نيسان ١٩٣٢ نائباً عن دمشق

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد السادس، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٩٧.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٨٣.

بصفته احد مرشحي السلطة الفرنسية وفي يوم ١١ حزيران من السنة نفسها انتخب رئيساً للجمهورية السورية وقد تميز عهده بخضوع الدولة للسلطات الفرنسية، حيث كانت الارادة الشعبية والوطنية مغيبة.

ظل محمد علي العابد رئيساً للجمهورية السورية حتى عام ١٩٣٦ حيث استقال ثم غادر البلاد إلى باريس، وتوفي في عام ١٩٣٩ فنقل جثمانه إلى دمشق، وقد استمر في منصبه رئيساً للجمهورية اربع سنوات وست اشهر وعشرة أيام[1].

هاشم الاتاسي (١٨٧٥- ١٩٦٠)

بدأ نجم هاشم الأتاسي يبزغ في عصر العلمنة التركية لما وضعت جمعية الاتحاد والترقي يدها في مجاري الامور وتحكمت بدولة الخلافة، وشرع العرب يشعرون بالتهميش وغبط الحقوق، وتألفت الجمعيات المناهضة لتتريك الدولة وعلمنتها، في ذلك العصر العصيب، وقد اصبحت الدولة محاطة بأعدائها من كل جانب ونفوذها في اطرافها بدأ ينهار، وقف هاشم بك وقفة الرجل الذي لا يمكن ان يفرط بولائه لخليفة المسلمين وإمامهم الاعظم في الأستانة، ولكنه في الوقت ذاته عرف ان الدولة تتهاوى وتحتضر ولا بد من ان يقوم محلها وجود سياسي منظم قوي ومؤلف من أهل

---

(١) خير الدين الزركلي، موسوعة الاعلام، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة العاشرة، ١٩٩٢، المجلد السادس، ص٣٠٤.

البلاد لا من اعداء الامة الإسلامية، فانضم الأتاسي إلى اكبر تلك المنظمات العربية المطالبة بحقوق العرب، العربية الفتاة، واصبح احد اعضائها البارزين ومن اركانها المؤسسين، وقد ضمت هذه الجابريي وآل مردم بك وآل القوتلي وآل البكري وآل التميمي وآل العظم وآل الدرويي وآل العظمة وآل الكيلاني وغيرهم من الزعماء العرب، وهؤلاء كانوا هم المناضلون ضد التعسف التركي الذي مارسه العلمانيون المسيطرون آنها على الدولة العثمانية، ثم وقفوا في وجه الانتداب الفرنسي، وسموا (بالرعيل الأول)، والذي اصبح الأتاسي فيما بعد زعيمه الاول، وقد بدأ الأتاسي يصعد نجمه في جميعة الفتاة فأصبح عضو مجلس الشورى، وكانت الفتاة قد باشرت عملها بسرية ثم خرجت على سطح الأرض باسم حزب الاستقلال العربي في الشهر الثاني من عام ١٩١٩م، فكان الأتاسي احد اعضاء هذا الحزب[١].

ولما تأسس البرلمان السوري الأول والمسمى (المؤتمر السوري)، أضحى الأتاسي رئيس الكتلة البرلمانية للجمعية والتي أنشأتها الفتاة باسم حزب التقدم[٢]، وهنا لابد لنا من وقفة، فمع أهمية هذه المراكز التي اسندت إلى هاشم بك في نهايات عصر الدولة العثمانية لنزاهته وكفاءته، فإننا لا نراه كما عرفناه أبداً في طليعة الصف الأول، مع أولئك الذين كانوا يتخذون القرارات

(١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص٩٣.

(٢) محي الدين السفرجلاني، فاجعة ميسلون، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٧، ص٧٨.

الحاسمة، بل لا نعرف عن مواقفه في خضم احداث ذلك الزمن الا يسير، لقد بقي الأتاسي معتبراً نفسه من مواطني دولة الخلافة الإسلامية ومن رعايا خليفة المسلمين، وظل في قرارة نفسه يأمل لهذه الدولة أن تدوم وترجع إلى سابق قوتها وازدهارها، فكان يأبى ان يقدم على ما قد يندم على فعله في نهاية المطاف، ولكن بعد سقوط الدولة العثمانية وبداية الاحتلال الأوربي نلاحظ ان الأتاسي ظهر على الساحة السياسية ظهوراً قوياً حتى اصبح زعيم بلاد الشام من دون منازع، وأمسى على رأس اصحاب القرار في كل كبيرة وصغيرة.

وفي عام ١٩١٦م قامت الثورة العربية الكبرى، وخرج الأتراك من بلاد الشام، وأعلن الامير فيصل الأول الهاشمي قيام الحكومة العربية فيها عام ١٩١٨[١]، وبعد عودة فيصل في مؤتمر الصلح في ٥ أيار عام ١٩١٩م ومعرفة زعماء البلاد بقرار الولايات المتحدة بارسال وفقد تحقيق إلى سوريا لتجمع اراء الاهالي بشأن قرار مصيرهم، قرر هؤلاء اجراء الانتخابات لقيام اول مجلس نيابي لبلاد الشام يكون اعضاءه مندوبين عن الشعب، ضم ممثلين عن سوريا الحالية ولبنان والأردن وفلسطين، ليقوم بابراز قضية السوريين للعالم، واظهار رغبتهم في ان يكونوا حاكمي انفسهم، ففاز الأتاسي بعضوية المجلس، الذي سمي بالمؤتمر السوري، ممثلا عن مدينة

---

(١) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة، ومواكبها خلال العصور، دار الكشاف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٠، ص٣٢.

حمص، وكان النائب الآخر لحمص هو وصفي الأتاسي، وبذلك فهما اول نواب الأتاسيين بعد استقلال سوريا عن الدولة العثمانية في عهد العثمانيين[1].

وقد انتخب هاشم الاتاسي ايضاً رئيساً للمؤتمر السوري، وهنا تتباين الروايات التاريخية عن تاريخ انتخابه للرئاسة، فحين يذهب وليد المعلم وسلمى الحفار إلى ان انتخاب الاتاسي جرى في اول جلسة عقدها المؤتمر في ٧ حزيران عام ١٩١٩م والتي افتتحها الأتاسي بخطبة، يرى بشور ان محمد فوزي باشا العظم الوجيه الدمشقي ووالد خالد العظم أحد رواد السياسة السورية، كان قد انتخب رئيساً للمؤتمر قبل انعقاد مجالسه، ولكنه سرعان ما انسحب، فانتخب الاتاسي في اول جلسة رسمية عقدها المؤتمر، والتي كانت في ١٩ حزيران عام ١٩١٩م[2].

استطاع الأتاسي ان يضع شؤون الاستقلال قيد التنفيذ ويعلن عن رغبة الشعب بالوحدة والاستقلال الكامل والحكم الذاتي، وبذلك كان هاشم بك الاتاسي اول رئيس فعلي لمجلس نيابي عربي تشكل بعد جلاء الأتراك، وكان الأتاسي قد عقد جلسة المؤتمر في ٨ آذار عام ١٩٢٠ من وافتتحه بتلاوة قرار تنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد، وتقرر الاعتراف بسوريا الطبيعية دولة واحدة مستقلة، وبالعراق دولة مستقلة، وعدم الاعتراف باتفاقية

---

(١) عوض عبد العزيز، الادارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

(٢) فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، الطبعة العربية، ص٢٨٣.

سايكس - بيكو ووعد بلفور واي انتداب.

وفي ٣ تموز عام ١٩١٩م اجتمع رئيس المؤتمر هاشم الأتاسي، ومعه واحد وعشرون نائباً مندوبين عن باقي الاعضاء، بلجنة الاستفتاء الامريكية (كينج - كراين)[١]، ونقلوا إلى اللجنة قرار المؤتمر والذي نص بمجمله على ان الحكومة السورية هي ملكية لا مركزية ومدنية ونيابية، وان السوريين ليسوا اقل حظاً في الرقي من الشعوب التي قررت مصيرها بنفسها في البلقان، وأن المساعدة ان كان لابد منها فمن الولايات المتحدة او بريطانيا بدلا من فرنسا بشرط الا يتعرض هذا لاستقلال البلاد، وان المطالب الصهيونية في البلاد مرفوضة مع الحفاظ بحقوق الاقليات، وان البلاد تطالب بالوحدة، وان السوريين يطالبون بحقوق مماثلة للحقوق المعترف بها للعراق، ثم كلف الامير فيصل النواب، وقد زادوا عن الثمانين، بتأليف مجلس تأسيس لوضع دستور البلاد، فانتخب الاتاسي رئيساً لهذا المجلس كذلك، وذلك في ١٠ آذار عام ١٩٢٠م، فكان واضع الدستور العربي الأول، وانتخب ابن عمه وصفي الأتاسي، عضوا في الهيئة الادارية للمجلس، وباشر اعضاء المؤتمر السوري بعقد الاجتماعات من اجل تحديد مواد الدستور، يشرف عليهم رئيس المجلس والهيئة الادارية، قد نص هذا الدستور على استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، وعلى تنصيب فيصل ملكاً للبلاد،

---

(١) سلمان موسى، الحركة العربية، المرحلة الاولى ١٩٠٨ - ١٩٢٤، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٠٠.

وعلى وراثية الملكية في العائلة الهاشمية، وكان لهاشم الاتاسي فضل كبير في وضع الدستور، إذ يقول في ذلك الوطني الكبير، النائب محمد عزة دروزة، والذي كان قد انتخب سكرتيراً للجنة الدستورية، في مذكراته: ((وأريد ان انوه بخاصة بهاشم الاتاسي الذي كان هو الآخر يراجع كتباً حقوقية فرنسية وتركية بالاضافة إلى دراسته الأولى، وكانت له آراء ومحاكمات سديدة وصائبة في تركيز مشروع الدستور)).

وفي عام ١٩٢٠م، عين الامير فيصل رضا الركابي رئيساً للوزارة العربية الاولى[1]، وقد كانت هذه الوزارة ضعيفة قريبة من الرضوخ لمطالب الفرنسيين الانتدابية، فلما رأت ذلك الجماهير السورية هاجت وقرر المؤتمر حجب ثقته عن الحكومة، فاضطرت الوزارة الركابية إلى الاستقالة، وعهد الملك فيصل برئاسة الوزارة إلى رئيس المؤتمر السوري هاشم الاتاسي الذي اضطر للاستقالة من رئاسته للمؤتمر، ومن الملفت للانتباه ان قليلاً من يعرف ان

---

(١) شكلت الحكومة على النحو التالي: (الرئيس) علي رضا الركابي، (رئيس مجلس الدولة" علاء الدين الدروبي، (الداخلية) رضا الصلح، (الشؤون الخارجية) سعيد الحسيني، (الحربية) عبد الحميد القلطقجي، (التجارة والزراعة) يوسف الحكيم، (العدل) جلال الدين زهدي، (المالية) فارس الخوري، (المعارف) ساطع الحصري. ينظر: احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق ١٩٥٦، ص١٨٧-١٨٨؛ ساطع الحصري، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار الاتحاد ١٩٤٥، ص٢٥٠.

الاتاسي تولى وزارة الداخلية بالاضافة إلى رئاسة الحكومة، وذلك قبل ان يسلمها لعلاء الدين الدروبي، والى هذه الوزارة انتمى ايضاً يوسف العظمة للحربية وساطع الحصري للمعارف، وعبد الرحمن الشهبندر للخارجية، ورضا الصلح لرئاسة مجلس شورى الدولة، وفارس الخوري للمالية، يوسف الحكيم للزراعة والتجارة والاشغال العامة، وكان تشكيل الحكومة هذه في ٣ ايار عام ١٩٢٠م، واستمرت حتى ٢٤ تموز عام ١٩٢٠م، ولما اعلن المؤتمر السوري استقلال البلاد وجه الجنرال غورو انذاره الشهير للحكومة السورية في ١٤ تموز عام ١٩٢٠م، فكانت وزارة الاتاسي ثاني الوزارات السورية[1]، وزارة حرب، اعلنت في ٨ أيار بعد تأليفها في بيان تأييدها لاستقلال سوريا واستعدادها للدفاع عن حقوقها والمطالبة بوحدة سورية بحدودها الطبيعية ورفض طلب الصهاينة جعل فلسطين وطناً لهم ورفض كل مداخلة اجنبية، ودارت رحى معركة ميسلون الشهيرة في ٢٤ تموز ١٩٢٠، والتي سقط فيها وزير الدفاع البطل الكبير يوسف العظمة شهيداً، واحتل الفرنسيون دمشق فانسحبت حكومة الاتاسي ليخلفها حكومة بقيادة علاء الدين الدروبي، وعزل الملك فيصل وترك البلاد في ٢٩ من تموز ١٩٢٠ واحتل الفرنسيون مدينة دمشق فعاد الاتاسي إلى حمص،

---

(١) لونغريغ ستيفن هامسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨، الطبعة الاولى، ص١٢٩؛ أحمد قدري، المصدر السابق، ص٢٠٨.

وهنـاك اصبـح مـن العقـول المنظمـة للثـورة السـورية الـكـبرى الـتي اعلنت عام ١٩٢٥ ، ولما اعلن الوطنيون مقاطعة الانتخابات التي اراد الفرنسـيون ادارتهـا عـام ١٩٢٥م[١]، اعتقـل الاتاسـي مـع رفاقـه الوطنيين: السيد وصفي الاتاسي واضع الدستور السوري، ومظهـر الاتاسـي شـقيق الـرئيس الجليـل وكـبير اعيـان حمـص، ورفيـق رسـلان، ومظهـر باشـا رسـلان، والسـيد راغـب الجنـدي، والسـيد نـورس الجنـدي، والسـيد توفيـق الجنـدي، والسـيد سـعد الله الجـابري، والـوطني الـكـبير فـارس الخـوري، والسـيد طـاهـر الكيالي، وعثمـان الشـراباتي، ونجيـب الـريس، وربيـع المنقـاري، ونفـي هـؤلاء إلى جزيـرة ارواد مـدة ثلاثـة اشـهر عـام ١٩٢٦م (٢٣ كـانون الثـاني ـ ٦ آذار)، ومـا لبـث ان اطلـق سـراحهم لما رأى الفرنسيون ان في احتجاز زعماء الوطن إثارة للمشاعر الوطنية عند الشعب قد تأتي بالإثارة السلبية على سيطرتهم[٢].

ثـم قـررت السـلطة الفرنسـية خـوض مفاوضـات مـع الـوطنيين، فكـان الاتاسـي ممثلا للطرف الوطني مع الـزعيم ابـراهيم هنـانو، ولما لم تسفر المفاوضـات عـن ثمـرات اجتمـع زعمـاء الـبلاد ومـنهم هاشم الاتاسي، وإبـراهيم هنـانو وعبـد الـرحمن الكيـالي، وعبـد الحميـد الكرامـي، وعبـد القـادر الكيلانـي، والامـير سـعيد

---

(١) انطونيـوس جـورج، يقظـة العـرب، ترجمـة ناصـر الـدين الاسـد واحسـان عباس، بيروت ١٩٦٦، ص٥٠١.

(2) L. Colonel Catroux Le Mandat from Cais en Syrie. Son Application A, L., et.at De Damas Paris, 1922, p.3-4.

الجزائري، وفاخر الجابري، ومظهر رسلان، وعفيف الصلح، ونجيب البرازي، واحسان الشريف، وعبد الله اليافي، وعبد اللطيف بيسار، وعبد الرحمن بيهم في بيروت في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧م، واسسوا (الكتلة الوطنية)، ومركزها دمشق، كحزب سياسي شعاره اعادة توحيد البلاد وتحقيق استقلالها، وانتخب هاشم كأول رئيس للكتلة، اما اهم ما قيل في حقه، فقد شهد له خصومه بانه عنوان الكرامة والانسانية، وضميره انقى من ثلج الجبال، ولسانه ما تحدث مرة بالباطل، وقلبه بغير ذكر الله ومصلحة الوطن ما شغل.

قال المؤرخ والصحفي المعروف عبد الغني العطري، وقد ترجم له في كتابه (عبقريات واعلام) ((كان زاهد بالحكم يلجأ اليه من بيدهم الحل والعقد ليستشيرونه في الامور الصعبة، والمواقف الحرجة))، وقال مؤرخ حمص منير الخوري عيسى أسعد مترجماً له في كتابه (تاريخ حمص) ((ويعتبر هاشم الاتاسي المعلم الاول للوطنيين في دنيا البلاد السورية ورائدهم وقدوتهم المثلى في عالم النضال))، وقال المؤرخ فائز سلامة في كتاب (أعلام العرب في السياسة والأدب) في ترجمة قديمة للاتاسي في الثلاثينات من القرن العشرين: هاشم بك الاتاسي خواصه وصفاته ((كان في قديم الزمان لبني اسرائيل شيء اسمه تابوت العهد توضع فيه عصا موسى واللوحن المخطوطان واثواب الكهنة فيحملونه في محاريتهم ويمشون ورائه فيحرزون النصر الذي وعد به الرب شعبه على

الاعداء ويظفرون به، والرئيس الجليل الاتاسي هو تابوت العهد المقدس من هيئة العصبة الوطنية، يحضرونه جلساتهم فيهتدون إلى خير عليه باب منزله ورفض اي حوار مع اي مغامر وانقلابي انقض على الديمقراطية وقضى عليها في ليل))، وفي كتاب (أعلام المسلمين) قال مصطفى السباعي: ((انطفأت شعلة من شعل الجهاد العني النبيل الذي اضاءة للعرب عامة ولابناء الاقليم السوري خاصة طريقهم إلى الحرية قرابة سبعين عاماً منذ تولي العمل الحكومي بعد تخرجه من حقوق استانبول عام ١٨٩٤ إلى ان لقي ربه في الشهر الاخير من عام ١٩٦٠)).

وقال السياسي الوطني محمد عزة دروزة، احد اعضاء المؤتمر السوري الاول ١٩١٩ واحد واضعي الدستور السوري الاول في وصفه ((كان كهلا ناضجاً وقوراً متزناً ذا معرفة قانونية وادارية وذا اخلاق مرضية وافق واسع كان وحدوياً استقلاليا صلبا في وطنيته لا يوارب ولا يداجي، فكان يبعث في النفس له الاحترام والطمأنينة))، علما ان هاشم الاتاسي توفي في السادس من كانون الاول ١٩٦٠، حيث خرجت سورية المفجوعة كلها تسير في جنازة زعيمها، حيث أمو مدينة حمص من كل الأطراف في موكب شعبي ضخم لتشييع جنازة الاتاسي.

المبحث الثاني

سوريا خلال فترة الحرب العالمية الأولى

شهدت سورية مطلع القرن العشرين أحداثاً سياسية مهمة انعكست على تطورها اللاحق، فقد كانت سوريا محط أنظار القوى الكبرى التي دخلت في منافسة شديدة لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة المهمة من الوطن العربي[1].

كان موضوع مد خطوط السكك الحديد من أبرز المواضيع التي دفعت الدول الكبرى للتنافس حول سورية قبل الحرب العالمية الأولى، فقد تخوفت فرنسا من الخطط الالمانية الرامية إلى مد خط سكة حديد برلين - بغداد الذي كان مخططاً له ان يمر عبر الاراضي السورية، مما دفع الفرنسيين للتنسيق مع الالمان على صيغة معينة تضمن لحكومة باريس مصالحها في هذا البلد، الا ان وقوف بريطانيا موقفاً معارضاً للخطط الفرنسية لمد سكة الحديد عبر فلسطين وربط سورية بها، فضلاً عن المحاولات الالمانية والروسية لتعزيز نفوذهما في سورية، ادى كل ذلك إلى ان تحتل هذه المنطقة موقعاً ستراتيجياً في مخططات الدول الكبرى وان تشتد حولها المنافسة الدولية[2].

---

(١) اندرو راثمل، الصراع السري على سورية من ١٩٤٩ - ١٩٦١، ترجمة محمد نجار، بيروت، ١٩٩٧، ص٧ - ٨.

(٢) ابراهيم سعيد البيضاني، السياسة الامريكية تجاه سورية ١٩٣٦- ١٩٤٩، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٤.

ومما زاد من حدة هذا التنافس الدولي قرب سورية من قناة السويس واحتلالها موقعاً متميزاً على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، إذ اضحى ذلك عاملاً مساعداً لكل طرف من الاطراف الدولية لكي يعزز وجوده فيها ويمنع الاطراف الاخرى من احتلالها[1]. دفع التنافس الدولي بين القوى الكبرى الحركة القومية العربية المتنامية لكي تأخذ على عاتقها مهمة قيادة الكفاح العربي ضد السيطرة العثمانية التي كشفت عن طبيعتها العنصرية بشكل واضح، جمعية الاتحاد والترقي التي تسنمت الحكم في انقلابها على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩) فأنشأ القوميون العرب كرد فعل على السياسة الطورانية التركية عدداً من الجمعيات السياسية المدنية مثل جمعية (العربية الفتاة) وحزب (اللامركزية الادارية العثمانية) وعدداً من الجمعيات العسكرية مثل (القحطانية) و (العهد) التي استهدفت إقامة كيان سياسي موحد للعرب، اما في اطار الامبراطورية العثمانية وعلى اساس الاستقلال الذاتي او بالاستقلال التام عنها[2].

لقد نشأت هذه الجمعيات في العقدين الاول والثاني من القرن العشرين، وضمت مجموعات من الطلاب والمعلمين والشخصيات

---

(١) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه، دمشق، ١٩٦٨، ص١٤- ١٥.

(٢) رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٥.

العربية من المدنيين والعسكريين، وانتشرت هذه الجمعيات بين العرب في الاستانة، وفي بعض المدن العربية مثل دمشق وبيروت وبغداد والبصرة والقاهرة، فضلاً عن باريس وتطلع القوميون العرب إلى دول الغرب في اول وهلة من أجل ان يدعموهم في مساعيهم الاصلاحية والتحررية من السيطرة العثمانية[1].

سورية أبان المرحلة الاخيرة من الحرب العالمية الأولى

شهدت سنوات الحرب العالمية الاولى مناورات عدة للدول الكبرى من أجل ربط المنطقة العربية بعجلتها الاستعمارية، ولم تتردد هذه الدول عن اعطاء عدد من الالتزامات والبيانات التي سرعان ما أدت نتائج الحرب العالمية الاولى إلى الغائها كلياً، فقد أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية في السابع من تشرين الثاني ١٩١٨ أعلاناً مشتركاً أكدتا فيه التعهدات والمبادئ التي تضمنت التزام الدولتان بدعم المطالب العربية في الاستقلال الكامل للاقطار التي حررها العرب بانفسهم، وفي تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في الاقطار التي دخلتها جيوش الحلفاء وأكدت الدولتان ايضاً انهما دخلا الحرب مستهدفين (تحرير الشعوب التي تعرضت للاضطهاد على يد الأتراك تحريراً كاملاً)[2] بعيداً عن الضغط على سكان هذه الاقاليم وكان هدفهم الوحيد تقديم العون الذي يضمن تسهيل عمل الحكومات المنتخبة بارادة الشعب

---

(١) وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول، بيروت، ١٩٨٠، ص٣١.

(2) G. Antonius, The Arab Awakening, New York, 1985, p. 436.

الحرة[1]، وانتشر الشك والقلق، واحبطت بصعوبة حركة عصيان قامت في الجيش العربي، واخبر الامير فيصل اللنبي بالموقف، وطلب بياناً فورياً مسؤولاً من الحلفاء يفصح عن نواياهم، وجاء البيان البريطاني الفرنسي الصادر بشكل بلاغ رسمي عن القيادة العامة، جواباً عن طلب الامير فيصل، وقد وزع هذا البيان على نطاق واسع، وطلب من الصحف ان تخصص له أمكنة بارزة وألصقت نسخ منه في جميع المدن، وفي كثير من القرى في فلسطين وسورية والعراق طولاً وعرضاً، ويقول البيان[2]:

((ان غايات فرنسا وبريطانيا من وراء الحرب في الشرق هي تحرير الشعوب التي عانت من ظلم الاتراك تحريراً كاملاً اكيداً)).

كان احتلال حكومة الامير فيصل العربية للساحل، يقصد منه وضع الحلفاء تجاه امر واقع لبيان تصريحاتهم الكاذبة بعدم صحة اتفاقات سرية، وعدّ البعض التصريح مستنداً رسمياً واعترافاً بنيل البلاد العربية المنفصلة عن تركيا استقلالها ((إذ انه يمنح حق تقرير المصير إلى الشعوب المحررة في البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية، ورآه الامير فيصل في المستندات التاريخية العظيمة لتشكيل وتنظيم حكومة عادلة قومية تحفظ حقوق جميع اهل البلاد))[3].

وشعرت بعض الفئات السورية وعلى رأسها جماعة ((العربية

---

(1) Ibid, p. 437.

(٢) مقتبس من: نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة عدد من الاساتذة، تصدير حسن جلال العروسي، ط٢، ١٩٦٢، ص١٤٣- ١٤٤.

(٣) ساطع الحصري، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار الاتحاد، ١٩٤٥، ص٢١٣.

الفتاة)) ان التصريح يشمل على المعونة والمساعدة من انكلترا وفرنسا للحكومة العربية، لا الاعتراف باستقلالها التام، فقررت ان تعلن تمسكها بالاستقلال والوحدة وفقاً للأسس التي قامت عليها الثورة العربية[1]، ولكن هذا الاحتلال كان بدء الاصطدام بين حكومة فيصل العربية وبين فرنسا[2].

ففي الوقت الذي انتشرت فيه جيوش الثورة العربية في المدن السورية بعد دمشق، علمت فرنسا بمساعي الالمان نحو انهاء الحرب وعقد هدنة للسلام، حيث شعرت فرنسا بزوال الخطر عن بلادها، لذلك اسرعت إلى اظهار اطماعها بشدة، واحتجت لدى الانكليز على تغلغل الجيوش العربية في البلاد السورية، وطالبت باحتلال حصتها من الاراضي المذكورة، وقد نزلت القيادة العليا البريطانية في مصر عند رغبة فرنسا هذه، وأمرت الامير فيصل قائد الجيوش الشمالية، بترك السواحل إلى الجيوش الفرنسية فكانت هذه أول الضربات الاليمة التي منيت بها الثورة العربية بوجه عام، والقضية السورية بوجه خاص[3].

جاء قيام الدولة العربية في سورية في ظل ظروف سيئة وقاسية

---

(١) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٦، ص٨٣ـ ٨٤.

(٢) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، دار الكشاف، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٥٠، ص٣٤.

(٣) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ص٣٤.

جداً لانها منيت منذ أول أيام تكونها بضربة خطيرة، أبعدتها عن السواحل وحرمتها من الجمارك وسلمت جميع مرافئها وجبالها الساحلية إلى ادارة الجيوش الفرنسية[1]، التي اصبح يطلق عليها منذ كانون الثاني ١٩١٩ (قوات الشرق الفرنسية)، ولما كانت فرنسا تطمع بالسيطرة على سورية وتعد العدة لبسط سيطرتها عليها منذ قرون طويلة، وكان من الطبيعي ان تسعى اولاً إلى تقوية نفوذها وترسيخ اقدامها في المنقطة التي احتلتها بهذه الصورة، وان تستعمل بعد ذلك كل ما تملك من قوة مكر وسياسة في دس الدسائس، واحداث المشاكل في المنطقة الداخلية، تمهيداً لبسط سيطرتها عليها ايضاً، ولو بعد مدة[2].

فكان على رجال الثورة ان يؤسسوا (دولة جديدة) بين هذه المشاكل العظيمة في هذه البلاد التي قاست ما قاست من اهوال الحرب منذ سنين عديدة، وكان عليهم ان يقاوموا، في الوقت نفسه ـ دسائس الفرنسيين وان يلجأوا ـ بعد ذلك إلى جميع السبل والأساليب الممكنة لاجلائهم عن السواحل التي احتلوها، بغية استكمال اسباب الحياة لهذه الدولة الفتية، فكان من الطبيعي لهذه الاسباب كلها ـ ان يبدأ كفاح شديد، وان يقع خصام عنيف

---

(١) انيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، ص٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٢) العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٧١، ص٤٤٣ ـ ٤٤٤.

بين من في الساحل وبين من في الداخل، وكان من الطبيعي ان يستمر هذا الكفاح وذلك الخصام إلى ان يتغلب احد الطرفين على الآخر بصورة نهائية[1]، فدسائس الفرنسيين ودعاياتهم بدأت عملها بتحريك المسيحيين وتخويفهم من المسلمين، علماً بان الحكومة العربية التي تألفت في دمشق لم تفكر مطلقاً ان تصطبغ بصبغة دينية، بل عهدت بكثير من الوظائف والأعمال إلى غير المسلمين، كمير العدلية العام، ومستشار المالية العام، ومدير الامن العام مثلاً[2]، مع عدد غير قليل من الرؤساء، كانوا من المسيحيين، ففي البيان الذي اذاعه الامير فيصل على الشعب عند تكليف علي رضا الركابي بتشكيل حكومة دستورية مستقلة في سورية، انهى فيصل بيانه هذا بتشديد في القول ان حكومته حكومة عربية تقوم على اساس من العدل والمساواة بين جميع العرب الذي سيتمتعون بالحقوق ذاتها سواء كانوا مسلمين ام نصارى ام يهود[3].

ومع هذا لم ينفك الفرنسيون عن بذل الجهود ودس الدسائس لتضليل البسطاء وتخويف المسيحيين، وكانت دعاياتهم هذه بطبيعة الحال، تلقى الآذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين،

---

(١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص٧٤ـ ٧٦؛ طلاس، المصدر السابق، ص٤٥٧.

(٢) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٥ـ ٣٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد قدري، المصدر السابق، ص٧٥ـ ٧٧، من البيان الذي اصدره الامير فيصل في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨.

ولكن رغم هذه الدسائس والدعايات كانت الروح الوطنية والفكرة القومية تتغلغلان في مختلف أنحاء البلاد وتثيران كوامن الأماني والآمال في معظم النفوس.

تبلور المشروع القومي العربي بقيام الحكومة العربية في دمشق عام ١٩١٨.

لقد تبلور المشروع القومي العربي في تأسيس الحكومة العربية في دمشق بعد ان دخلتها القوات العربية بقيادة فيصل بن الحسين في الثلاثين من ايلول عام ١٩١٨، وشملت كل من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، واستندت إلى تأييد شعبي بدت مظاهره جلية للعيان عندما جرت انتخابات عامة في مطلع حزيران عام ١٩١٩، لاختيار المؤتمر السوري العام كأول جميعة تأسيسة للبلاد، وفي الاجتماع الذي عقده المؤتمر في السابع من آذار عام ١٩٢٠م[١]، اعلن المؤتمرون استقلال سورية استقلالاً تاماً، ومبايعة فيصل ملكاً عليها، ودعو إلى تحقيق اتحاد سياسي واقتصادي مع العراق وأيد الزعماء العراقيون الذين كانوا يقيمون في دمشق هذه الدعوة تأييداً كبيراً[٢].

وفي نهاية عام ١٩١٨م توجه الملك فيصل إلى باريس بناء على دعوة الحكومة البريطانية من اجل المشاركة في المؤتمر العالمي

---

(١) رغيد الصلح، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص١٠٤.

للسلام، وقد رافقه من رجاله في هذه الرحلة نوري السعيد ورستم حيدر وفايز الغصين واحمد قدري وانضم إلى الوفد في باريس عوني عبد الهادي[1].

وقد عارض الفرنسيون مشاركة الملك فيصل كممثل لدولة سورية العربية واتهموه بأنه (جندي بريطاني)[2]، لكنه قُبل كعضو في المؤتمر ممثلاً لوالده الشريف حسين بن علي ملك الحجاز، وتمخض عن طرح فيصل للقضايا العربية[3]، أن تشكلت لجنة كنج كراين (King Grane) التي انسحبت منها فرنسا وبريطانيا بقصد، واصبحت وكانها نشاط امريكي خاص، وقد أقرت هذه اللجنة بعد زيارة المنطقة العربية واطلاعها على مطالب الشعب العربي استقلال البلاد العربية تحت الضمانه الامريكية، ولكن التقرير الذي تضمن ذلك بقي حبراً على ورق.

ولكن بريطانيا وفرنسا رفضتا بشدة اي توجه تتخذه الحكومة العربية في دمشق يتعارض مع مصالحها ومع الترتيبات الجديدة التي اتخذت لمنطقة المشرق العربي لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وظهرت نقاط الاختلاف بين ما كان يطمح اليه العرب القوميين،

---

(١) خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي، اوراق خاصة، بيروت، ١٩٧٤م، ص١٩.

(٢) كمال أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨م، ص١٥٤.

(٣) أنظر المذكرة التي رفعها الملك فيصل إلى المؤتمر: ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٢٠.

وما تطمح إليه الدول الكبرى لاسيما ما افرزه مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في مطلع عام ١٩١٩م[١].

حيث اشترك في المؤتمر الامير فيصل جنباً إلى جنب مع ممثلي الدول المتحالفة والدول المؤتلفة، وقد أفتتح مؤتمر السلم رسمياً في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩م، وكان الجهاز المشرف على المؤتمر حتى منتصف اذار ١٩١٩م، مجلس العشرة المؤلف من رؤساء الدول ووزراء الخارجية للدول الكبرى وانقسم مجلس العشرة بعد ذلك إلى مجلسين الاول لرؤساء الدول او الاربعة الكبار، والثاني لوزراء الخارجية او مجلس الخمسة، وكان المجلس الحربي الاعلى له العضوية نفسها، إلا أنه مختص بالأمور ذات الطابع العسكري[٢]، ولكن كما يقول الدكتور احمد قدري: ((ان كل مندوب من دول الحلفاء كان يسعى ليجتر اكبر قسط ممكن من المنافع الاستعمارية لحكومته، متخذاً من الحق والعدالة ستاراً إلى غاياته الطامعة، وكان يسود جو المؤتمر فكرتان متباينتان: الفكرة الامريكية، وهي التي كان يرددها ويلسن وترمي إلى خلق نظام عالمي جديد مبني على الحق والعدل كي يسود السلام وينتقي الخصام، ثم فكرة رؤساء بقية الدول الكبرى التي تهدف إلى احتلاب أقصى ما يمكنها من المنافع الاستعمارية متقيدة بما

---

(١) لونفريغ ستيفن هامسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، ط١، بيروت، ١٩٧٨م، ص٩٢ ـ ٩٩.

(٢) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٩٣.

كانت أبرمته من المعاهدات السرية))[1].

وتم الاتفاق في المؤتمر بعد الابحاث التمهيدية على تعديل مهم لاتفاقيات سنتي ١٩١٥ و١٩١٦م، وقر القرار بأتخاذ نظام الانتداب دستوراً للتوفيق بين مصالح بريطانيا ومصالح فرنسا[2].

وتقدم الامير فيصل في النقاش الذي اعقب خطابه باقتراح فحواه ان يعين مؤتمر الصلح لجنة تحقيق تزور سورية وفلسطين، حيث تقوم بدراسة محلية شاملة للتأكيد من رغبات السكان.

علماً ان فرنسا متمسكة بما اعلنه وزير خارجيتها (بيشون Bishoin) في اعقاب المؤتمر بالاتفاقيات التي عقدتها حكومته مع بريطانيا قبل وخلال الحرب العالمية الأولى، لذلك لم يكن من المعقول، والحال هذه، ان تقبل فرنسا بالحكومة العربية في دمشق، ولا بالمشروع القومي العربي الذي انبثق عنها[3]، فجاء الموقف البريطاني من المشروع القومي العربي المتمثل بإقامة الدولة العربية في دمشق مختلفاً عن الموقف الفرنسي من حيث الجزئيات ولكنه كان متفقاً معه من حيث المبادئ العامة في رفضه لمشاريع القوميين العرب، فقد تمسكت بريطانيا واتفقت مع فرنسا اتفاقاً كلياً على ضرورة التمسك بالنظام الانتدابي على عكس القوميين

(١) لنونفريغ ستيفن هامسلي، المصدر السابق، ص٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٩.

(3) Affairs Etrangeres 242, vol. 18, De lambassadore de France a London Monstiar Le Menster des affaire Etrangere, 7 Avril, 1921, p. 28.

العرب الذين طالبوا بالاستقلال التام، ويكفي ان نذكر ان بريطانيا اكدت التزامها بمساعدة الحركة الصهيونية على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بشكل لا يقبل اللبس حتى ان (ارثر بلفور A.Belvor) وزير الخارجية البريطاني أكد ان بريطانيا ملتزمة بالحركة الصهيونية سواء كانت مصيبة او مخطئة، حسنة أم سيئة، فانها مزروعة في تقليد قديم لأجل تحقيق حاجات مستقبلية أعظم بكثير من امال الشعب العربي، وأهواء السبعمائة الف عربي الذين يقطنون في تلك (البلاد القديمة)[1].

وعملت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على عقد الاجتماع الثاني لمجلس الحلفاء، للنظر في كيفية تطبيق مخططاتها الرامية إلى وضع المنطقة العربية تحت سيطرة الانتدابين البريطاني والفرنسي[2]، فاجتمع مجلس الحلفاء الاعلى في مدينة سان ريمو الايطالية أواخر شهر نيسان ١٩٢٠م لوضع لبنان وسورية تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، ولما كانت حدود هذه الدول وكيفية ضمان مصالحها لا ترسمها المؤتمرات فحسب، وانما كانت ترسم وفقاً لمخططات الدول الكبرى لاسيما بريطانيا وفرنسا[3]، ووقع الساسة الاوربيون على اتفاقية تنظيم الانتداب، وتقسيم المناطق

---

(1) N. Chomsky, Peace in the Middle East, London, 1974, p.53.

(٢) رأفت شنبور، جمعية الأمم والانتدابات، مطبعة صدى الشعب، طرابلس الشام، ١٩٢٥، ص١٠٤.

(٣) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص٩٦.

العربية التي وزعت دبلوماسياً في اثناء الحرب، وكانت هذه القسمة قد حفظت كفتي الميزان للسياسة الانكليزية- الفرنسية في الشرق دون جدال[1].

وتقرر ان تضم المعاهدة مع تركيا مادة تعترف باستقلال سوريا (بما فيها لبنان والعراق) اما فلسطين لم يشر إلى امر استقلالها، بل بتكليف إدارتها إلى دولة منتدبة يكون من مهامها التمسك الحر في تصريح بلفور[2]، وكانت الحكومة العربية في سورية قد بذلت كل جهدها وضمن امكانياتها للمحافظة على الصلاة الودية مع جميع الحلفاء، ولكن لم تجد هذه المحاولات، فقد رفضت الحكومتان الفرنسية والبريطانية الاعتراف بشرعية قرارات المؤتمر في دمشق، لان مستقبل الاجزاء العربية لايزال بيد مؤتمر للسلم[3].

وهكذا لم تحصل المملكة السورية الناشئة على الاعتراف باستقلالها من الحلفاء الا بشرط ان تقبل بالانتداب، ولا يمكنها ان تقبل بالانتداب دون ان تتخلى عن الاستقلال وعن ثلثي سكانها، وداخل هذه الحلقة كانت تدور إلى ان قضي عليها تماماً[4].

---

(١) رافت شنبور، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٢) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص١٧٥- ١٧٦.

(٣) حكمت علي إسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠- ١٩٢٨، بحث في تاريخ سورية الحديث من خلال الوثائق، دار طلاس، ١٩٩٨.

(٤) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص١٧٣- ١٧٤.

ولما سُئل جفريز مراسل جريدة الرايلي مايل عن اجتماعه بالملك فيصل في دمشق عن موقفه من الانتداب، أبتسم فيصل وقال: ((للآن لم أتمكن من فهم معنى الانتداب))، إن الانتداب كلمة واسعة، فيمكن ان تعني دعماً وعلاقات ودية، ويمكن ان تعني استعماراً، كل شيء يعتمد على كيفية تنفيذ الانتداب[1].

ان تاريخ الانتداب الفرنسي على سورية يقع على نحو طبيعي في ثلاث مراحل[2]:

المرحلة الأولى: من سنة ١٩٢٠- ١٩٢٦، وكانت في حقيقتها فترة دكتاتورية عسكرية تعاقب فيها على الحكم ثلاثة قواد من الجيش الفرنسي هم غورو، ويغاند، وساراي، وكل منهم مفوض سام يصرف سلطانه في ظل قانون عسكري.

المرحلة الثانية: من سنة ١٩٢٦- ١٩٣٦، وهي فترة المفاوضات، وفيها حاولت فرنسا ومن خلال الخسائر التي تكبدتها في الثورة السورية الكبرى، والفضيحة التي أساءت إلى سمعتها الادارية ان تتفاهم مع الزعماء الواطنين في سوريا واخفقت في محاولتها.

المرحلة الثالثة: من سنة ١٩٣٦.

---

(١) احمد قدري، المصدر السابق، ص٢١٤؛ زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، دار النهار، بيروت ١٩٧١، ص١٥٢-١٥٣.

(٢) انطونيوس جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥٠٠ - ٥٠١.

وقد ارسلت فرنسا جيش الشرق بقيادة الجنرال غورو لكي يطمح بالحكومة العربية في دمشق أواخر شهر تموز ١٩٢٠م بعد ان خاض الجيش العربي السوري معركة مجيدة سقط اثرها يوسف العظمة وزير الدفاع السوري شهيداً قبل ان تطأ أقدام الفرنسيين الارض السورية وتسقط سورية في قبضة الاحتلال الفرنسي حسب ما اقرته معاهدة (سان ريمو)[1].

وهكذا دخل الفرنسيون دمشق في الخامس والعشرين من تموز ١٩٢٠م لينتهي بذلك عهد الحكومة الفيصلية في سورية، ولتسقط اول تجربة للحكم في تاريخ العرب المعاصر، الأمر الذي دفع الأمير فيصل لوصف ما حصل في بلاده بالقول: ((أنه اكبر أعتداء مستهتر سجله التاريخ الحديث))[2].

كانت فكرة الدولة العربية المستقلة تخيف فرنسا التي رفضت الفكرة منذ ١٩١٥م، كما كانت قد روت اقتراح الامير فيصل في مايس - حزيران ١٩١٩ بامكانية الغاء معاهدة سايكس بيكو، مؤكدة ان ذلك مستحيل[3]، وهالها الالتفاف الكبير حول هذا الامير وقيادته، فاشتدت المنافسة بين الدولتين العربية السورية والفرنسية، وبلغت حرب الاعصاب والدعايات والتحرشات ذروتها في ١٩١٩ - ١٩٢٠، وكانت فرنسا تخشى الدولة العربية العتيدة

(1) A. E. 242, vol. 19, Limer Feysal et la situation en orient lo Avril, 1921, p. 32.

(2) L. Georg, The truth about the treaties by David Lioyed cocarge, 1.11, London, 1938, p. 113.

(٣) احمد قدري، المصدر السابق، ص١١٧- ١١٨.

بقدر ما كانت تخشى الروح التي تبعثها هذه الدولة في الشرق العربي، وفي مستعمراتها او ممتلكاتها العربية الإسلامية في افريقيا، وكان الفرنسيون مدفوعين باعتبارين رئيسين كانوا يعلمون ان انشاء حكومة عربية مستقلة في دمشق سيكون له اصداء سياسية وسيكسب الوعي القومي شدة في سائر الاقطار العربية، وكانوا يخشون نتائجه في مستعمراتهم في شمال افريقيا[1].

وبعد ان حصلت على تأكيد جدي من بريطانيا بعدم معارضتها لها في سياستها في سورية، ووساطة ومعونة في أخماد ثورة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين[2].

وكان موقف الملك فيصل في الوضع الراهن محرجاً ومثيراً للشفقة، حيث تعرض لضغطين: ضغط فرنسا التي لا ترغب ولا تريد الاستقلال السوري - العربي الذي تخشى روحه وقوته، وضغط الوطنيين الذين اعلنوا استقلالاً لا تشوبه شائبة[3].

حاول المسؤولون البريطانيون التملص من مسؤوليتهم تجاه ما حدث في سورية، عندما قيم لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني ما حدث هناك بهذا الشكل ((جاء عمل غوروا الفظ بدون شك

---

(١) انطونيوس جورج، المصدر السابق، ص٤٩٢.

(٢) ينظر: عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص١٠٩ - ١١٠.

(٣) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص١٨٣ - ١٨٤.

بتشجيع من الاوامر الصادرة من باريس عن أناس كانوا يفكرون آنذاك بتحويل سورية إلى مقاطعة فرنسية مثل الجزائر وتونس والمغرب، إلا ان أعمال الفرنسيين الاعتدائية أثارت الرأي العام السوري إلى درجة بدأت الاضطرابات التي تحولت إلى انتفاضات علنية تتفجر الواحدة منها تلو الأخرى مما تطلب استخدام الحملات العسكرية التي كلفت غالياً وأدت وقتياً إلى هدوء خادع يسبق العاصفة[1].

وهكذا أضحت سورية من ضمن الاقطار العربية التي دخلت الانتداب الفرنسي، واقر مجلس جمعية الأمم في اجتماعه الذي عقد في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٢ أثبات ما توصل إليه المجتمعون في مؤتمر سان ريمو، ألغى كل الأجراءات والترتيبات التي قام بها السوريون قبل هذا التاريخ[2].

جاءت ردة فعل السوريين على مقررات المؤتمر حاسمة وقوية فرفضوا رفضاً باتاً الانتداب الفرنسي على بلادهم وبدأ السوريون يوقعون المضابط التحريرية تعبيراً عن رفضهم للانتداب الفرنسي وقام بعض رجال الدين بالقاء الخطب الحماسية في الجوامع لأثارة والهاب حماس الجماهير ودعوتها للانضمام إلى الحركة الوطنية من أجل الدفاع عن الوطن السوري المحتل[3].

---

(1) L. Georg, op, cit, p. 114.

(٢) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٨٤- ٩٠.

(٣) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠- ١٩٣٦م، بيروت، ١٩٧٥م، ص٤٦.

علق لويد جورج على موقف السوريين من الانتداب الفرنسي قائلاً: ((ان السوريين لا يريدون الانتداب الفرنسي، وانه يتساءل كيف يمكن للحلفاء ان يحملوا السوريين على قبول دولة منتدبة هي في نظرهم دولة غير مستحبة))(١).

ولكن لويد جورج لم يكن صادقاً في وصفه لموقف السوريين لان بلاده كانت احدى الدول الكبرى التي أقرت نظام الانتداب الفرنسي على سورية ووافقت عليه(٢).

كان أول اجراءات فرنسا بعد فرضها الانتداب على سورية قيامها بتسريح الجيش الوطني السوري واعلان استقلال لبنان عن سورية وتقسيم الاخيرة إلى مناطق ودويلات عدة عرفت بدولتا حلب ودمشق وحكومات اللاذقية وجبل الدروز ودولة لبنان الكبير من أجل تكريس السيطرة الفرنسية وتعميق الطابع الطائفي الاستعماري للفرنسيين الذين وضعوا حكام عسكريين فرنسيين كانوا ينفذون السياسة الفرنسية في أبشع صورها(٣).

اعلنت فرنسا عن وضع دستور لسورية أدعت فيه أنها ستراعي حقوق السكان السوريين ويعمل على إيجاد الوسائل الكفيلة

---

(١) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الجزء الثالث، ط٢، بيروت ١٩٩٤م، ص٧٩ - ٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٠.

(٣) للتفصيل ينظر: نجيب الارمنازي، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٤.

لتقدم سورية من اجل نيل استقلالها وعدم الاستعداد للتنازل عن أي جزء منها فضلاً عن تحكمها بسياسة سورية الخارجية وتوجيهها بما يخدم مصالحها[1].

واذا كانت فرنسا قد استغلت إلى اقصى حد الفقرات التي تجعل من السيادة السورية امراً لا وجود له، فأن فرنسا لم تنفذ الجانب الايجابي الوحيد الذي نص عليه الصك في المادة (٤) وهو تعهدها بعدم التنازل عن اي جزء من اجزاء سورية ولبنان، وعن عدم تأجير او وضعه تحت تسلط دولة أجنبية، فقد خرقت هذه المادة في تنازلاتها اما تركيا عن مساحات واسعة وهامة من الاراضي السورية، وقد وضع صك الانتداب موضع التنفيذ رسمياً في ايلول ١٩٢٣م، اي بعد ثلاث سنوات من الحكم المباشر، وسارت السياسة الفرنسية على نهج من الحكم امام البلاد ولم يعقدها، لتحمل البلاد على الرضوخ للأمر الواقع وأقراره، على حين رفضت سورية انتداب فرنسا، وأبت ان تعترف به شكلاً واساساً أو ان تذعن لاحكامه كلا او بعضاً، واعتبرت فرنسا موجودة بقوة الاحتلال العسكري في وقت ترمي فيه عصبة الأمم إلى اخفاء حقائق التوسع الاستعماري بطلاء الانتداب لتخدع الشعوب التي تطبق عليها احكامها الجائرة[2].

---

(١) عدنان الداعوق، ابطال وامجاد، سجل في تاريخ حمص الثوري، ١٩٥٢، دمشق، ١٩٦٨، ص٢٢.

(2) Pierre Rondot. L. Experience Du Mandat francais En Syrie et Au Liban 1918–1945. Paris, 1948, p. 388.

وان التاريخ الدبلوماسي والعسكري لتلك الفترة الذي انتهى باحتلال فرنسي كامل وقسري، دفع القادة العرب والسوريين عامة، إلى الاعتقاد بأن الانتداب لم يكن سوى ذريعة أعطى الفرنسيون بموجبها ووسط تواطؤ الامم الغربية الفرصة لاقتحام البلاد أو منحها الاستقلال العام الفوري بالتهليل بوصفه اجراءً حكيماً وحسن النية في سياق بناء الدولة، او مرحلة لابد منها لصالح التثقيف السياسي وإيفاء عملية الواجب الملقى على المنتدب، وانما اعتبر سياسة تقسيم واستقلال مدفوعة بحوافز المصلحة الذاتية لفرنسا[1].

وشعر اهالي سورية، ان الانتداب مساوٍ للاحتلال، بل اشد شراً منه، إذ ان مسؤولية الاخطاء في المستعمرة تقع على المستعمر نفسه، اما في بلاد الانتداب فالحكومات المحلية تتحمل تبعات اخطاء الدولة الحاكمة، وجاءت الاحداث تؤكد هذه النظرية، ففرنسا التي دخلت دمشق (لن تخرج منها البتة) وليس من السهل ان تكره امة مثل فرنسا على الانسحاب من ارض تثبت اقدامها فيها، هذه الارض التي أضيفت إلى (المشاع الاستعماري الفرنسي) وهذا الاحتلال، اي الاستمرار الزمني في الحكم رافقته ادارة مباشرة نزلت بالانتداب من درجة (أ) إلى درجة (جـ) حيث تسيطر شرائع الانتداب[2].

---

(١) وجيه الحفار، الدستور والحكم، مطبعة الانشاء، دمشق، ١٩٤٨، ص٣١؛ لونغريغ، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٢) سلامة عبيد، الثورة السورية على ضوء وثائق لم تنشر، بيروت، ١٩٧١، ص٢١.

في صك الانتداب كما لاحظنا توضع جميع السلطات العامة تحت السلطة المباشرة او غير المباشرة للمفوض السامي للجمهورية الفرنسية ومندوبيه، ولاسيما في المدن الصغيرة حيث توضع تحت سلطة المستشارين او ضباط الدوائر الخاصة.

حاولت فرنسا من الحين والاخر تفسير مندوبيها السياسيين في سورية لكي تلصق بهم مساوئ حكمها الانتدابي في سورية، وما أن حلت نهاية عام ١٩٢٤ حتى أعلن الجنرال ويغان إلغاء الاتحاد السوري، واعلان تشكيل دولة سورية التي ضمت حلب ودمشق، وأصبح صبحي بركات رئيساً لهذه الدولة التي يمثلها مجلس تمثيلي على ان تبقى السلطة العليا والسياسة الخارجية والتصديق على القرارات من صلاحيات المندوب السامي الفرنسي ومستشاريه[١]، وبهذه الصورة انتهت قصة (دولة حلب) بعد ان استمرت أربعة أعوام وبضعة أشهر[٢].

(١) عدنان الداقوق، المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) ساطع الحصري، العروبة اولاً، ط٢، بيروت، د.ت، ص٢٤.

المبحث الثالث

الثورة السورية عام ١٩٢٥
وتطور الحركة الوطنية السورية

شهد عام ١٩٢٤ واحدة من أهم الثورات السورية التي أندلعت بسبب السياسة الاستبدادية الفرنسية واضطهاد الفرنسيين للشعب السوري، ففي أوائل العالم الذي تلاه أندلعت الثورة في جبل الدروز الذي كانت تحكمه أسرة آل الأطرش الذين عرفوا بتحديهم لسلطات الاحتلال الفرنسي ورفضهم للسيطرة الاجنبية على مقدرات البلاد، وتزامن تطلع أبناء هذه المنطقة مع تعيين فرنسا للكابتن كاربيه الذي تميز بقسوته واستبداده واستهانته بسكان الجبل فقد قال عن أبناء هذه المنطقة ما نصه ((أنا إمبراطور بلاد عجيبة، وليس الدروز وسوى قطيع من الخنازير))[1].

أثارت أعمال الفرنسيين وتجاوزاتهم على أبناء جبل الدروز بشكل خاص وأبناء سورية بشكل عام نقمة السوريين فنظموا أنفسهم واستعدوا للثورة، ضد الفرنسيين وكانت هذه الثورة بقيادة سلطان باشا الأطرش وأمتدت من جبل الدروز إلى بقية المدن السورية ولا سيما إلى العاصمة دمشق[2].

استنزفت هذه الثورة الشعبية الفرنسيين كثيراً وبدأت النجدات تتولى إليهم لكي يقفوا بوجه الثوار السوريين وأصدر القائد

---

(١) مقتبس من: حسن الحكيم، مذكراتي.صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٣٨.

(2) C. O: Colonial office, 730/106/5567 from King Fisal to secretary of State for the colonies, 10 February 1926, p.5.

الفرنسي العام في سورية أوامره بضرب دمشق بقنابل الطائرات والمدفعية الثقيلة فأحدث ذلك ردود فعل واسعة على الصعيدين الداخلي والخارجي ففي هذا الخصوص يعلق مراسل صحيفة التايمز (Times) اللندنية على ما شاهده في دمشق بعد ضربها من قبل المدفعية الفرنسية قائلاً (أن قذائف المدفعية الفرنسيين تركت آثاراً لا تمحى، وقد رأيت هذه الآثار في كل ناحية وصوب فأحدثت كآبة في نفسي لن أنساها ما حييت)[1].

حاول الفرنسيون الالتفاف على الثوار السوريين من أجل أنهاء ثورتهم عن طريق الدخول معهم في مفاوضات مباشرة، فقدم السوريين مطاليبهم للجنرال إسراي التي تضمنت الموافقة على وقف أطلاق النار مقابل إقالة الكابتن كاربيه، وأن يقبل الدروز حاكماً فرنسياً بشرط أن يختاروه بأنفسهم وأن لا يعاقب أحد منهم بتهمة العصيان وأن لا تصادر أسلحتهم وأن يوضع دستور خاص لجبل الدروز، إلا أن الفرنسيين لم يوافقوا على ذلك واستخدموات كل الوسائل الوحشية من أجل القضاء على الثورة السورية الكبرى[2].

وعندما فشلت أساليب فرنسا في مواجهة السوريين أرسل

---

(١) مقتبس من، نجيب الارمنازي، محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، بيروت، ١٩٧٣.

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع: يراجع عبد المطلب السيد أمين وفرحان شبيلات، تاريخ الشرق الأدنى الحديث، بغداد ١٩٤٠، ص٢٦٨.

المندوب السامي الجديد في سورية برقية إلى الملك فيصل الأول طلباً منه التعاون بعد سحب المندوب السامي السابق الجنرال (اسراي)، لإعادة النظام إلى سورية على حد تعبيره[1]، فنصح المسؤولون البريطانيون الملك فيصل الأول للتنسيق مع المندوب السامي لإقناع الثوار السوريين لإنهاء ثورتهم التي عجزت كل وسائل فرنسا للقضاء عليها[2].

لم تستطع فرنسا القضاء على الثوار إلا بعد مرور سنتين من قيامها وحاولت فرنسا الاستجابة لبعض المطاليب الوطنية السورية ومنها أجراء انتخابات تأسيسية سنة ١٩٢٨ قام بها المندوب السامي الفرنسي الجديد هنري دي جوكنيل (H. De. Juvent) فازت الكتلة الوطنية في هذه الأنتخابات وكان من أبرز قادتها هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري[3].

وضعت الجمعية التأسيسية دستوراً لسورية سنة ١٩٢٨ لم ينل موافقة فرنسا لإنه تضمنت نصاً طالب بوجوب توحيد سورية، كما نص على تأسيس قوات سورية مسلحة، مما دفع فرنسا إلى اصدار دستور جديد إلى سورية في عام ١٩٣٠ ضم جميع المواد التي احتواها الدستور السابق ما عدا المواد التي اعترضت عليها فرنسا وأكدت

---

(1) C.O, 730/106/4305, x/mo 533, confidential, the residency, Baghdad, 10 February 1926, p.1.

(2) C.O, 730/106/4305, x/mo 533, confidential, from secretary of the state for the colonies toking fisal, 20 February 1926, pp.9–10.

(٣) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع: وليد المعلم، سورية ١٩١٨ـ ١٩٥٨، التحدي والمواجهة، دمشق ١٩٥٨، ص٢٨٩.

على ضرورة رفعها وفرض المندوب السامي الفرنسي بونسوا (Ponsot) هذا الدستور على السوريين وأجبرهم على قبوله بالقوة[1].

كانت القضية المطروحة على الساحة السياسية في سورية في خريف عام ١٩٣١ تتعلق بتخويل الملك فيصل المفاوضة مع فرنسا بأسم السوريين، وامكانية توحيد العراق وسورية وتولي الأمير علي العرش السوري، وتضمنت الشروط السورية تفويض الملك فيصل الأول بالتكلم بأسمهم مع الفرنسيين (الاعتراف بالوحدة الشاملة لكل البلاد السورية، ويستثنى من ذلك إذا شاء لبنان القديم، ويجب أن تكون المعاهدة التي تعقد بين السوريين والفرنسيين مماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية مع مراعاة الفروق، ويجب أن يجري توحيد القطرين على أساس رفع الحواجز الكمركية وذلك عن طريق توحيد الكمارك والجيش والتمثيل الخارجي... الخ)[2].

اختلف السياسيون السوريون في وجهات نظرهم حول من يتولى عرش بلادهم فرأى بعضهم من أمثال الأمير شكيب أرسلان أن الملك فيصل الأول يهمه استقلال سورية أكثر مما تهمة مسألة تولي أخيه الأمير علي العرش السوري وهو مصمم على عدم التدخل

---

(١) وليد المعلم، سورية ١٩١٨ـ ١٩٥٨، التحدي والمواجهة، ص٢٩١.

(٢) كتب الشروط السورية نبيه العظمة. ينظر: خيرية قاسمية، الرعيل العربي الأول- حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة، لندن، ١٩٩١، ص٥١.

في شكل الحكم السوري[1]، في حين عارض سياسيون سوريون آخرون تولي الأمير علي العرش السوري، لا بسبب رغبتهم في ابقاء العلاقات جيدة مع الملك عبد العزيز ال سعود فحسب، بل لان قسم منهم كان يرى بأن (هذه الفكرة ما هي إلا حلم وخيال في الوقت الحاضر غير قابلة للتطبيق والتنفيذ ولا يستفيد من نشر هذه الدعاية في الظروف الحاضرة إلا اثنين فقط هما السلطة الفرنسية من جهة التي تستفيد عن تبلبل الموقف وتفريق الكلمة أما الجهة الأخرى فتتمثل بالملك فيصل وما سيجنيه لنفسه في هذه البلاد التي قل أنصاره فيها منذ خروجه منها)[2].

وقامت انتخابات جديدة في سورية طبقاً لهذا الدستور الذي فرضته فرنسا وفاز فيها السياسيون السوريون الموالون لها ولمصالحها في سورية، إلا أن الأوضاع في سورية لم تستقر واضطرت فرنسا إزاء ذلك إلى تعليق الدستور وحكم سورية حكماً عسكرياً منذ عام ١٩٣٣ وحتى وصول حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا التي كانت معروفة بانتاجها سياسة مغايرة للحكومة الفرنسية السابقة فيما يخض التامل مع شعوب المستعمرات، فتم التوصل إلى عقد معاهدة جديدة مع السوريين عرفت بمعاهدة ٩ أيلول ١٩٣٦.

---

(١) "العلم العربي" (صحيفة)، بغداد، ٢ أيلول ١٩٣١.

(٢) خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص٥٢.

معاهدة ١٩٣٦ وتطور الحركة الوطنية السورية

حاول الفرنسيون بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية للحكم من ترتيب علاقتهم بالمستعمرات الموجودة في الشرق، لاسيما في سورية، وبناء على ذلك وقعوا معاهدة صداقة وتحالف مع سورية حافظت فرنسا على جميع امتيازاتها مقابل حصول سورية على استقلالها والانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة بعد ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة[١].

تضمنت شورط المعاهدة التي تمت في باريس أن تصبح سورية دولة مستقلة خلال ثلاثة سنوات من إقرار المعاهدة، وأن تعمل فرنسا على تيسير إدخال سورية إلى عصبة الأمم شريطة احتفاظ فرنسا بقاعدتين جويتين في سورية وأن تسمح ببقاء قوات برية في منطقتي العلويين والدروز لمدة خمسة سنوات وأن يقوم المدربون العسكريون الفرنسيون بتدريب الجيش السوري وأن تمد فرنسا هذا الجيش بالأسلحة والمعدات العسكرية، وفي حالة الحرب تقوم سورية بالتعاون مع فرنسا وذلك بالمحافظة على المطارات وتقديم المساعدات اللازمة في النقد والمواصلات[٢].

لم يتسنى لهذه المعاهدة أن ترى النور وبسقوط حكومة الجبهة

---

(١) أندرو راثمل، الصراع السري على سورية من عام ١٩٤٩- ١٩٦١ ترجمة محمد نجار، بيروت، ١٩٩٧، ص١٢.

(٢) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل ١٩٨٧، ص١٣٦.

الشعبية الفرنسية التي كان يرأسها (ليون بلوم)[1]، فأن مجلس الشيوخ الفرنسي رفض المصادقة على المعاهدة، وفي غضون ذلك ضمت كل من دولتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الدولة السورية[2].

ادعت لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية أن عدم موافقتها على المعاهدة ١٩٣٦ يعود إلى أنها لا تسجم مع مصالح فرنسا فضلاً عن ذلك فأن الظروف الدولية التي كانت تنذر بنشوب الحرب العالمية الثانية لا تشجع فرنسا على ترك مصالحها في سوريا ولبنان على وفق معاهدة تدخلهما في عصبة الأمم وتنهي الأنتداب الفرنسي عليهما، كما أن استقلالهما سيغري الوطنيين العرب في المغرب العربي لكي يطالبوا الحكم الفرنسي بمعاهدة على غرار المعاهدة الفرنسية السورية والفرنسية اللبنانية عام ١٩٣٦[3].

لم يكن الأمر مقتصراً على عدم موافقة الفرنسيين على هذه المعاهدة فقط فقد عارضها الأتراك أيضاً إذ أنهم اعترضوا على قيام دولة مستقلة في سورية تضم إليها ميناء الإسكندرونة الاستراتيجي ذو الأهمية الستراتيجية بالنسبة لها، ولما كانت الحكومة

---

(١) فرنسي الأصل يهودي الديانة ولد في الألزاس عام ١٨٧٢- ١٩٥٠ عمل أول الأمر كناقد مسرحي إلا أن تعاطفه مع قضية دريفوس دفعه للأنتماء إلى المجموعة الاشتراكية عام ١٨٩٩ بزعامة جوريه، أصبح نائباً للحزب عام ١٩١٩، وأصبح رئيساً للحزب عام ١٩٢٥، أحتل منصب رئيس حكومة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦، وكان أول رئيس وزراء فرنسي اشتراكي سجن عام ١٩٤٥، وفي أواخر عام ١٩٤٦ لعب دوراً بارزاً في التشكيل الرسمي للجمهورية الفرنسية الرابعة.

(٢) أندرو راثمل، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

(٣) إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص١٣٧.

الفرنسية بحاجة إلى كسب الصداقة التركية بسبب موقعها الأستراتيجي وأهمية دورها ما دامت أوروبا مهددة بقيام حرب عالمية ثانية، فتخلت فرنسا لتركيا عن لواء الاسكندرونة عام ١٩٣٩ في مؤامرة دولية[1]، اشتركت فضلاً عن فرنسا عصبة الأمم أيضاً، فأخلت بذلك فرنسا بعهدها الذي سبق أن قدمته لعصبة الأمم حين كلفتها بالانتداب على سورية وكذلك بعهدها الذي قطعته بموجب معاهدة ١٩٣٦ مع سورية والذي نص على (أن على الدولة المنتدبة أن تحافظ على كيان سورية ولبنان وإلا لا تفرط بأي جزء من أراضيها للغير سواء كان ذلك بالتنازل أم بالتأخير أو بأي طريقه أخرى)[2].

آن أي تقييم لمعاهدة ١٩٣٦ يقودنا للتأكد بأن هذه المعاهدة لم تحقق للحكومة السورية ما كانت تصبوا إليه، إذ لم تكن الحكومة السورية حرة وطليقة بسياستها الخارجية وفي شؤونها العسكرية وضلت هذه الحكومة ملتزمة بمقتضيات التحالف والتشاور والتعاون وتقديم المعونة لاتخاذ تدابير الدفاع وتفادت التمثيل بين فرنسا وسورية، وحق التقدم للسفير الفرنسي والأفضلية في سورية[3].

حاول الوفد السوري الذي ذهب لتوقيع المعاهدة إلى باريس عام ١٩٣٦ أن يسبغ على هذه المعاهدة من الوصف الإطراء ما لا يتناسب مع حقيقتها حتى أن سكرتير الوفد السوري سمى المعاهدة

(١) اندرو رثمل، المصدر السابق، ص١٢-١٣؛ أحمد طربين، الوحدة العربية بين (١٩١٦-١٩٤٥)، دمشق، ١٩٥٧، ص٤٣.

(٢) مقتبس من: إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص٨٦.

(المعجزة)، والحقيقة كان يقصد العكس لأنها لم تمنح سورية استقلالها الذي كانت تنشده[1].

تقبل الشعب السوري بنود هذه المعاهدة بحذر وقلق شديدين، فجرت في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٣٦ انتخابات جديدة فاز فيها هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وفارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي وجميل مردم رئيساً لمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد والزراعة وسعد الله الجابري وزيراً للداخلية والخارجية وشكري القوتلي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدل والمعارف[2].

ظهور مشكلة الاسكندرونة على المسرح الدولي

يعد لواء الاسكندرونة[3]، من الناحية الجغرافية جزءا من سوريا من جهة حدودها الشمالية، ويعد الميناء الطبيعي لمدينة حلب منذ العهد العثماني وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويضم اللواء عددا من المدن ابرزها انطاكية، ابيلات، قرحان، ارسوز، السويدية، كساب البركة، الاوردي، الصاو، قلون، بلهاس[4]،

---

(١) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص٨٦- ٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٣) تبلغ مساحة لواء الاسكندرونة ما يقرب من إلفي ميل مربع. ينظر: حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج١، ١٩٥٣، ص٥٦٧

(٤) يقظان سعدون العامر، الصراعا ت الدولية والاسكندرونة، (مجلة المؤرخ العربي)، للسنة ١١، العدد ٢٨، بغداد ١٩٨٦، ص١٤

ان اصل قضية الاسكندرونة يرجع الى اصل موقف الحكومة الفرنسية المساند لتركيا، والمعادي لتركيا، اذ عندما دخلت القوات الفرنسية سوريا في ٢٤ تموز ١٩٢٠، بدأت المأساة في اتفاق عقده الفرنسيون والاتراك في ١١ آذار ١٩٢١ بين ارستيد بريان رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها وبكر سامي مبعوث الجمعية الوطنية التركية عرف باتفاق (انقرة) التي أنهت حالة الحرب بين الطرفين، وأجلت الفرنسيين عن كليكيا مقابل امتيازات اقتصادية معينة، وتضمنت مادتها السابعة، وضع لواء الاسكندرونة ضمن نظام اداري خاص يمنح فيه الاتراك تسهيلات خاصة، وأختيار اللغه التركية لغة رسمية في اللواء[1]، ونصت مادتها الثامنة على ((أن يكون خط الحدود الفاصل بين تركيا وسوريا مبتدأ من نقطه تنتخب من على خليج الاسكندرونة[2]، ويمتد جنوب باياس نحو ميدان أكيس ويتصل بالخط الحديدي في محطة جويان بك ويستمر مع خط بغداد الحديدي الذي تبقى مساحته داخل الاراضي التركية حتى نصيبين[3].

ان توقيع هذه المعاهدة في وقت مبكر من انتداب فرنسا على

---

(١) عادل سهيل نجم التميمي، العلاقات السورية- التركية ١٩٥٨- ١٩٧٣ رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي بغداد ٢٠٠٣، ص١٦

(2) Haut commissariat-da Repubique Franceaise en Syrie-et Liban-En 1922- Paris 1922. p.6

(٣) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠- ١٩٣٩ دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١١٥، ١٩٧٥، ص١٦٠.

سورية ودون علم أو رأي للحكومة السورية آنذاك مؤشرا على النهج الذي تسعى فرنسا الى تطبيقهُ ليس على اللواء فقط وانما على مجمل سوريا، كان هدف فرنسا المبكر هو تسهيل السيطرة على البلاد سيطرة شاملة وايجاد الفرقة بين ابناء سورية وخلق قوميات من الطوائف الدينية (مارونية، درزية، علوية، سنية)[1]، وذلك القضاء على أي ثورة يمكن القيام بها، وذلك بعد اخماد حركة المقاومة المسلحة التي ظهرت في انحاء سورية عقب الاحتلال، واصدار الجنرال غورو[2] اول مندوب سامي قراراته الجائرة انشأ بموجبها ادارة لجبل العلويين وعاصمته اللاذقية وذلك في ٢٠ آب ١٩٢٠ ودولة حلب في الأول من أيلول ودولة دمشق في ٩ تشرين الاول من العام نفسه، وفصل لواء الاسكندرونة والحاقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلاله الاداري، وعين حاكم فرنسي عليه[3].

هذا وقد عدل الجنرال ويغان خليفة الجنرال غورو في المفوضية السامية في آيار ١٩٢٤ تنظيم البلاد الاداري والسياسي فاصدر

---

(١) نجيب الارمنازي، سوريه من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، دار الكتاب الجديد، لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص١٠٥

(٢) هنري غورو ١٨٦٧-١٩٤٥ عين مندوبا ساميا لفرنسا في سوريا للمدة ١٩٢٠-١٩٢٢ فضلا عن كونه قائدا عاما للقوات الفرنسية في سوريا ولبنان ثم اصبح حاكما عسكريا في باريس للمدة ١٩٢٣-١٩٢٧. ينظر:
Aeron Kilieman, Foundation OF British policy in the Arab world; London, 1971, p. 306.

(٣) "الف باء" (جريدة) سوريا، للعدد ٣٠٩٢ في ٢٣ كانون الاول ١٩٢١.

مرسوما في الخامس من كانون الاول ١٩٢٤ سجل اتحاد الدولة السورية اعتبارا من ١٩٢٥/١/١ وتشكيل دولة سورية موحدة عاصمتها دمشق تضم دولتي حلب ودمشق ولواء الاسكندرونة الذي فصل عن حلب واحتفظ باستقلاله الاداري في نطاق الدولة السورية وقد بين ويغان ان الهدف من هذا التعديل هو ((اكراه السوريين على الانكفاء على انفسهم من اجل تنظيم دولتهم الموحدة الجديدة وادامتها وجعلهم اقل استجابة للنداءات التي تصلهم من الخارج))[1].

لقد كان بإمكان الادارة الفرنسية بحكم مسؤوليتها الانتدابية ان تلجم هذه التحركات داخل الاسكندرونة في اقل تقدير، غير ان السياسة الفرنسية شأنها شأن السياسة البريطانية تجاه قضية الموصل، انما كانت تستخدم موضوع الاسكندرونة أو ما يشابه ورقه مساوية للضغط على الحركة الوطنية السورية وتطويع موقفها بما يتماشى واهدافها في سوريا[2] يبدو ان هذا التحليل اكثر وضوحا اذا ما عرفنا ان الاضطرابات الاخيرة تزامنت مع احداث الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥- ١٩٢٧ كما انها جاءت في وقت مناسب للضغوط على سير الانتخابات الجارية

---

(١) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٦٠.

(٢) ابراهيم خليل احمد واخرون، قضايا عربية معاصرة، دراسة تاريخية سياسية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٢٠٨.

في سوريا هذه الفترة عام ١٩٢٦، وتوجيهها بالاتجاه المطلوب، ومما لاريب فيه كما ذهب محمد عزة دروزه في كتابه (حول الحركة العربية الحديثة) ان المنهج الاستعماري الذي انتهجته فرنسا وموظفوها قد كان عاملا في تقوية هذا المطمع، ولو لم ينهجوه وغدت المنطقة محافظة عادية كسائر محافظات سورية لكان من المحتمل ان لاتقع كارثة سلخها عن أمها بغيا وغدرا لذا فقد سارعت فرنسا بالرضوخ لهذه الاطماع والتوقيع مع تركيا على اتفاقية انقرة الثانية في ٣٠ ايار ١٩٢٦ والتي مد خلالها الاتراك حدودهم في بعض مناطق الاراضي السورية.

ليبرهنوا على عدم تفويت اية فرصة تسنح لهم لتحقيق اطماعهم في الاراضي السورية، الامر الذي ادى الى وقوع الكثير من المشاكل على هذه الحدود التي غالبا ما ينجم عنها توتر خطير في العلاقات بين البلدين وجاءت هذه الحالة لتخدم الاغراض التركية بمحاولة مد سيطرتها الى منطقة لواء الاسكندرونة[1]، الا أن بروتوكول اتفاقية انقره الثانية نص على وجوب المحافظة على النظام الخاص باللواء حسبما جاءت به المادة السابعة من اتفاقية انقره الاولى[2] وبهذا احتفظ اللواء بنظام اداري خاص وبقي الوضع كذلك حتى عام ١٩٣٥[3].

---

(١) عبد الكريم رافق، العلاقات السورية التركية ١٩٨١- ١٩٢٦، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٩- ٢٠، ١٩٨٥، ص٩٦.

(٢) عبد الكريم رافق، العلاقات السورية التركية ١٩٨١- ١٩٢٦، ص٩٥.

(٣) علي محافظة، لواء الاسكندرونة، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٣، ١٩٨٣، ص٨٥.

تطور قضية الاسكندرونة بعد معاهدة ١٩٣٦

عادت مسالة الاسكندرونة الى الظهور، غداة المفاوضات الفرنسية السورية عام ١٩٣٦، ونقل رشدي اراس وزير خارجية تركيا المسالة، الى مجلس عصبة الامم في جنيف في ٢٧ ايلول ١٩٣٦، وقال ان استقلال سورية الوارد في المعاهدة السورية الفرنسية سيؤثر في وضع اللواء الذي يتمتع بنظام خاص بموجب الاتفاقية الفرنسية التركية لعام ١٩٢١ وطالب بعقد معاهده فرنسية مع اسكندرونة كالتي عقدت مع سورية[١]، حيث لم ترد أي اشارة الى لواء الاسكندرونة في معاهدة ١٩٣٦، الا من اجل توضيح النظام المالي والاداري المطلوب تطبيقه فيه ولم يعرض الموضوع على المجلس النيابي السوري بعد اجتماع عقده جميل مردم رئيس الوزراء السوري بحضور المندوب السامي ديمارتل صرح وزير الخارجية التركية بأن الجانبين اتفقا على تنفيذ اتفاقية جنيف المتعلقة باللواء، وأكد رئيس الجمهورية التركية امام مجلس الامة في انقرة بان الاسكندرونة من اكبر قضايا تركية القومية[٢].

اتخذ مجلس العصبة قراره في اجتماع كانون الثاني وشباط

---

(1) M.E.A. Rapporta ia (S.D.N) de lannee 1936. pp.108-121; لوسيانبيترلان، الاسكندرونة، ميونخ الشرق، ترجمة محمد سلهب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص١١١.

(٢) وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا ١٩٢٢- ١٩٤٣، بيروت، ١٩٦٧، جريدة النهضة، العدد ٢٧ و١٣، شباط ١٩٣٧، ص٤٥- ٤٧.

١٩٣٦ بأنشاء لجنة خبراء اقرت النظام والقانون الاساسي للواء، وتمت بذلك مقدمات ما يريده الاتراك وتعهد الوفدان الفرنسي والتركي بالمحافظة على استقلال اللواء ونظامه الجديد، والتعاون بدفع أي هجوم خارجي عليه[1].

وقد ظهر جليا في قرارات جنيف اساليب عصبة الامم (وما يسمونه بغايات السلم العام والمصالح الدولية) ولم تراعي مصالح سورية وحقوقها التاريخية والوطنية في اللواء، فضلا عن تصرف فرنسا وعدم امانتها لتفريطها بجزء من سورية ائتمنت عليه بموجب قرارات دولية[2].

ونشرت مجلة الرابطة العربية في التاسع من حزيران ١٩٣٧ مقالا فضحت به تآمر الفرنسيين والاتراك على سوريا من حيث انهم حملوا عصبة الامم على انتزاع لواء الاسكندرونة عن سوريا[3].

ادت التطورات المتسارعة باللواء نحو الانفصال فقد جرت انتخابات تحت اشراف لجنه دولية في ١٥ تموز ١٩٣٧ ومارست تركيا ضغوطا على الصعيد المحلي والدولي، فالغيت الانتخابات

---

(1) Societe des nations (S.d.n) process-Verbal de- ia (C.p.M), 4eme Ses Sion dy 24 Juin 1933, p.21

(٢) اتصفت المادة الرابعة من صك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان على ان الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن اي جزء من اجزاء سوريا ولبنان وعن عدم تأجيره او وضعه تحت تسلط دولة أجنبية ينظر: حسن الحكيم، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٣) "مجلة الرابطة العربية" (المصرية) المجلد الثالث، العدد ٥٣، ٩ حزيران ١٩٣٧، ص٢٤.

التي كانت ستتضمن بطبيعة الامر ضم اللواء نهائيا الى سوريا، ورضخت فرنسا للضغوط التركية، فالغت الانتخابات وقبلت تشكيل لجنة من اربع اعضاء في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٨، اعادت تنظيم الانتخابات وفقا للمطالب التركية ومرت مسرحية الاستفتاء، اذ عملت السلطات الفرنسية والتركية على تزوير الانتخابات[1] وكان من نتائج ذلك ان بلغت نسبة الاتراك في اللواء ٦٣٪ علما بان العرب يشكلون الاغلبية فيه[2].

وكان من الطبيعي في هذا الجو من التعاون التركي-الفرنسي ان يفوز ٢٢ نائبا تركيا و١٦ نائبا عربيا، واثنين من النواب الأرمن وهكذا نجح الاتراك بالحصول على اكثرية رسمية في مجلس اللواء النيابي الذي اجتمع لتأليف أول حكومة للواء في٢٢ ايلول ١٩٣٨ وانتخب رئيس الدولة، وسمي اللواء بـ(جمهورية هاتاي) واصبح لها علم خاص بها[3].

وحرم التحدث باللغة العربية ،وبعد اتمام لفصول المسرحية وقعت الحكومة الفرنسية في ٢٢ حزيران ١٩٣٩ اتفاقا ينص على

---

(١) زكي الارسوزي، مشاكلنا القومية وموقف الاحزاب منها، دار اليقظة، دمشق، ١٩٥٦، ص١٣٣.

(٢) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣) مازن خليل ابراهيم الدوري، الاحزاب الاسلامية التركية وموقفها من القضايا العربية ١٩٨٢- ٢٠٠٠ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٢، ص ١٦٢.

ضم لواء الاسكندرونة لتركية[1]، وقدمته هدية لها متحدية مشاعر العرب في سوريا وفي كل مكان.

موقف العراق من قضية الاسكندرونة في ضوء الوثائق العراقية

يبدو ان العراق الذي سبق له ان توسط في قضية الاسكندرونة في عام ١٩٣٨[2]، ويدرك موقف الاتراك، ورفضهم بحث الموضوع اصلا، وتكشف لنا وثائق الخارجية العراقية موقف الحكومة العراقية من قضية الاسكندرونة، فقد ارسل ابناء الاسكندرونة برقيه الى وزير خارجية العراق بواسطة المفوضية العراقية في دمشق يطالبون فيها اثارة موضوع قضية ارجاع اللواء الى سوريا في مؤتمر سان فرنسيسكو[3]، وقد اهملت الخارجية تلك البرقية ولم ترد عليها. كما طالبت لجنة الدفاع عن الاسكندرونة في سوريا نشر مقال في الصحف العراقية عن الاساليب التركية التي رافقت الاستفتاء من غش ورشوه ووعيد واساليبها التي راحت تمارسها للقضاء على عروبة اللواء بتملك الممتلكات واغلاق المدارس ومنع التكلم بالعربية وطالبت باثارة الموضوع في مؤتمر سان فرنسيسكو[4]، فارسلت الخارجية العراقية رسالة الى مدير

---

(1) M.A.E, reppot, alas .D.N del annee 1939, pp.13-15

(٢) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١– ١٩٥٨ الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٦.

(٣) وزارة الخارجية/ ملف د/٣٠٦/ ٤٠٦/٦٠٠ لعام ١٩٤٥ كتاب المفوضية في دمشق رقم ٦٨/٢/٧ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٢.

(٤) وزارة الخارجية/ ملف د/٤٠٦/٤٠٦/٦٠٠ لعام ١٩٤٥، كتاب المفوضية في دمشق رقم ٢٧٦/٦/٦ تاريخ ١٩٤٥/٤/٢٤.

الدعاية العامة ترجوه فيها عدم السماح بنشر المقال المرفق بكتاب المفوضية وامثاله في المستقبل، ورد مدير الدعاية العامة على الخارجية بقوله: ((اننا لم نسمح بنشر المقال المذكور في كتابكم المشار اليه منذ البداية لعلمنا بان هذا النشر لا يتفق وخطة وزارتكم))[1]، وبتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤ استثار مدير الدعاية الخارجية حول السماح بنشر كراسه بعنوان (نداء قومي) موجه الى العرب عامه لكي يطالبوا بإعادة لواء الاسكندرونة الى سوريا وانه استشار الوزارة قبل السماح بنشره باعتباره يمس سياستنا مع تركيا، فأجابت الخارجية على ذلك بتاريخ ٣١ مايس ١٩٤٥ بقولها ((لا تنسب هذه الوزارة محتويات الكراسة المرفقه ولكنها طلبت في ١٩٤٥/٥/٣١ نشر برقيه المؤتمر العربي في بيونس ايرس حول الاحداث في سوريا والموجه الى وزارة الخارجية العراقية تطلب فيها توسط العراق في القضية[2].

فاذا كانت الحكومة العراقية تستنكف عن نشر اي بيان او برقية او نداء يتعلق بقضية الاسكندرونة فهل يمكن ان ننتظر ان تسعى لارجاع اللواء لسوريا، واذا كان هناك سعي عراقي لدى تركيا للاعتراف بسوريا فلابد ان يكون على اساس الامر لواقع، وربما تكشف لنا الوثائق السورية أو التركية أو الإنكليزية

---

(١) وزارة الخارجية، رسالة وزارة الخارجية رقم د/٤٠٦/٤٠٦/٦٠٠، وكتاب مدير الدعاية رقم ١١٦٩، تاريخ ١٩٤٥/٥/١٤.

(٢) وزارة الخارجية، رسالة وزارة الخارجية رقم د/٤٠٦/٤٠٦/٦٠٠، كتاب مدير الدعاية رقم ١١٦٨ تاريخ ١٩٤٥/٥/١٤.

حقيقة هذا السعي العراقي[1].

اما الدور الذي لعبه العراق في دعوة سوريا الى الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو باعتبار ان ذلك كان مظهرا من مظاهر الاستقلال ففي تقرير نشر من قبل مدير دائرة المخابرات في بغداد حول الوحدة العربية وزيارة رئيس الجمهورية السورية للعراق في اذار ١٩٤٥ اشار الى ان السبب في عدم دعوة سوريا ولبنان والاردن لمؤتمر سان فرنسيسكو هو عدم رغبة الدول الثلاث الكبرى في اغضاب فرنسا، باعتبار ان دولتي المشرق (سوريا ولبنان) منطقتا نفوذ فرنسي، والاردن منطقة نفوذ بريطاني، وأوضح التقرير خيبة امل جميع الدوائر السياسية لهذا الاهمال، وقيل انه في حالة عدم توجيه الدعوة الى الدول العربية، فان الدول العربية الثلاث (العراق ومصر والسعودية) سوف تقدم احتجاجا وتنسحب ولا ترسل ممثلين عنها، وترى المعارضة ضرورة وقوف العراق موقفا حازما لحماية ودعم مصالح الدول العربية، وفشلها في ذلك يعرض مركزها للخطر[2].

أن استكمال استقلال سوريا كان يستدعي اعتراف تركيا بهذا الاستقلال فهل سعى العراق لدى تركيا لضمان هذا الاعتراف؟

---

(١) ذكر برهان الدين باش أعيان اثناء محاكمته ان رئيس الوزراء العراقي اشار في جلسة مجلس النواب في ١٩٤٥/١/٤ ان تركيا اشترطت شرطا للاعتراف بسوريا لم يشأ ان يذكره: محكمة الشعب، ج٦، ص٧٦.

(2) F.O 371/35238E 2183/3/65/ Special Report issued by Director C.I.D. Baghdad, about Arab Unity, and the visit of H. Magnificent, the president of the Syrian Republic, Copy 210L7/45 Ta/882.C.I.D Bag. 12/3/1945 Ta/882/29.

سبق لحمدي الباجه جي ان صرح في المجلس النيابي بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١ ((ان حكومته سعت لدى عدة دول من بينها تركيا من اجل اعترافها باستقلال سوريا ، وقال ان تلك الدول أعترفت دون ان يذكر اسم تركيا))(١).

وبمناسبة سفر نوري السعيد الى تركيا تناولت الصحف موضوع اعتراف تركيا باستقلال سوريا وتساءلت هل من هدف لهذه الزيارة والسعي لدى تركيا لضمان هذا الاعتراف.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده نوري السعيد في ١٩٤٦/٢/٨ في دمشق وهو في طريقه الى تركيا سُأل حول مهمته في تركيا ، وهل تتضمن بحث مسألة الاسكندرونة واستثمار هذا الميناء لاستخدامه الى جانب ميناء البصرة فقال: هذا الموضوع غير موجود اصلا ، وليس من مهمتي التوسط لايجاد حل لمشكلة الاسكندرونة ، وكانت اجابته (كما قالت جريدة النصر الدمشقية) بشكل عصبي واضح(٢).

في حين ذكرت جريدة (السكوتشمان) بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٥ ان هدف الزيارة هو لتسوية النزاع القائم بين سوريا وتركيا حول الاراضي

---

(١) ممدوح الروسان ، حول مساعي العراق لاستقلال سوريا (العراق والسياسة العربية) ، ١٩٢١-١٩٤١ ، الفصل السابع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص٢٠٣- ٢٢١.

(٢) نقلته "العالم العربي" (صحيفة) بغداد ١٩٤٦/٢/١٣.

التي وافقت فرنسا كدوله منتدبه على ضمها الى تركيا عام ١٩٣٩[١].

وبالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء العراقي، وبخاصة قرار ١٩٤٦/١/٢٢ والذي تناوله الوفد المسافر الى تركيا لانجد فيه أي اشارة لقضية التوسط لدى تركيا من اجل الاعتراف باستقلال سوريا[٢].

وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء التركي في السادس من اذار من العام نفسه اعتراف تركيا باستقلال سوريا ، على ان يتم بعدها بمده قصيرة تبادل التمثيل الدبلوماسي الرسمي بينهما[٣].

وقد ابلغت الحكومة التركية ذلك الى الحكومة السورية رسميا قبل مغادرة الوفد العراقي انقرة على ما بذلت من مساعي لازالة حالة التوتر بين تركيا وسوريا الا ان الحكومة السورية لم تشر في بيانها الى اعترافها بالاحتلال التركي للواء الاسكندرونة[٤] مما يؤكد ان المسألة بين البلدين لم تنته على

---

(١) نقلته "الاخبار" (صحيفة) بغداد ١٧/٢/ ١٩٤٦.

(٢) المركز الوطني، قرارات مجلس الوزراء العراقي، ملف ج، ١٩٤٦/١/٢، وثيقة رقم ٧.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٩١٩ كتاب وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٤٦/٣/١٠ الوثيقة رقم ١٤، ص٣٨.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٩١٩ كتاب وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٤٦/٣/١٠، الوثيقة رقم ١٢، ص٣٨.

الرغم من الاعتراف التركي الرسمي باستقلال سوريا.

وفي الختام يمكن القول كانت نهاية قضية الاسكندرونة بالشكل الذي انتهت اليه نموذجا سيئا في تاريخ العلاقات الدولية وفي تاريخ فرنسا وتركيا على حد سواء او في تاريخ الانتدابات، وهكذا تشتري فرنسا وبريطانيا المهددتان بالتحالف الالماني الايطالي صداقة دولة جديدة على حساب سورية وعلى حساب العرب فتكون الاسكندرونة اول هدية لسياسة الدول الديمقراطية.

المبحث الرابع

سورية أبان الحرب العالمية الثانية

أدى اشتراك فرنسا بالحرب العالمية الاولى الى اندفاع مسؤوليها في سورية لاتباع سياسة اكثر تشددا وعدوانية مع السوريين فاضحى تطلع الشعب السوري للتخلص من السيطرة الفرنسية وتحقيق وحدتهم مع العراق لمواجهة الأساليب التي كانت تتبعها فرنسا ضدهم، فقد كانت السلطات الفرنسية تتبع وسائل في غاية القسوة بحجة الحرص على سلامة الدولة وأمنها في سوريا من اجل ملاحقة رجال الحركة الوطنية السورية والقاء القبض عليهم واصدار الاحكام المختلفة ضدهم[1].

وعندما ازف عام ١٩٤٠ اجتاحت القوات الالمانية خط ماجينو الفرنسي واحتلت مناطق واسعة من فرنسا بما فيها العاصمة باريس، فانعكست هذه الاوضاع على سوريا، واستبشر الشعب السوري بهزيمة فرنسا، وكان يعتقد بان طموحاته في الاستقلال والتحرر على وشك التحقيق ولكن صدور تصريح للجنرال ميتلهوز (Metlhoz) الذي خلف الجنرال ويغان في السابع من حزيران عام ١٩٤٠ بدد طموحات السوريين، حيث اكد الجنرال الاول انه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير في نظام البلاد المشمولة بالانتداب واستطرد قائلا: ((سيبقى علم فرنسا خفاقا وتواصل

---

(١) نجيب الارمنازي، محاضرات عن سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، بيروت، ١٩٧٣، ص١١٩.

مهمتها في الشرق))[1].

وعندما قامت حكومة فيشي الموالية للألمان في فرنسا ارسلت مندوباً سامياً جديداً الى سوريا وهو الجنرال (دانتز) الذي حاول ان يكسب السوريين لصالح حكومة فيشي عندما صرح بأن ((مصلحة فرنسا تقوم على الاستقلال التام))[2].

اثارت تصريحات دانتز قلق الحكومة البريطانية التي خشيت من اتخاذ سورية قاعدة لدعم ثوار مايس في العراق عام ١٩٤١، لذلك شكلت بريطانيا في لندن حركة فرنسا الحرة التي كانت بريطانيا ترغب ان يكون الجنرال كاترو (Catro)[3] رئيساً لها بدلا من الجنرال ديغول فاجتاحت القوات الحليفة ومنها قوات فرنسا الحرة الاراضي السورية في حزيران ١٩٤١ عن طريق صفد باتجاه دمشق كما قامت قوات أخرى عن طريق الرطبة في العراق

---

(١) مقتبس من: يوسف جبران غيث، التطوات السياسية في سورية ١٩٤٥-١٩٤٩ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٤٩.

(٢) جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحه، ط٢، دمشق ١٩٦٩، ص٢٦ .

(٣) ضابط فرنسي اشترك في الحرب الاولى واسر من قبل الالمان في منطقة الشرق الاوسط، لاسيما في المنطقة العربية، وعند اعلان الحرب العالمية الثانية، عين حاكما للهند الصينية واعلن استقلال الهند عن حكومة ميتان وانفي منها الى حكومة فرنسا الحرة. يراجع: "الاسبوع العربي"، (مجلة)، لبنان، العدد ٥٥٢، ٥ كانون الثاني ١٩٧٠، ص٢٦- ٢٩.

لدخول دمشق.

وضمن إسلوب مناوراتها السياسية التي اقتضنها ظروف الحرب العالمية الثانية وبسبب معرفتها لنوايا السوريين ورغبتهم في الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية[1].

بادرت بريطانيا بالاتفاق مع فرنسا في اذاعة بيان باسم الجنرال كاترو في الثامن من حزيران عام ١٩٤١ أعلن فيه وضع حد لنظام الانتداب في سورية، وان السوريين احرار ومستقلن، ولهم الخيار في ان يؤسسوا دول مستقلة او ان ينتظموا في دولة واحدة مستقلة، واعلن البيان ان هناك معاهدة ستوضح طبيعة العلاقات المتبادلة بين سورية وفرنسا[2].

ومن جانبها فقد حاولت بريطانيا ان تعزز من مضمون هذا البيان وان تحرج موقف الفرنسيين في سورية، فاذاع سفير بريطانيا في القاهرة السير (مايلز لامسون) اعلانا باسم حكومته ضمن فيه هذا الاستقلال الذي اعطاه الجنرال كاترو نيابة عن الجنرال ديغول للسوريين، ثم جاء تصريح ونستون تشرشل رئيسا الوزراء البريطاني ليعزز من ذلك حيث قال بانه: ((لا مطامع لبريطانيا في سوريا))، وانه ((متفق مع حلفائه الفرنسيين على منح السوريين الفرصة الطيبة ليتمتعوا

---

(١) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١- ١٩٥٨، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٤.

(٢) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ١٩٧٠، ص٤٩.

باستقلالهم وسيادتهم))[1].

انقسمت القوات الفرنسية المتواجدة في المستعمرات الفرنسية على نفسها فتبع بعضها حكومة فيشي واتبع البعض الاخر حركة فرنسا الحرة، وتبعا لذلك اعلنت القوات الفرنسية الموجودة في سوريا ولائها الى حكومة فيشي، لاسيما بعد ان اصبحت تحت قيادة الجنرال دانتز[2].

اتفقت القيادة البريطانية مع الجنرال ديغول بعد مشاورات عديدة على القيام بعمل عسكري مشترك لاحتلال سورية ولبنان وكان يخفي وراء دوافع سياسية لبريطانيا ليست اقل من استغلال الوضع الفرنسي الضعيف المشتت بين حكومة فيشي وحركة فرنسا الحرة من اجل ازاحة الفرنسيين من سوريا ولبنان والحلول محلها، فبدأت العمليات العسكرية للحلفاء في الثامن من حزيران عام ١٩٤١، وضمت القوات البريطانية قطعاتها العسكرية وجيوش مستعمراتها التي تقاتل معها مثل الهند واستراليا في حين كانت القوات الفرنسية قوات رمزية فقط ليس لها أي دور يذكر في نتائج العمليات العسكرية ضد قوات

---

(١) مقتبس من: يوسف جبران غيث، المصدر السابق، ص٥١.

(٢) ظاهر محمد صكر الحسناوي، سورية في ظل الاحتلال البريطاني عام ١٩٤١، احداث ومواقف في ضوء الوثائق العراقية "صدى التاريخ"، (مجلة) العدد ٨، تموز ٢٠٠١، ص١٨٦.

فيشي في سوريا[1].

استطاعت قوات الاحتلال ان تحكم سيطرتها على المدن السورية الواحدة تلو الاخرى حتى تمكنت من محاصرة العاصمة دمشق واتلفت الذخائر وكل ما يخصها متبعة اسلوب الأرض المحروقة، ويبدو ان ذلك جاء بسبب تسلم قوات فيشي الإنذار الذي انذرة بضرورة إخلاء دمشق قبل الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٤١، والا فان قوات فيشي ستتحمل المسؤولية عن الاضرار الناجمة عن جعل دمشق ساحة حرب بين الطرفين[2].

أدت هذه التطورات الى انسحاب قوات فيشي من مدينة دمشق لكنها سرعان ماعادت مرة اخرى بعد ان جاءتها الاوامر بالمقاومة حتى النهاية مما ادى الى اشتداد المعارك حول ضواحي مدينة دمشق، وادت بالنهاية الى انسحاب قوات فيشي من المدينة في الحادي والعشرين من حزيران[3].

لم تستطع قوات فيشي من الاستمرار في مقاومة القوات الحليفة

---

(١) دلكو، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٣٢، كتاب من المفوضية الملكية في دمشق، الى وزارة الخارجية العراقية، في ٢٠ حزيران ١٩٤١، الوثيقة رقم ٨١، ص٢٧٨.

(٢) ظاهر محمد صكر الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٨٦ - ١٨٧

(٣) دلكو، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٣٢، كتاب المفوضية العراقية الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٨ حزيران ١٩٤١، الوثيقة رقم ٩٠، ص٢٨٨- ٢٩١.

في سوريا فاضطرت الى عقد هدنة معها وبالفعل تم توقيعها في الرابع عشر من تموز عام ١٩٤١ مع بريطانيا فقط دون الاشارة الى حركة فرنسا الحرة وهكذا خضعت سوريا باكملها الى سيطرة الحلفاء[١].

تراوحت مواقف الرأي العام السوري من القوات الحليفة في سورية فقد انقسم موقف الاحزاب السورية الى مؤيد الى حكومة فيشي والى مؤيد للقوات الحليفة[٢].

انقسم موقف الكتلة الوطنية في سورية مابين مؤيد ومعارض للاحتلال البريطاني، ولغرض تلافي هذا الانقسام قررت الكتلة الوطنية عقد مؤتمر كان الهدف منه اتخاذ قرارات حاسمة حول موضوع المشاركة في الانتخابات التي وعد الجنرال كاترو باجرائها بالتعاون مع السلطات البريطانية وتشكيل حكومة سورية بالاستناد الى معاهدة ١٩٣٦، وبحث موضوع التعاون مع بريطانيا، فقد كان التيار الاول في الكتلة يعارض المشاركة في الانتخابات ويرفض التعاون مع البريطانيين لان وجوده في سورية حسب رأيهم حالة مؤقتة في حين كان التيار الثاني يرى العكس من ذلك تماما ووجد فرصته في

---

(١) ظاهر محمد صكر الحسناوي، المصدر السابق، ص١٨٧- ١٨٨.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٣٢، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية في ٢٧ تموز ١٩٤١، الوثيقة رقم ٧٢، ص٢٦٣.

التعاون مع البريطانيين ودخول الانتخابات واستلام الحكم وعدم فسح المجال للأحزاب المعتدلة الموالية لفرنسا لكسب المعركة الانتخابية ويعتقد هذا الفريق أن البريطانيين لن يتركوا سوريا مهما كلف الامر[1].

وبرز من بين مواقف الكتلة الوطنية السورية موقف سعد الله الجابري الذي دعى الى تبادل الآراء والتضامن وعدم الانقسام في اتخاذ القرارات لان من شأن ذلك ان يضعف موقف الكتلة[2].

وبالمقابل واصل الجنرال كاترو اتصالاته مع الاطراف السورية لوضع الترتيبات النهائية للحكم في البلاد فعرض الجنرال كاترو على هاشم الاتاسي ان يتولى الحكم مرة اخرى في البلاد، ويعاونه مجلس استشاري يعينه المفوض السامي الفرنسي فرفض هاشم الأتاسي هذا الاقتراح واشترط عودة المجلس النيابي المنتخب، وفي خضم هذه الإحداث حاول جميل مردم[3]، الاستفادة من تأزم الموقف فاتفق مع الشيخ تاج

---

(١) باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٤٨، دمشق ص٤٦.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧٣٣، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية في ٦ آب ١٩٤١، الوثيقة رقم ٧٠، ص٢١٦.

(٣) ولد جميل مردم عام ١٨٩٤ في دمشق ودرس القانون في باريس اسهم في الجمعيات العربية والاحزاب السياسية منذ شبابه وعين مرات عدة رئيسا للوزارة السورية. ينظر: الموسوعة العربية المسيرة، المجلد الاول، بيروت، =

الدين الحسني بالعمل سوية من اجل الحكم وقبل ما عرضه كاترو ولكنه رأى ان الفرنسيين يميلون الى تولي الحسني الرئاسة، وانه بعمله هذا لن ينال شيئاً سوى خدمة الحسني فقط، فعاد مرة اخرى للتقرب من الكتلة الوطنية[1].

اما اعضاء الكتلة الوطنية الاخرون مثل هاشم الاتاسي وشكري القوتلي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري واحسان شريف فقد كانوا متضامنين بالعمل سوية وعدم فسح المجال امام للفرنسيين لخلق انقسام بينهم، بالمقابل حاولت الاوساط البريطانية الضغط على كاترو لصرف نظرة عن الشيخ تاج الدين الحسني لانها رأت ان الرأي العام السوري لاسيما الكتلة الوطنية غير مقتنعة بالشيخ تاج الدين الحسني الا ان فرنسا اصرت على تعينه رئيسا للجمهورية[2].

وأثرت تطورات لاحقة نجمت عن دخول القوات البريطانية والفرنسية الى الاراضي السورية اعلن الجنرال كاترو في السابع والعشرين من ايلول ١٩٤١ استقلال سورية وتعيين الشيخ تاج الدين

=دون تاريخ، ص٦٤٧؛ عبد السلام متعب عيدان، جميل مردم ودوره الدبلوماسي حتى عام ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد ٢٠٠٢، ص٢ ـ ٤.

(١) ظاهر محمد صكر الحسناوي، المصدر السابق، ١٩٦ـ ١٩٧.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل ٣١١/٤٩٥٢ مذكرة من القنصلية الملكية العراقية في بيروت الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤١/٨/١١، الوثيقة رقم ٦٤، ص١٨٧.

الحسني رئيسا للجمهورية[1]، وعهد الاخير للسيد حسن الحكيم بتشكيل وزارته الاولى الا انها لم تدم كثيراً فتألفت وزارة جديدة في الثامن عشر من نيسان عام ١٩٤١ برئاسة حسني البرازي الذي القى خطابا تعرض فيه لسياسة الدولة بشكل لم يرضي رئيس الجمهورية، مما ادى الى وقوع خلاف بينهما اسفر عن استقالة وزارة البرازي واسناد الحكومة الى جميل الاتاسي في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٤٣[2]، ثم توفى تاج الدين الحسني فترة قصيرة مختتما حياته السياسية[3].

ادت وفاة الشيخ تاج الدين الحسني الى بحث فرنسا عن شخصية سياسية اخرى تخلفه في الحكم، لكنها لم تجد امامها سوى جبهة شعبية متراصة تدعم رجال الكتلة الوطنية وتقف الى جانبهم، فاضطرت فرنسا الى اقامة حكومة مؤقتة برئاسة عطا الأيوبي في الخامس والعشرين من اذار سنة ١٩٤٤ لتشرف على انتخابات المجلس النيابي الجديد الذي فازت فيه الكتلة الوطنية باغلبية ساحقة[4].

وانتخب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية كما انتخب فارس

---

(١) ينظر نص كتاب الجنرال كاترو بتكليف الشيخ تاج الدين الحسني في: وليد المعلم، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٢) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٣) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج٢، ط٢، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٤٥.

(٤) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ٢٧.

الخوري رئيسا للمجلس النيابي، فدخلت سورية مرحلة جديدة من حياتها السياسية لاستكمال استقلالها وممارسة سيادتها باستلام الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية[1].

وفور تسلم هذه الصلاحيات دعت وزارة الخارجية السورية وزارات الخارجية للدول الاجنبية للاعتراف بسورية بعد استكمال استقلالها، فاعترفت بها تسعة دول قبل نهاية عام ١٩٤٤ كان من اهمها الولايات الامريكية والصين والاتحاد السوفيتي وبريطانية[2].

ومع ذلك فقد ظلت مسألة القوات الخاصة السورية وتنظيم الجنود المحليين واحدة من اعقد المشاكل بين الحكومة الفرنسية، ففي الوقت الذي ارادت الحكومة السورية ان تجعل هذه القوة سندا للاستقلال وتحويلها الى جيش وطني تحت سيطرتها، كان الفرنسيون يعملون من جهتهم لاستخدام هذه القضية كورقة ضغط على السوريين لعقد معاهدة تمكن فرنسا من الاحتفاظ بمصالحها ونفوذها في الشرق[3].

صرح رئيس الجمهورية شكري القوتلي امام الصحافة السورية بأن ((اغلب الصلاحيات التي تحتفظ بها السلطات الفرنسية اصبحت بين ايدينا اما بالنسبة للجيش فالمحادثات مستمرة بيننا وبين فرنسا في جو ودي، أن مؤسسة الجيش ضخمة ومليئة

---

(١) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) يوسف جبران غيث، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣) جوردن هـ توري المصدر السابق، ص ٢٧.

بالمشاكل ويلزمنا الخدمات والكادر اللا زم لتحمل الاعباء))[1].

كانت كل المؤشرات تؤكد ان فرنسا لن تتنازل بسهولة عن الجيش الذي شكلته في سورية، وان هذه القضية ستظل القضية الاكثر حساسية والاكثر تعقيدا في مفاوضاتها مع الحكومة السورية[2].

حاولت فرنسا تعزيز قواتها الموجودة في سورية عن طريق ارسال عدد اخر من القوات اليها دون اخذ موافقة الحكومة السورية التي استنكرت هذه الاجراءات الفرنسية، ودعت الى سحب جميع القوات الفرنسية من البلاد وتسليم الجيش للحكومة السورية لكن الحكومة الفرنسية ردت على الموقف السوري بإنزال المزيد من القوات في سورية ولبنان وتأكيد فرنسا على ان مصالحها في هذين البلدين هي مصالح ثقافية واقتصادية وستراتيجية[3].

وعندما تأكد للشعب السوري قدوم قوات فرنسية جديدة الى البلاد حتى تشكلت في جميع المدن السورية قيادات وطنية من ابناء الشعب السوري اخذت على عاتقها تدريب المواطنين على السلاح والسعي لخوض المعركة مع فرنسا حتى تحقيق الجلاء التام[4].

كانت كل الدلائل تشير الى ان الفرنسيين يستهدفون استخدام

---

(١) مقتبس من: يوسف جبران، المصدر السابق، ص٥٥.

(٢) وزارة الثقافة والارشاد القومي، قضية الجلاء عن سورية، دمشق، ١٩٦٢، ص٤٩.

(٣) منير تقي الدين، الجلاء، وثائق خطيرة تنشر لاول مرة، بيروت، ١٩٥٦، ص١٢.

(٤) وزارة الثقافة والارشاد القومي، المصدر السابق، ص٦١.

أساليب ارهابية ضد الشعب السوري، وبالفعل ما ان جاء التاسع والعشرين من شهر آيار ١٩٤٥ حتى بدأت القوات الفرنسية بقصف دمشق بالقذائف.

وقامت الطائرات الفرنسية بالقاء قنابلها على قلعة دمشق وتدمير السجون وقتل السجناء ورجال الشرطة المرابطيين فيها[١].

لم تقتصر الاعمال الارهابية الفرنسية على العاصمة دمشق وحدها وانما أمتدت الى أرجاء سورية ولم تسلم أي مدينة أو قرية سورية من الأعتداء والنهب الفرنسي وسجلت مدينة حماه مواقف بطولية ضد الفرنسيين الذين طوقوا المدينة بالكامل وقطعوا عنها الماء والكهرباء[٢]. في حلب تمكن الثوار من تطويق القوات الفرنسية وشل حركتها حتى نهاية الاحداث[٣].

اثارت هذه الاحداث وسياسة فرنسا التعسفية في سورية ردود فعل عربية وعالمية ضد السياسة الفرنسية، فيكفي ان نذكر بان الشعب العراقي ندد بأساليب فرنسا ووقوف العراقيون الى جانب اخوانهم السوريين في نضالهم ضد الاساليب التعسفية الفرنسية[٤]، وانهالت على الحكومة العراقية برقيات عدة من

---

(١) "روز اليوسف" (مجلة)، القاهرة، حزيران، ١٩٨١، ص٣٧.

(٢) اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال في سورية ولبنان، ترجمة منير بعلبكي، بيروت، ١٩٤٧، ص١٥٠.

(٣) وزارة الثقافة والارشاد القومي، المصدر السابق، ص١٥١.

(٤) لمزيد من المعلومات يراجع: د.ك.و، ملفا ت البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٨١٢، كتاب من اسعد داغر الى رئيس الوزراء العراقي في ١٩٤٥/٥/١٩، الوثيقة رقم ٨٧، ص٢٧٥.

عدد من الشخصيات السورية جاء في احداها ما نصه: ((باسم البلاد السورية واللبنانية الثائرة على الظلم الذي تعانيه منذ ربع قرن وبقدسية جميع الذين استشهدوا ويستشهدون بالألوف دفاعاً عن استقلالهم وتراثهم القومي الذي هو التراث العربي المقدس، وبأسم الشيوخ والنساء الذين تفتك بهم نيران المدافع والبنادق والطائرات الفرنسية، وبأسم جميع المقدسات التي انتهك الفرنسيون حرمتها، نناشدكم السوريين واللبنانيون.. لمبادرة اغاثة ابنائه في محنتهم هذه))[1].

وعلى الصعيد العالمي صرح المستر آيدن وزير خارجية بريطانيا في الثلاثين من آيار ١٩٤٥ بان ((الموقف خطير في سورية وانه لايريد ان يتكلم كثيرا عن ذلك لان الظروف الحاضرة تقتضي على جميع ذوي العلاقة ان يقيموا البرهان على التروي والحذر))[2].

وعلى صعيد اخر عقدت الجامعة العربية في الرابع من حزيران عام ١٩٤٥ اجتماعا لها في القاهرة حضرة مندوبو سورية ولبنان والسعودية ومصر والاردن والعراق وصدر عن الاجتماع عدة قرارات تقضي بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية لدفع الاعتداء الفرنسي وجاء في القرارات ايضا ان المجلس حيث يتخذ هذه التدابير (يشعر

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف، رقم ٣١١/٤٨٢١، برقية من شكري القوتلي الى الامير زيد نائب الوصي على العرش عام ١٩٤٥، الوثيقة رقم ٩٩، ص٣١١.

(٢) مقتبس من: نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص١٩٣.

بتضامن دول الجامعة تضامناً تاماً ولن يدخر تضحية في سبيل القيام بواجبه كاملا وهو يقوم بتنسيق الوسائل، والجهود المطلوبة ليصل بمعونة دول الجامعة لتحقيق الاستقلال وجلاء القوات الاجنبية)[1].

اضطرت الحكومة الفرنسية في الثامن من تموز عام ١٩٤٥ الى اصدار بلاغ اعلنت فيه تلبيتها لطلب الحكومة السورية بشأن تسليم الوحدات العسكرية المؤلفة من ابناء البلد، وجاءت موافقة فرنسا على تسليم القوات الخاصة بعد ان التحق بالقوة الوطنية مايقارب ٧٠٪ من ضباط هذا الجيش و٤٠٪ من افراده ولو لم يجرد الفرنسيون البقية الباقية من سلاحها ويحجزونها في الثكنات العسكرية ويفرضوا عليها رقابة شديدة لالتحقت هي الاخرى[2].

لم يبقَ امام السوريين سوى الضغط على القوات الأجنبية من اجل جلائها من البلاد، وبالفعل تم التوصل الى اتفاق يتضمن الانسحاب من الاراضي السورية بعد ان عرضت قضية الجلاء على مجلس الامن الدولي[3] الذي وافق على ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من سورية على ان يبدأ هذا الجلاء، ففي الحادي عشر من اذار عام ١٩٤٦ تم استقلال سورية قبل الثلاثين

---

(١) روز اليوسف، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) يوسف جبران غيث، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) "الشعب" (صحيفة)، بغداد، ٢٨ كانون الثاني، ١٩٤٦.

من نيسان من العام نفسه[1].

ولم يكد يأتي السابع عشر من نيسان من عام ١٩٤٦ حتى احتفل السوريون بعيد الجلاء وخرج الفرنسيون من سورية بلا رجعة وتم جلاء اخر جندي فرنسي او بريطاني من سورية بعد احتلال دام مايزيد على ربع قرن فاصبح يوم السابع عشر من نيسان عيدا رسمياً للجمهورية السورية[2].

(١) منير تقي الدين، المصدر السابق، ص٦٧.

(٢) "الاخبار" (صحيفة)، دمشق، ١٨ نيسان ١٩٤٦؛ الرائد إحسان هنيدي، كفاح الشعب العربي السوري ١٩٠٨- ١٩٤٨، بيروت، د. ت، ص١٨٢.

المبحث الخامس

الحزب الوطني السوري
وموقفه من الانقلابات

يعد الحزب الوطني السوري واحدا من أبرز الأحزاب التي شهدتها سورية بعد الحرب العالمية الثانية، ففي ربيع عام ١٩٤٧- وقبل إجراء الانتخابات النيابية في بضعة شهور- توحد شتات الجناح الحاكم من الكتلة الوطنية[١] في حزب عرف باسم (الحزب الوطني) الذي كان معظم أعضائه من مدينة دمشق السورية، وكان معقلة دمشق، إذ توحد أتباع شخصيون لشكري القوتلي وفارس الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي. وقد عكس الحزب السياسة الدمشقية بأضيق صورها[٢]، فلم يطرح أي منهاج مفصل، ولم تكن له بنية تنظيمية واضحة[٣].

وتعد بعض المصادر هذا الحزبَ امتداداً للحزب الوطني السوري

---

(١) وهم الوطنيون السوريون الذين ناضل غالبيتهم ضد الأتراك، تجمعوا في الكتلة الوطنية، وهؤلاء كانوا يتزعمون النضال في سورية في الثلاثينات وبداية الأربعينات، وقد قاموا بالتفاوض مع حكومة الجبهة الشعبية (حكومة ليون بلوم) في فرنسا عام ١٩٣٦، ولمزيد من التفاصيل ينظر: شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي ـ القسم الأول، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٠، ص٨٦.

(٢) باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، الترجمة العربية، الطبعة الأولى مطابع دار الهاشم، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٥.

(٣) شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ نشأته حتى الانفصال، بغداد، ١٩٨٠، ص١٨.

الذي تأسس في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٠[١]، في حين لا تَعُدُّه مصادر أخرى امتداداً لذلك الحزب، وإنما هو امتداد للكتلة الوطنية، وأنه نشأ على أنقاضها[٢].

مثّل الحزب الطبقاتُ الإقطاعيةُ والبرجوازيةُ بالدرجة الأساس، وارتكز على ضرورة تحقيق الأهداف الإقليمية السورية[٣].

كان الحزب الوطني مدعوماً من شكري القوتلي، ومن أبرز قادته سعد الله الجابري ونبيه العظم وعبد الرحمن الكيالي ولطفي الحفار وصبري العسلي وميخائيل إليان ومحيي الدين الجابري، اختير لرئاسة هذا الحزب سعد الله الجابري، ثم خلفه بعد وفاته نبيه العظم، لكنه ما لبث أن استقال من رئاسة الحزب سنة ١٩٤٨، فأُسنِدَتْ الرئاسة إلى الدكتور عبد الرحمن الكيالي، والأمانة العامة إلى صبري العسلي، والمراقبة العامة لميخائيل إليان[٤].

كان الحزب الوطني امتداداً للكتلة الوطنية، ولم يُحدث تغييراً أساسياً في أهدافها وأسلوب عملها[٥]، وغالباً ما كان يمثل السلطة في حين مثل الجناح الثاني للكتلة الوطنية حزب الشعب

---

(١) حسن الحكيم، مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠–١٩٥٨، بيروت ١٩٦٥، ص٤٦.

(٢) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٨، ص٢٢٧.

(٣) إلياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٥، ص٧٩–٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

(5) Guy jam pieree "le partie de la ressurotion arabe" memoire de fin d etude– aixen pce 1966–1967, p. 22.

الذي مارس دور المعارضة السياسية للحكم، إذ دعا الحزب الوطني في سياسته القومية إلى ((أن العرب في أنحاء وطنهم كافةً أمة واحدة، والسوريين جزء منها، وهو يسعى إلى فهم قضية تحرير سائر أرجاء الوطن العربي، واستكمال سيادته، كما أنه يعمل على تمتين الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية بين أجزاء الوطن العربي[1]، وأكد على منهاجه القومي المساند من الناحية القومية أيضاً على الوحدة العربية، وعد الجامعة العربية مؤسسة للوحدة العربية وبنى سياسته الخارجية على أساس إقامة علاقات ودية مع الدول الأجنبية، وعلى مبدأ المساواة والمصالح المتقابلة، ونادى بالمحافظة على استقلال سورية[2].

اعتمدت القوة الانتخابية للحزب الوطني على السجل الوطني لقادته أكثر مما اعتمدت على الخصائص الفردية التي تحلى بها زعماؤه، وعزز الحزب قوته عن طريق العلاقات العائلية والعشائرية، فقد فتح الحزب فروعاً وشُعَباً في جميع المحافظات السورية، كما تمتع بتأييد الأغلبية من الصناعيين، وكبار التجار والملاكين[3].

انتخب سعد الله الجابري لرئاسة الحزب، في حين أصبح نبيه

---

(١) نجم الدين أبو علي، حرية تأليف الأحزاب والجمعيات مع إلقاء نظرة على أهم الأحزاب السورية، رسالة دبلوم في الحقوق العامة، كلية الحقوق، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٤، ص٤٤.

(٢) الياس فرح، المصدر السابق، ص٨٠.

(٣) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢٨.

العظم نائباً له، وانتخب الدكتور عبد الرحمن الكيالي وصبري العسلي وميخائيل إليان أعضاء دائمين فيه[1]. وتألف دستور الحزب الوطني من ستة فصول وخاتمة، عالج الفصل الأول سياسة الحزب القومية، في حين تناول الفصل الثاني سياسة الحزب الخارجية، وتطرق الفصل الثالث إلى سياسة الحزب الداخلية، وتعرض الفصل الرابع إلى سياسة الحزب الاقتصادية والمالية، وتناول الفصل الخامس السياسة الاجتماعية والصحية، وأقر الفصل السادس السياسة الثقافية.

نبذة عن أبرز قادة الحزب الوطني في سورية

يعد سعد الله الجابري الذي ولد في حلب عام ١٨٩١، من أبرز زعماء الحزب الوطني السوري، فقد تعلم في حلب، ودرس فيها، وأكمل تعليمه في إسطنبول، واشتغل في الحركة القومية العربية في العهد العثماني، وانظم إلى الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وثار ضد الفرنسيين بعد سقوط الحكومة الفيصلية عام ١٩٢٠[2]. وشارك سعد الله الجابري في الثورة العربية السورية الكبرى عام ١٩٢٥، واعتقل بعد فشل الثورة، ونفي إلى لبنان، ثم سرعان ما عاد إلى سورية؛ ليشارك في مفاوضات عام ١٩٣٦ مع الفرنسيين لعقد معاهدة بين سوريا ولبنان، ثم تولى رئاسة مجلس النواب، ثم رئاسة الوزارة السورية بعد استقلال

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٨.

(٢) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، بيروت، ١٩٨٠، ص٩٨١.

سورية عام ١٩٤٣، وتوفي عام ١٩٤٨[1].

ومن قادة الحزب جميل مردم، الذي ولد في دمشق عام ١٨٩٠، ودرس في مدارسها، ثم أكمل دراسته في باريس ليحصل على شهادة الليسانس في القانون، وأسهم منذ شبابه في الجمعيات العربية، وعين عدة مرات رئيساً للوزراء[2]. كان جميل مردم يمثل امتداداً للكتلة الوطنية، وهو من العناصر المعتدلة في مواقفها تجاه الفرنسيين، وكان يؤمن بضرورة توحيد موقف الكتلة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي- البريطاني لسورية، وكان لجميل مردم دور كبير في الحياة السياسية[3].

أما صبري العسلي فقد ولد في دمشق في عام ١٩٠٣، وتلقى علومه الأولية في مدينة قونيه، فقد كان والده منفياً إليها أثناء حكم جمال باشا السفاح خلال الحرب العالمية الأولى، ولما عاد بعد الحرب إلى دمشق درس الحقوق، ونال الإجازة بالمحاماة عام ١٩٢٤، واشترك في الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، وخاض غمار النضال السياسي ضد المستعمر الفرنسي، فشكل مع عبد الرحمن الدندشي (عصبة العمل القومي)، وانضم فيما بعد إلى الكتلة الوطنية، وانتخب نائباً عن دمشق في أكثر المجالس النيابية، وتقلد الوزارة في العهد الوطني الأول في الأربعينيات أكثر

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٨١.

(٢) ظاهر محمد صكر الحسناوي، سورية في ظل الاحتلال البريطاني عام ١٩٤١، د. ت، ص٢١٠.

(3) Guy jam pieree: op., cit, p. 23.

من مرة[1].

أما لطفي الحفار فهو من أركان الكتلة الوطنية ومن التجار الكبار الذين دخلوا الحياة السياسية منذ وقت مبكر، فانظم إلى الكتلة الوطنية للكفاح ضد الفرنسيين، ثم تحول إلى الحزب الوطني بعد انفراط عقد الكتلة الوطنية، وأصبح أحد قياديي هذا الحزب[2].

انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩

يعد الثلاثين من آذار عام ١٩٤٩ يوما حاسما في تاريخ سورية المعاصر، فقد استطاع الزعيم (حسني الزعيم)[3]، أن يقوم بأول انقلاب عسكري تتسلم فيه المؤسسة العسكرية حكم البلاد

---

(١) زهير مارديني، عشرة من الناس، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٠١.

(٢) عبد الرحمن الكيالي، المراحل، ج٣- ٤، دمشق، ١٩٦٠، ص٦٦.

(٣) ولد في مدينة حلب عام ١٨٩٤، وهو من اصل كردي، وتلقى دراسته الابتدائية فيها، ودرس العلوم العسكرية في إسطنبول، وتخرج فيها برتبة ملازم عام ١٩١٧، ووقع أسيراً بأيدي البريطانيين في مصر أثناء الحرب العالمية الأولى، وأخلت سراحه في نهاية الحرب، فالتحق بالجيش العربي الفيصلي في سورية، ولكنه انتقل منه بعد فترة قصيرة، وبعد دخول الفرنسيين إلى سورية التحق بوحداتهم هناك، وتدرج في الرتب العسكرية، حتى وصل إلى رتبة (عقيد)، عام ١٩٤١، ووقف إلى جانب قوات (فيشي) في سورية، واعتقلته (الديغوليون) بعد انتصارهم على قوات (فيشي) واحتلالهم لسورية، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بعد حصول سورية على الاستقلال عام ١٩٤٦، وأعيد إلى الخدمة، وعُهِدَ إليه في حرب عام ١٩٤٨ بالقيادة العامة للجيش السوري، للتفصيل ينظر: نذير فنصة، أيام حسني الزعيم، ١٣٧ يوماً هَزَّتْ سوريةَ، ط ٣، دمشق، ١٩٩٣؛ بشير فنصة، النكبات والمغامرات، دمشق ١٩٩٦، ص٨٤.

على أنقاض الحكم النيابي[1].

فقد قام العقيد حسني الزعيم ومجموعة من ضباط الجيش السوري[2] بانقلاب عسكري أبيض بعد ثلاث سنوات من حصولها على الاستقلال[3]. ويعود السبب الأساسي لظاهرة الانقلاب العسكري بشكل عام إلى تدخل الجيش في السياسة، فيرى بعض المحللين أن قوة الجيش السياسية متأتية من قدرته على التغلب على معارضيه السياسيين المدنيين من أجل تحقيق أهدافه المنشودة[4]، في حين يذهب آخرون إلى أن الشكوك العسكرية التقليدية إزاء الزعامات السياسية، وأساليب المساومة والاقتسام الحاصل فيما

---

(١) ذياب عبود حسين الدليمي، العلاقات العراقية السورية ١٩٤٩–١٩٥٤، دراسة تاريخية للعلاقات السياسية في ضوء الوثائق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص٣١.

(٢) كان الضباط المشتركون في الانقلاب هم العقيد سامي الحناوي والعقيد عبد الله أرسلان والعقيد محمد ناصر والعقيد محمود بنيان والعقيد بهيج الكلاس والمقدم إبراهيم الحسني والمقدم أديب الشيشكلي والمقدم إحسان مردم وغيرهم. ينظر: كامل جاسم داود حسين، دور الجيش السوري في تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ - ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي، بغداد، ص٤٣.

(٣) محمد رشيد عبود الراوي، التطورات السياسية في سورية ١٩٤٩–١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٥٤.

(4) B. Abrahamson. Military Prpfessionalization and Political Power, London, 1972, p. 127.

بين الأحزاب السياسية هو الذي يؤدي إلى تدخل الجيش في السياسة[1]. ومن هنا فقد قدر للجيش السوري أن يسهم بدور بارز في تحريك الأحداث في بلاده والتأثير في مساراتها، فاحتل العسكريون السوريون الواجهة الأمامية للساحة السياسية في سورية طوال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى آخر انقلاب عسكري عام ١٩٥٤[2].

وقد تم الإعداد لهذا الانقلاب بعد عدة اجتماعات عقدها حسني الزعيم مع الضباط الانقلابيين في موقع القنيطرة الذي كانوا يتواجدون فيه، وقد وزع الانقلابيون فيما بينهم الأدوار لإنجاح انقلابهم، فقرروا عزل العاصمة دمشق عن العالم الخارجي، وقطع الاتصالات والطرق المؤدية لها، فضلا عن تكليف مجموعة معينة من العسكريين لاعتقال رجال الحكم السابق[3].

تحركت القطعات العسكرية التي تألفت من عشرات الدروع والقطعات الآلية نحو أهدافها المرسومة بعد أن صدرت لها الأوامر من قبل حسني الزعيم لاحتلال مباني رئاسة الدولة ومجلس النواب وبقية المرافق الحيوية الأخرى، كما تم اعتقال الرئيس شكري القوتلي، ونقله إلى المستشفى العسكرية لإصابته بآلام في المعدة،

---

(1) M. janawipz the military in the political development of new nation, Chicago, 1964, p. 16.

(٢) كامل جاسم داود حسين، المصدر السابق، ص٤١ - ٤٢.

(٣) بشير العوف، الانقلاب السوري - أسراره ودوافعه -، دمشق، ١٩٤٩، ص٢٣.

وفي الوقت نفسه قامت قوة أخرى بنقل خالد العظم رئيس مجلس الوزراء مخفوراً إلى حيث تم احتجاز القوتلي[1]، وخلال ساعات قليلة استولى الانقلابيون على العاصمة دمشق، ونجح انقلابهم في ظرف ساعات، فانتقل حسني الزعيم من مقر قيادته في القنيطرة إلى بناية قيادة الشرطة والأمن في دمشق، برفقة أكرم الحوراني الذي كان يكتب بيانات الانقلابيين الجدد؛ لإذاعتها من الإذاعة السورية[2].

حاول حسني الزعيم تحديد هوية انقلابه العسكري فأعلن أن حركته (ثورة اشتراكية ترمي إلى إصلاحات ضرورية في الكيان السوري، وتتطلع إلى دعم العلاقات السورية السياسية والاقتصادية مع جميع البلدان العربية على حد سواء)[3].

صدرت عن هذا الانقلاب العسكري عدة بلاغات، تم بموجبها منع التجوال وفرض عقوبة الإعدام على كل من يحمل سلاحا، أو

---

(1) المصدر نفسه، ص٢١.

(٢) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠ برقية من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٥/٣١، الوثيقة رقم ٢٨، ص٣٠؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، تقرير من القنصلية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٣، الوثيقة رقم ٨٠، ص٤٠؛ بشير فنصة، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨- ١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٢٩.

يتلاعب بالأسعار، أو يقوم بممارسة أعمال الغش والاحتكار، من التجار، كما تضمنت البلاغات دعوة الموظفين للعودة إلى أعمالهم، ومطالبة الشعب بالهدوء[1]. وحدد البلاغ رقم (٩) الأسباب التي دعت الجيش السوري للقيام بانقلابه العسكري، فأكد (أن السبب في الحركة التي قام بها الجيش هو الهجوم المتكرر عليه في المجلس النيابي وخارجه ؛ للتشهير به، وإظهاره بمظهر غير لائق، لما لمسه الجيش من استياء الشعب من الوضع السابق، وعدم رضائه عن الفوضى التي غرقت بها البلاد، وشعر الجيش بأن سمعته أصبحت مضغة في الأفواه وذلك على إثر اعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والاختلاس[2].

أسهمت مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة في دفع حسني الزعيم للقيام بانقلابه- الذي عرف بالانقلاب الأول[3] - يقف على رأس تلك العوامل تردي الأوضاع الداخلية، وعدم استقرار الأحوال السياسية في سورية، وتزييف الانتخابات، وتقريب الرئيس شكري القوتلي لإنصاره، وانتشار المحسوبية، وتعديل

---

(١) للتفصيل عن هذه البلاغات ينظر: "الأخبار" (صحيفة)، بغداد، ٣١ آذار، ١٩٤٥.

(٢) غالب العياشي، تاريخ سورية من الانتداب إلى الانقلاب ١٩١٨ ـ ١٩٥٤، لبنان، ١٩٥٤، ص٥٧٢ ـ ٥٧٣.

(٣) عبد الغني البشري، أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية، بغداد، ١٩٦٤، ص٢٩٨.

الدستور بما يضمن بقاء الحكم القائم[1]، كما كان لوقع الهزيمة في حرب عام ١٩٤٨ دور في قيام الانقلاب السوري، فقد كشفت الحرب افتقار الجيش السوري إلى الاستعدادات العسكرية، بمختلف أشكالها، من نقص في السلاح والذخيرة والخدمات الطبية، ونجم عن ذلك استياء عام في صفوف الشعب السوري، انعكس في قيام موجة من التظاهرات والإضرابات أواخر عام ١٩٤٨ وأوائل عام ١٩٤٩[2].

ومما زاد في الأمور سوءاً أن السياسيين السوريين ألقَوا تبعةَ الإخفاق في فلسطين على عاتق الجيش السوري، واتهموا بعض رجاله بتهم مختلفة، كان من بينها تهم تصل إلى حد الخيانة، مثل حسني الزعيم، الذي اتُّهِمَ بالتواطُؤ مع الملك الأردني عبد الله[3]. السبب المباشر للقيام بالانقلاب فيعود إلى سوء العلاقة القائمة بين رئيس الحكومة خالد العظم وقائد الجيش حسني الزعيم، فقد كان الأول ينعت الثاني بالإنسان الأهوج واللامسؤول، ويعامله

---

(1) Fil 2, op. cit, tel., no: 261, from: keely, damascus to the sec ofs, April 8, 1949, p. 806.

(٢) خيرية قاسمية، مذكرات محسن البرازي، عام ١٩٤٧ـ ١٩٤٩، بيروت، ١٩٩٤، ص١٢ ـ ١٣.

(٣) للتفصيل ينظر: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الثاني، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٣، ص١٨١ ـ١٨٢؛ أديب نصور، قبل فوات الأوان ـ دراسة في السياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، بيروت، ١٩٥٥، ص٣٠.

بطريقة فيها استعلاء كبير[1].

وقبيل الانقلاب اتهم خالد العظم حسني الزعيم بالفساد وتورطه باستيراد سمن مغشوش للجيش[2]، الأمر الذي دفع بحسني الزعيم للإسراع بالقيام بانقلابه؛ ليمنع المرسوم الجمهوري الذي يقضي بإعفائه من منصبه، من أن ينفذ في اليوم الأول من نيسان ١٩٤٩[3].

وجاء الهجوم الذي شنه النائب فيصل العسلي أمين عام الحزب الاشتراكي التعاوني في جلسة مجلس النواب التي عقدت في السابع عشر من آذار ١٩٤٩ على حسني الزعيم وبعض الضباط الآخرين، واتهامه إياهم بالفساد والتآمر مع الملك عبد الله ملك الأردن، مما دفع حسني الزعيم للقيام بانقلاب قبل أن يحال إلى القضاء بسبب الاتهامات التي وجهت إليه. وهكذا اقترنت القضايا الشخصية بالرغبة في تولي الحكم من قبل حسني الزعيم، وإسقاط الحكومة المدنية القائمة[4]. وفي اليوم التالي لنجاح الانقلاب مباشرة دعا حسني الزعيم بعض السياسيين السوريين، وبضمنهم قيادي الحزب الوطني وبقية الأحزاب السورية ورئيس مجلس النواب

---

(١) بشير فنصة، المصدر السابق، ص٨٩.

(٢) خالد العظم، المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

(٣) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠ تقرير من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي، في ١٩٤٩/٤/٢٦، الوثيقة رقم ٨٩، ص٩٣.

(4) Fil 2, tel., no: 1397, from: caffcry, Paris, to: the secretary of state 5 April, 1949, p. 792.

فارس الحوراني للاجتماع في مقره، وطلب منهم التعاون معه على تأليف حكومة مدنية برئاسته، ويتولى فيها مهام وزارتي الدفاع والداخلية، لكن أعضاء الوفد ويضمنهم الحزب الوطني رفضوا ذلك[1]، مما دفع بحسني الزعيم لإصدار أمر في الثاني من نيسان عام ١٩٤٩ نصب بموجبه نفسه رئيساً للدولة، وكلف الأمناء العاملين في الوزارات بإدارة شؤون وزاراتهم، وألغى الرقابة على الصحف، وخول قيادة الجيش مهمة مراقبة الصحف[2].

كان من الطبيعي أن لا يقف الحزب الوطني، ولا بقية الأحزاب الأخرى ضد حسني الزعيم، بعد قيام انقلابه الأول؛ لأن القادة السياسيين رأوا أن من مصلحة البلاد عدم مقاومة الانقلاب، لتلافي إراقة الدماء، كما أدت سيطرة الجيش على مختلف مرافق الدولة العامة، وما يحمله الشعب السوري من حب لهذا الجيش، مما جعل السياسيين يعتقدون بأن أية مواجهة مع الجيش ستؤدي إلى مذابح أهلية[3].

وفي السابع عشر من نيسان ١٩٤٩ أعلن حسني الزعيم عن تشكيل الحكومة السورية الأولى، تولى فيها مهام رئاسة الوزراء

---

(١) ينظر: غسان محمد رشاد حداد، أسرار أول انقلاب عسكري عربي "العرب اليوم" ١٧ نيسان ٢٠٠٠.

(٢) مصطفى بلاوني، التحولات السياسية في سورية بين تحقيق الاستقلال الوطني وقيام الوحدة ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٨٤، ص٦٥.

(٣) محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص٥٧.

ووزارتي الداخلية والدفاع الوطني، في حين تولى عادل أرسلان منصب نائب الرئيس ووزير الخارجية، وتولى فيضي الأتاسي وزارة المعارف والصحة الاجتماعية، وتولى أسعد كوراني وزارة العدل وحسنٌ جبارة وزارةَ المالية ونوري الأيبش وزارة الزراعة وفتح الله الصقال وزارة الاقتصاد الوطني، ولم ينل أي عضو من أعضاء الحزب الوطني حقيبة وزارية في هذه الحكومة[1].

كان في مقدمة مهام الوزارة تطهير جهاز الدولة من المفاسد التي كانت موجودة في الدولة، كما أعلن حسني الزعيم أنه سيقوم بإصلاحات داخلية من بينها إقامة مكتب مظالم لاستقبال شكاوى الشعب، وتأليف لجنة تحقيق؛ للنظر في قضايا سوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع، والإعلان عن خطة لإشراك النساء المتعلمات في الانتخابات، وإعطائهم حرية أكثر في الحياة العامة[2].

اعتمد حسني الزعيم بالدرجة الأساس على السياسي السوري أكرم الحوراني[3]، فأصبح مستشاره الخاص الذي يعود إليه في

(١) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص٦٦.

(٢) نذير فنصة، المصدر السابق، ص٧٥.

(٣) ولد عام ١٩١٤ في مدينة حماة، واشترك في ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، وفي الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨، وانتخب نائباً في السنوات ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٤٩، وشارك في الانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدها عام ١٩٤٩، وأسس عام ١٩٥٠ الحزب العربي الاشتراكي، واستمر في العمل السياسي حتى وفاته في ٢٣ شباط ١٩٩٦ عن عمر يناهز ٨٢ عاماً.

- ينظر: "القدس" (صحيفة) لندن ١٢ آذار ١٩٩٦؛ جوناثان أونيك، أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السورية ما بين- ١٩٥٤، دمشق، ١٩٩٧، ص٥٦.

الأمور الهامة، وتجاوز بسبب ذلك الأحزاب السياسية الأخرى[1].

أثار انقلاب حسني الزعيم ردود فعل محلية واسعة على صعيد الرأي العام السوري، فقد عدته بعض الأوساط السورية فاتحة عهد جديد لتخليصهم من الإخفاقات والمشكلات العديدة، التي كانوا يعانون منها طوال العهد السابق[2].

تفاوت تعاطف الأحزاب والسياسيين مع النظام الجديد، فقد كان حزب الشعب مترددا في تأييد الانقلاب، وترك ذلك إلى أعضائه ليقرروه بصفتهم أفراداً، ولم تكد تمضي مدة قصيرة حتى أعلنت صحيفة الحزب الناطقة بلسانه تأييدها لحسني الزعيم، وأَطْرَتْ في مدح نظامه. لكن ابتعاد الزعيم عن المحور الهاشمي، واندفاعه إلى محور الرياض - القاهرة، دفع بحزب الشعب لتغيير مواقفه منه، وشهدت المدة الأخيرة من عهد الزعيم تردياً في العلاقة بينهما[3].

أما الحزب التعاوني الاشتراكي فقد تعرض بعد انقلاب الزعيم إلى هزة كبرى، تمثلت بإلقاء القبض على زعيمهم النائب فيصل العسلي، وأودع السجن، وأمر بمعاملته معاملة قاسية وسيئة[4]. كما تعرض أعضاء الحزب الشيوعي السوري للملاحقة والتوقيف،

---

(١) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص٦٦.

(٢) جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨، ط٢، دمشق، ١٩٦٩، ص١٣٦.

(٣) كامل جاسم داود حسين، المصدر السابق، ص٦٩.

(٤) محمد حرب فرزات، الحياة السياسية في سورية، بيروت، ١٩٥٥، ص٢٥.

وتم إلقاء القبض على العديد من الشيوعيين، واحيلوا إلى المحاكم العسكرية، فقد كان حسني الزعيم من ألدّ أعداء الشيوعية، كما عرف عنه كرهه لمبادئها[1]. وأيدت جماعة الإخوان المسلمين انقلاب حسني الزعيم، في مذكرة رفعتها إليه، عبرت فيها عن أملها في قادة الانقلاب لتحقيق مطالب محدودة، إلاّ أن الزعيم لم يأبه لمذكرتهم، وأقدم على حل هذه الجماعة، مع بقية الأحزاب السياسية الأخرى، نهاية آيار عام ١٩٤٩[2].

موقف الحزب الوطني من انقلاب حسني الزعيم

قرر الحزب الوطني التعاون مع قائد الانقلاب حسني الزعيم، فأرسل إحسانُ الجابريُّ أحدُ زعماء الحزب برقيةَ تأييد لحسني الزعيم، أكد فيها على أمله في أن يقوم القائد الجديد بإجراء عدد من الإصلاحات، التي من شأنها أن تقضي على مفاسد الحكم السابق، كما أكد الجابري على دعم الحزب لحسني الزعيم، ووقوفه معه ضد النظام السابق الذي لم يجلب لسوريا بعد استقلالها ما كانت تطمح إليه[3].

وفي أوائل آيار ١٩٤٩ أعلن صبري العسلي أيضاً، وهو أحد

---

(١) جوزيف إلياس، تطور الصحافة السورية في مئة عام (١٨٦٥–١٩٦٥)، ج٢، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٨١.

(٢) بشير العوف، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص١٣٦.

زعماء الحزب الوطني، أن حزبه فرض التعاون مع حكم الزعيم من أجل تحقيق أهداف الشعب السوري[1]. ولن يقتصر الأمر على إرسال برقيات التهنئة والتأييد لحسني الزعيم فقط، وإنما اشترك بعض أعضاء الحزب في الوفد الذي أرسلته حكومة الزعيم إلى بغداد برئاسة الأمير عادل أرسلان، للتهنئة بعيد ميلاد الملك فيصل الثاني[2].

اشترك وفد الحزب الوطني بذهابه إلى بغداد؛ في سبيل الاطلاع على مواقف الرأي العام لنظام حسني الزعيم، وإمكانية قيام اتحاد سوري عراقي؛ لمواجهة التهديدات الصهيونية، التي كانت على مقربة من سورية[3].

جاءت دعوة حسني الزعيم للتعاون مع العراق؛ بسبب الظروف الصعبة التي كان يمر بها نظامه، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تصدر وزارة الخارجية السورية بياناً، أكدت فيه أن حركة الانقلاب تهدف إلى تحشيد كل الجهود، نحو تقوية الروابط الموجودة بين الأقطار العربية؛ لتحقيق الوحدة التي يطمح إليها الشعب العربي[4].

---

(١) محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٢) فتح الله ميخائيل الصقال، من ذكريات حكومة الزعيم، خواطر وآراء، القاهرة، ١٩٥٢، ص٤٨.

(٣) باتريك سيل، المصدر السابق، ص٧٣.

(4) Fil 6, tel. no: 108, from keely, damascus, to: the secretary of state 8 April 1949, pp. 807–808.

حاول حسني الزعيم المناورة على حساب الصراعات العربية العربية، التي كانت تسفر بين المحور الهاشمي، ممثلا بالعراق والأردن، من جهة، والمحور المصري السعودي، من جهة ثانية، وانعكس ذلك على وقوف الحزب الوطني معه، وتأييده له.

فعلى الرغم من تأكيد حسني الزعيم على أن حركته تهدف إلى تشجيع كل الجهود الرامية إلى وحدة العرب، (سورية الجديدة لن تدخر أي جهد للتعاون مع الدول العربية الأخرى على نطاق واسع، وهي تعد أن من الضروري تأسيس جبهة عربية ضد خطر التوسع الصهيوني والعدوان الخارجي)[1]. وأكد الزعيم أيضاً أن الموقع الجغرافي للعراق وسوريا يسهل التعاون بينهما كثيرا[2]. واستطرد الزعيم قائلاً: ((أنا... أتطلع إلى عقد اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية وجمركية مع الأقطار العربية))[3].

ومع مرور الوقت فقد حسني الزعيم تأييده لدى الحزب الوطني، على الرغم من محاولاته إشراك بعض قادة الحزب في الوفود التي أرسلها إلى بغداد، أو التي شكلها من أجل وضع الدستور السوري؛ لكي يضمن لنفسه منصب رئيس الجمهورية، فقد عين حسنيٌ الزعيمُ صبري العسليَّ أحد قادة الحزب الوطني في لجنة شكلت لوضع مشروع دستور جديد لسورية[4].

---

(1) Fil 6, op. cit, tel., no: 221 from keely, damascus, to: the secretary of state 12 April 1949, p. 815
(2) Ibid. p. 815.
(3) Ibid. p. 815.

(٤) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص١٨١.

صاغ صبري العسلي، مع عدد من الأعضاء الذين اشتركوا معه في وضع لائحة الدستور، وعلى رأسهم محسن البرازي، صاغوا الأسئلة الأربعة التي وضعت على البطاقة الانتخابية، الموجهة في الاستفتاء إلى الناخبين، وتضمنت تلك البطاقة ما يأتي[1]:

١- هل تريدون أن ينتخب رئيس الجمهورية لأول مرة من الشعب، بالاقتراع السري العام، من بين السوريين، المتمتعين بحقوقهم المدنية، والذين أكملوا عند ترشيحهم سن الأربعين، ويعلن انتخابه من لدن مجلس الوزراء، وأن تحدد مدة الرئاسة في الدستور.

٢- هل تريدون أن يخول رئيس الجمهورية بمرسوم تشريعي، يتخذ في مجلس الوزراء وضع دستور جديد، مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ انتخابه، على أن يصدق من الشعب بطريقة الاستفتاء المباشر، أو من قبل مجلس النواب.

٣- هل تريدون أن يخول رئيس الجمهورية ريثما به وضع الدستور، وتصديقه صلاحية إصدار المراسيم التشريعية، بما فيها ذات الصفة الدستورية المتخذة في مجلس الوزراء.

٤- هل تريدون اعتبار السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية - والمبينة في السؤال الثالث - ذات مفعول يشمل المراسيم التشريعية منذ ٣٠ آذار ١٩٤٩، إذ أسفرت انتخابات رئاسة الجمهورية التي جرت في الخامس والعشرين من حزيران

---

(١) ينظر: باتريك سيل، المصدر السابق، ص٨٩.

١٩٤٩، أسفرت عن فوز ساحق لحسني الزعيم، الذي أصبح الزعيم الأوحد للبلاد بلا منازع، ويبدأ يفرض دكتاتوريته على الشارع السوري، بعد أن أنهى دور الأحزاب السياسية إثرَ إصداره أمراً بإغلاق مكاتبها، وحل تنظيماتها كافة، في نهاية آيار ١٩٤٩[١].

بدأ عمل الحزب الوطني السوري بتشكيل جبهة معارضة لحسني الزعيم إلى جلب انتباه نوري السعيد؛ لكي ينسق مع زعيم الحزب الوطني إحسان الجابري وزعيم حزب الشعب السوري رشيد الكيخيا، فقد كانا مستبعدين من قبل حسني الزعيم خارج سورية منذ أن أصدر الزعيم مرسومه بحل الحزاب السياسية في نهاية آيار ١٩٤٩[٢]. فصمم نوري السعيد على إنشاء حكومة المنفى للسوريين في العراق، ودعمها مادياً ومعنوياً؛ لتتمكن من القضاء على حسني الزعيم، وتسلُّم السلطة بدلاً عنه، على ظهور الدبابات العراقية، ولكن بريطانيا عارضت هذه الخطة؛ لإنها وجدت أن العراق إذا ما عمد إلى غزو سورية فإن ذلك سَيَليْهِ تدخُّلٌ مصريٌّ، وسوف يكون نوري السعيد السبب الأساس في التمزق النهائي

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠، تقرير من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٩، الوثيقة رقم ٥٦.

(٢) محمد رشيد عبود الراوي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

للوطن العربي[1].

بالمقابل كان حسني الزعيم متخوفا من الجهود التي يبذلها نوري السعيد بالتنسيق مع المعارضة السورية، التي يقف على رأسها الحزب الوطني، وكان يتوقع في أية لحظة أن يسقط نظامه؛ بسبب المناورات التي يقوم بها نوري السعيد[2]. وبالفعل صح ما توقعه حسني الزعيم، فلم يكد يحكم سورية أكثر من ١٣٧ يوماً، حتى قام ضده انقلاب قاده سامي الحناوي في الرابع عشر من آب ١٩٤٩، الأمر الذي نتج عنه متغيرات عديدة، كان للحزب الوطني موقفه منها، لا سيما من التقارب السوري العراقي الذي كاد يحقق أول اتحادين قطريين عربيين في تاريخ العرب المعاصر.

---

(١) إندرو راتمل، الصراع السري على سورية من عام ١٩٤٩-١٩٦١، ترجمة محمد نجار، بيروت ١٩٩٧، ص٤٢.

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠، تقرير من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ٦ آب ١٩٤٩، الوثيقة رقم ٦٣.

انقلاب سامي الحناوي

في الرابع عشر من آب ١٩٤٩ قام العقيد سامي الحناوي[1] بانقلاب عسكري، عُدَّ الثاني في سلسلة الانقلابات العسكرية، التي شهدتها سورية عام ١٩٤٩، أسفرت عن إعدام حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي رمياً بالرصاص، على طريق مطار المَزَّة قرب المقبرة الفرنسية[2].

تعزو بعض المصادر التاريخية التي عاصرت عهد حسني الزعيم كون سياسته الفردية في إدارة الدولة، وعدم امتلاك تجربة سياسية، وافتقاره إلى القاعدة الشعبية التي يستند إليها أي حكم، وعدم تنفيذه الوعود التي قطعها على نفسه، فضلاً عن

---

(١) محمد حلمي سامي الحناوي، ولد في أدلب عام ١٨٩٨، وتخرج في دار المعلمين في دمشق عام ١٩١٦، ثم دخل المدرسة الحربية عام ١٩١٨، وتخرج فيها، انضم إلى سلك الدرك في لواء الاسكندرونة، بعد احتلال القوات الفرنسية لسورية، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة مقدم، وبعد اشتراكه في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ منح رتبة عقيد بصورة استثنائية في انقلاب حسني الزعيم، وتصفه المصادر التاريخية بأنه محدود الثقافة، ولم يبرز إلى الواجهة الأمامية في بلاده إلاّ بعد قيامه بالانقلاب. للتفصيل ينظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٨٢.

(٢) نذير فنصة، المصدر السابق، ص١١٩—١٢٠.

معارضة الهاشميين في كل من العراق والأردن لنظام حكمه؛ بسبب اندفاعه نحو المحور المصري السعودي، مهدت كلُّ هذه الأسباب والعوامل السُبُلَ أمام سامي الحناوي، للقيام بانقلابه ضد حسني الزعيم(1).

كما فقد حسني الزعيم خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من حكمه معظم شعبيته، وظهر له أعداء من مختلف شرائح المجتمع، كما أثار سخط عدد من أصدقائه العسكريين، الذين نفذوا معه الانقلاب؛ لأنه أقدم على تسريح بعضهم من الجيش، واعتقل بعضهم الأخر، وبذلك فقد قاعدته العسكرية التي كان يستند إليها، وتقف إلى جانبه ضد القوى الأخرى، الأمر الذي سهل للحناوي القيام بانقلاب ضده(2).

وضعت خطة الانقلاب العسكري في اجتماع عقد في مدينة قطنا، التي تبعد ثلاثين كيلو متراً غربي دمشق مساء يوم الثالث عشر من آب ١٩٤٩، وضم عدداً من الضباط، هم العقيد سامي الحناوي والمقدمين علم الدين القواس وأمين أبو عساف والنقباء عصام مريود ومحمد دياب ومحمود الرفاعي وسعيد درويش ومحمد معروف ويعقوب المبيض والملازم الأول فضل الله أبو منصور والملازمين حسن الحكيم ومصطفى الدواليبي ومصطفى المالكي

---

(1) Fil 3, tel., no, 3242, from bouglas, London, to the secretary of state ate, AUG. 16, 1949, p.107.

(٢) غسان محمد رشاد حداد، انقلاب العقيد سامي الحناوي، "العرب اليوم"، ٢٠٠٠/٤/١٨.

وغالب شقفة وعبد الغني دهان ونوري الدين كبخ وبكري الزيري وزياد الأتاسي وتوفيق الشوي في من حامية حلب[1].

وفي اليوم الأول للانقلاب أذاع الحناوي ستة بلاغات عسكرية، شرح في الأول منها أسباب الانقلاب والدوافع التي دفعت إليه، فقال بهذا الصدد إن الانقلاب الجديد الذي قام به إنما هو تصحيح للانقلاب الأول؛ لأن حسني الزعيم لم يسقط بسبب تنفيذه الانقلاب، بل لخيانته ذلك الانقلاب. وأكد الحناوي (أن المجلس الحربي وجد بعد أن أجرى محاكمة عادلة للزعيم ولرئيس وزرائه أنهما مجرمان، فنفذ فيهما حكم الإعدام)[2].

وجاء في البلاغ الثاني تعيين سامي الحناوي رئيساً لمجلس الحرب الأعلى، الذي ضم عددا من الذين اشتركوا في الانقلاب، وتولى هذا المجلسُ شؤون البلاد العليا، ريثما يتم تأليف حكومة دستورية تأخذ على عاتقها ممارسة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، المدنية والعسكرية على حد سواء[3]. وتألف المجلس الحربي من عشرة أعضاء هم[4]:

---

(١) مطيع السمان، وطن وعسكر، دمشق، ١٩٩٥، ص٣٢٠ – ٣٣١.

(٢) مقتبس من مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص٨٠.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل ٣١١/٢٦٥١، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٨/١٥، الوثيقة رقم ١٩.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٩/١٤، الوثيقة رقم ٤.

١- الزعيم سامي الحناوي - رئيساً .
٢- العقيد بهيج كلاس - مفتش وزارة الدفاع .
٣- العقيد علم الدين القواس - مساعد قائد القوات المسلحة.
٤- المقدم أمين أبو عساف - قائد المدفعية للواء الأول.
٥- الرئيس عصام مريود - معاون قائد سلاح الطيران.
٦- الرئيس محمود الرفاعي، معاون مدير الاستخبارات.
٧- حسن الحكيم - آمر المدفعية.
٨- الرئيس محمد معروف - رئيس شرطة الجيش.
٩- محمد ذياب - رئيس الشرطة العسكرية.
١٠- خالد جادا - مرافق الزعيم.

كان أعضاء هذا المجلس مختلفين في انتماءاتهم الحزبية وفي مذاهبهم الفكرية، فبعض منهم ينتمي إلى الحزب القومي الاجتماعي السوري، في خين كان بعضهم الآخر ما بين مسيحي وشركسي وعلوي ودرزي[١].

أصدر المجلس الحربي أولى قراراته التي تضمنت إلغاء التجول في جميع أنحاء سورية، كما أصدر مرسوماً سمح بموجبه لإصدار صحف البعث والقبس والنذير والنضال[٢].

وهناك أسباب دولية وقفت وراء انقلاب سامي حناوي، منها

---

(١) دلكو، ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، كتاب من المفوضية الملكية العراقية إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٩/١٥، الوثيقة رقم ٥.

(٢) بشير فنصة، المصدر السابق، ص٢١٦.

الصراع بين المصالح الأمريكية والفرنسية، من جهة، والمصالح البريطانية، من جهة أخرى، إلى أن تصبح سورية مركز استقطاب لهذه الصراعات التي انعكست عليها بقوة، ونجد ذلك واضحاً في ارتياح بريطانيا لهذا الانقلاب، وقد نوهت وزارة الخارجية البريطانية بأن الانقلاب أسفر عن تأسيس حكومة قوية، يسندها الشعب، وتؤازرها الهيئات الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية إلى سابق عهدها[1]. في حين عدت الصحف الفرنسية انقلاب الحناوي بأنه مؤامرة على سورية ساهمت في تدبيرها المخابرات البريطانية وحكومة نوري السعيد[2]، في حين نظرت الولايات المتحدة إلى الواقع الجديد على ضوء مصالحها الخاصة، فعدت الانقلاب بأنه حركة وطنية؛ لأنها كانت تريد أن تطمئن على تطبيق اتفاقية (التابلاين)، وعلى موقف نظام الحناوي من الشيوعية[3].

لم يستأثر سامي الحناوي بالسلطة كما فعل سلفه، بل استفاد من تجربته وأخطائه السابقة، فترك المجال لرجال السياسة السوريين؛ لكي يديروا شؤون البلاد، وأعلن أن الهدف العاجل الذي يسعى لتحقيقه هو (تسليم الأمور بأسرع ما يمكن إلى

---

(١) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ١٩ نيسان ٢٠٠٠؛ ذياب عبود حسين الدليمي، المصدر السابق، ص٧١.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥١، كتاب من المفوضية العراقية في باريس إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٨/٢٧، الوثيقة رقم ١٦.

(٣) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ١٩ نيسان ٢٠٠٠.

حكومة مدنية تمثل الشعب)[1]. ونادى سامي الحناوي بضرورة إبعاد الجيش عن السياسة، مؤكدا أن الجيش قام بواجبه على أكمل وجه، وأن على رجال السياسة أن يمارسوا دورهم[2]. وتم تشكيل لجنة مؤلفة من هاشم الأتاسي وفارس الخوري ورشدي الكخيا وناظم القدسي وأكرم الحوراني وآخرين، حددت مهامهم بإعادة الحياة الدستورية للبلاد، وتفرغ الجيش لمهامه الأساسية[3].

ولم يكد يمر يوم واحد على الانقلاب حتى سلم سامي الحناوي السلطة إلى هاشم الأتاسي الذي ترأس الوزارة المؤقتة، التي ضمت اثني عشر وزيرا، وكانت حصة الحزب الوطني منها منصباً وزارياً لعادل العظمة، الذي أصبح وزير الدولة. وأكد هاشم الأتاسي للصحفيين قائلاً: ((نحن حكومة مؤقتة، ومهمتنا الرئيسة هي تمهيد الطريق لانتخابات مجلس تأسيسي بأسرع ما يمكن، ليهيئ دستوراً جديداً بحرية تامة))[4]. أما سامي الحناوي فقد صرح للمراسلين الصحفيين قائلاً: ((إنني أسلم مقاليد الحكم، وأعود إلى عملي الجوهري، وهو الدفاع عن البلاد من الداخل والخارج)). ووعد الحاضرين بأن الجيش السوري لن يتدخل بعد الآن في حياة سورية السياسية[5]. وبعد خمسة عشر يوما من وقوع الانقلاب أنجزت اللجنة الحكومية مراجعة قانون

---

(١) نصوح بابيل، أزمة الحكم في سورية، دمشق، ١٩٥٧، ص٣٨٢.

(٢) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص١٥٤.

(3) Fil 3, op. cit, Tel, no: 46, from Harrison, damascuse, to secretary of state, Aug.14/1949, p. 61.

(٤) مقتبس من: "الأخبار"، ١٧ آب ١٩٤٩.

(٥) مقتبس من: "الأخبار"، ١٧ آب ١٩٤٩.

الانتخابات، وصادق مجلس الوزراء المؤقت بالإجماع على القانون الحادي عشر من أيلول عام ١٩٤٩[1].

وأجريت الانتخابات في موعدها المقرر بمشاركة مليون ناخب، ولم تكن نسبة الأصوات مرتفعة، ما عدا مدينة حوران، إذ أدلى ٨٠٪ من الناخبين بأصواتهم، في حين أدلى ٥٢٪ من الناخبين بأصواتهم في حماة. أما في دمشق وحلب فلم تزد نسبة الناخبين عن ٣٥٪ في الأولى، و٣١٪ في الثانية.

كان لنظام سامي الحناوي عدد من المواقف الداخلية والعربية والخارجية، التي ميزته عن النظام الذي سبقه على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكذلك على مستوى علاقاته بالأقطار العربية، الأمر الذي جعل الحزب الوطني يقف موقفاً يتناسب مع طروحات قادتهم[2].

الدور السياسي للحزب الوطني في عهد سامي الحناوي

كان من الطبيعي بعد الاضطهاد الذي عاناه الحزب الوطني في عهد حسني الزعيم، وتشريد زعيمه إلى خارج البلاد، وإغلاق مكاتبه في المدن السورية المختلفة، وتعطيل صحيفته (القبس)، كان موقف الحزب مؤيداً لأي نظام يسعى لإسقاط حكومة

---

(١) جوردن هـ توري، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٢) تأثر الحزب الوطني بعد وفاة سعد الله الجابري كثيرا، فقد استند الأخير على ماضيه النضالي، وعلى قيادته للكفاح الوطني السوري ضد السيطرة الفرنسية، فلا غرو أن يشهد الحزب الوطني في المدة التي أعقبت وفاة الجابري ضعفا واضحا. ينظر: المصدر نفسه، ص١٦١.

الزعيم، ويقيم حكومة جديدة على أنقاضه[1]، فضلا عن ذلك فقد أعاد النظام الجديد فتح مكاتب الحزب الوطني، وسمح لقادته بممارسة نشاطهم السياسي بين صفوف الجماهير السورية، كما أشرك أحد زعمائه، وهو عادل العظمة، في أول وزارة تشكلت بعد يوم من قيام الانقلاب الثاني[2].

ولم يكن دور الحزب الوطني، شأنه في ذلك شأن حزب الشعب، قليلاً في التمهيد لإسقاط حسني الزعيم، وتهيئة الأوضاع لمجيء سامي الحناوي إلى السلطة، فقد نسق نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي مع إحسان الجابري، أحد قادة الحزب الوطني؛ من أجل إقامة حكومة منفى، تتلقى دعمها المادي والمعنوي من العراق؛ من أجل تقويض سلطة حسني الزعيم[3]. وعلى الرغم من عدم موافقة بريطانيا على هذه الخطة، إلا أن نوري السعيد لم يبعدها عن تفكيره، فظل على طول الخط يتصل بزعيم الحزب الوطني وزعيم حزب الشعب السوري؛ من أجل تهيئة الرأي العام السوري لانقلاب ثانٍ يطيح بحكومة الزعيم.

ولم يكن بإمكان بريطانيا ولا الدول الغربية أن تقبل بالطروحات التي طرحها حزب الاستقلال العراقي؛ لأن ذلك من شأنه إحراج موقف بريطانيا أمام الرأي العام وإدراك الجميع بأن

---

(١) "الأخبار"، ١٧ آب ١٩٤٩.

(٢) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ١٩ نيسان ٢٠٠٠.

(٣) د. ك و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠، تقرير من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٦، الوثيقة رقم ٥٦.

خطة نوري السعيد مدعومة من قبلهم[1]. لذلك سعى نوري السعيد من أجل التشكيك بالإجراءات التي اتخذها حسني الزعيم في بلاده، ومن ضمنها قيامه باستفتاء رئاسة الجمهورية في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٤٩، وتحشيده حزبي الوطني والشعب السوريين ضد الزعيم. وعندما فشل نوري السعيد عن إزاحة الزعيم جاء التغيير داخلياً من قبل سامي الحناوي، وبذلك لم يشترك الحزب الوطني في هذا التغيير، لكنه ظل إحدى القوى التي اتجهت إليها أنظار العراق في مرحلة الزعيم[٢].

دعا الحزب الوطني في بيان له نشرته الصحافة السورية إلى وحدة التاج مع العراق، وسلمت نسخة من هذا البيان إلى الدكتور إبراهيم عاكف الألوسي الوزير العراقي المفوض في دمشق، وأكد البيان بأن الحزب الوطني أكد للحكومة السورية بأنها إذا ما تبنت فكرة الاتحاد مع العراق، فإن الحزب الوطني سيؤيدها سواء اشترك في الحكم أم لم يشترك، ولهذا الغرض اتصل عبد الرحمن الكيالي زعيم الحزب الوطني بمقر القنصلية الوطنية العراقية في حلب، وأكد (أن الحكومة السورية إذا لم تتبن هذه الدعوة للاتحاد مع العراق، فإنها ستكون مقصرة في أهم خدمة وطني تتطلبها المصلحة العامة)[٣]، وبين (أن حزب الشعب يتظاهر بأنه

---

(1) Fil 6, Tel. no: 587 Cairo, To. secretary of state, 17 June 1949, p. 108.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، تقرير من وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ١٩٤٩/٨/٦، الوثيقة رقم ٦٣.

(٣) جوزيف إلياس، المصدر السابق، ص٣٠٢.

يرغب بالاتحاد مع العراق، إلاّ أنه غير جاد في ذلك)[1].

ومع أن الحزب الوطني الذي دعا إلى الاتحاد مع العراق؛ لكي يكسب الرأي العام السوري إلى جانبه؛ لأنه كان متعاطفا مع موضوع الاتحاد العراقي السوري. وإن الحزب الوطني تعرض إلى تفرق في صفوفه ضمن تكتلات ثلاثة: اتجه التكتل الأول بقيادة ميخائيل إليان للسعي باتجاه إقامة الاتحاد بين العراق وسورية، في حين اتجه القسم الثاني بقيادة فاخر الكيلاني لإدامة الصلة مع شكري القوتلي والملك فاروق في مصر، أما الاتجاه الثالث فقد كان يديم اتصالاته مع السعودية سراً، وكان يخفيها على السياسيين السوريين، الذين كانوا يقودون الحكم[2]. وهكذا لم يكن الدور الذي أسهم به الحزب الوطني في عهد سامي الحناوي بمستوى ما قام به في عهد الانقلاب العسكري الثالث، الذي شهدته سورية على يد أديب الشيشكلي.

---

(١) ملفات البلاط الملكي، تسلسل ٣١١/٢٦٥١، كتاب من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية في ١٩٤٩/١٠/٨، الوثيقة رقم ١٠٧.

(٢) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص٨٥.

انقلاب أديب الشيشكلي

في التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٤٩، وقبل إعلان الاتحاد بين سوريا والعراق بساعات قليلة تحرك قائد اللواء الأول المتمركز في معسكر قطنا العقيد أديب الشيشكلي[1] على رأس لوائه، وعدد من القوات المساندة له؛ ليقود انقلابا عسكريا عُدَّ

---

(١) ولد أديب حسن الشيشكلي، في مدينة حماة السورية عام ١٩٠٩، من أسرة كردية الأصل ذات نفوذ وأملاك واسعة وقضى دراسته الابتدائية في حماة، والتحق بالمدرسة الزراعية في منطقة السلمية القريبة منها، وانتسب إلى الكلية العسكرية في مدينة حمص، عام ١٩٢٨، وبعد تخرجه منها عين في منطقة البوكمال، على الحدود السورية العراقية، وهرب الشيشكلي من الجيش الخاضع للفرنسيين عام ١٩٤٩؛ ليقوم بعدد من الغارات الفدائية على الحاميات الفرنسية في منطقة حماة، وقاد فوجاً من جيش الإنقاذ الذي شكل من عناصر متطوعة بقيادة فوزي القاوقجي في سبيل تحرير فلسطين عام ١٩٤٨، وكان برتبة نقيب، تسلم في عهد حسني الزعيم مديرية الشرطة، وكان برتبة مقدم، فرقي إلى رتبة عقيد، ثم سرحه حسني الزعيم قبل انقلاب الحناوي بأيام، وعندما قام الحناوي بانقلابه أعاده إلى الخدمة، وسلمه قيادة اللواء الأول. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ط ٩، ج١، بيروت، ١٩٩٠؛ بشير فنصة، المصدر السابق، ص٢٥٤؛

The new encyclopedia Britannica, 15th Edition, volume 10, p. 751 Sishakli, Arab.

الثالث في تاريخ سورية المعاصرة[1].

بدأ نسيج خيوط الانقلاب الجديد يتهيأ عندما قاد أديب الشيشكلي لواءه باتجاه دمشق، وتمت بموجب خطة محكمة محاصرة المراكز والمؤسسات المهمة، واعتقل سامي الحناوي والدكتور أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية ومحمد معروف رئيس الشرطة العسكرية ومحمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني وغيرهم[2].

تميز هذا الانقلاب عن الانقلابين السابقين بأنه انقلاب على السلطة العسكرية فقط، من دون التعرض إلى السلطة السياسية، وأعلن الشيشكلي إلى الشعب السوري في البيان الأول للانقلاب (أن الجيش قد أرغم على وضع حد لرئيس الأركان العامة وعدد من السياسيين المحترفين) الذين قاموا بالتواطؤ مع عناصر أجنبية وهددوا سلامة الجيش وبنيان الدولة والنظام الجمهوري، ولذلك قام الجيش بواجبه في سبيل الحفاظ على النظام الجمهوري في سورية[3].

كان لانقلاب الشيشكلي أسبابه غير المباشرة، فقد هيمن

---

(١) غسان محمد رشاد حداد، انقلاب أديب الشيشكلي، "العرب اليوم"، ٢٦ نيسان ٢٠٠٠.

(٢) "الحوادث" ١٩ كانون الثاني ١٩٥٠؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٢، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/١٢/٩، الوثيقة رقم ٢٣.

(٣) باتريك سيل، المصدر السابق، ص١٢٠.

حزب الشعب على الحياة السياسية في سورية في زمن سامي الحناوي، ووضع هذا الحزب في سلم أولوياته تحقيق الاتحاد مع العراق، وبالفعل وصلت المحادثات بين الطرفين بخصوص الاتحاد إلى مراحل متقدمة، الأمر الذي جعل أنصار الجمهورية في سورية - وعلى رأسهم أديب الشيشكلي - يخشون من امتداد النظام الملكي، الذي كان يحكم العراق إلى سورية، فتقع الأخيرة تحت سلطة الهاشميين في العراق، وبالتالي تفقد نظامها الجمهوري الذي شيدته بالتضحيات الجسام ضد الفرنسيين[1].

وجد أديب الشيشكلي وقادة الجيش الآخرين ضرورة التحرك بسرعة لمنع قيام هذا الاتحاد، وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، ومنع اتحاد القطرين تحت عرش واحد[2]. وعد الشيشكلي حركته حركة تصحيحية تستهدف إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وادعى الشيشكلي أن الجيش ليست له أية غاية أخرى، ولا ينوي التدخل في السياسة، إلاّ إذا استدعت سلامةُ البلاد

أما السبب المباشر فيعود إلى أن سامي الحناوي وجه دعوة في السادس عشر من كانون الأول ١٩٤٩ إلى خمسة من كبار

---

(١) خليل كنّه، العراق أمسه وغده، ط ١، ١٩٦٦، ص٢٢٩.

(٢) ذياب عبود حسين الدليمي، المصدر السابق، ص٩٧.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٢، كتاب من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٢/٢٠، الوثيقة رقم ٧١؛ مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص٩٧.

الضباط، كان الشيشكلي من بينهم؛ للاجتماع بهم لمناقشة موضوع الاتحاد العراقي السوري، الذي كان مطروحاً على الساحة السياسية آنذاك، فشعر هؤلاء الضباط أن سامي الحناوي يستهدف إحراج موقفهم، ووضعهم أمام الأمر الواقع، وإذا ما رفضوا طلباته فإنه سيقوم باعتقالهم جميعاً[1]، الأمر الذي دفع أديب الشيشكلي لكي يتخذ التدابير المعاكسة، التي من شأنها أن تدفع سامي الحناوي للتخلص من هذه الفكرة، وقد أدى نجاح انقلاب الشيشكلي واعتقال مسؤولي العهد السابق إلى إبقائه الحكم المدني السابق، واحتفظ هاشم الأتاسي بمنصب رئاسة الجمهورية، ولم يظهر أديب الشيشكلي على الساحة السياسية بشكل بارز، وإنما فضل إدارة الأوضاع من وراء الكواليس ريثما تسنح له الفرصة[2].

وصفت بعض المصادر التاريخية أديب الشيشكلي بأنه أكثر دهاءً وخبرة سياسية، فجعل الجمعية التأسيسية تنشغل في سن الدستور، وترك الحكومات السورية تتشكل وتسقط، الواحدة تلو الأخرى، واكتفى بمنصب رئيس الأركان العامة للجيش، وتحولت رئاسة الأركان في عهده إلى أشبه ما يكون بدولة داخل

---

(١) هاني الخير، أكرم الحوراني بين التنقلات السياسية والانقلابات العسكرية، دمشق، ١٩٩٦، ص٦٠.

(٢) ذياب عبود حسين الدليمي، المصدر السابق، ص٩٩.

دولة، وكان همها منصباً على مراقبة السياسيين عن كثب[1].

وطلب أديب الشيشكلي بعد نجاح انقلابه من الرئيس هاشم الأتاسي تكليف أحد السياسيين لتشكيل الوزارة، فكلف الأتاسي خالد العظم لتشكيل الوزارة الجديدة، إلاّ أن خالد العظم أخفق في مهمته؛ لعدم موافقته على شروط بعض الأحزاب[2]. فتم تكليف ناظم القدسي الذي آلف الوزارة الجديدة في الخامس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٩، لكنها لم تنل رضا الجيش، فاعتذر القدسي بدوره عن تشكيلها، الأمر الذي جعل الأتاسي يعود لتكليف خالد العظم مرة ثانية بتشكيل الوزارة فشكلها في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٩، وتسلم وزارة الخارجية إضافة إلى رئاسة الوزارة، وأسند وزارة الدفاع إلى أكرم الحوراني، ووزارة الداخلية إلى أحد المستقلين وهو سامي كبارة، في حين تسلم حزب الشعب أربع حقائب وزارية ثانوية، وتسنم الحزب الوطني وزارة الصحة بشخص فتح الله أسيون[3].

تقدم خالد العظم بمنهاجه الوزاري إلى الجمعية التأسيسية في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٠، عبر خطاب أكد فيه على

---

(١) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٠، ص١١٢.

(٢) إبراهيم علي درويش، أديب الشيشكلي ودوره السياسي والعسكري في ضوء المصادر العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٩، ص٣١.

(٣) مطيع السمان، وطن وعسكر، دمشق، ١٩٩٥، ص٤٠٠.

استقلال سورية ونظامها الجمهوري، ودعم المشاريع الصناعية والاقتصادية، والعمل على تقوية علاقاتها مع الأقطار العربية، فحصلت الوزارة على تأييد اثنين وتسعين صوتاً من الجمعية التأسيسية مقابل تسعة أصوات معارضة[1]. ثم أدى رئيس الجمهورية القسم أمام الجمعية التأسيسية في السابع من نيسان عام ١٩٥٠ من دون تعديل[2].

استمرت وزارة خالد العظم في الحكم حتى الرابع من حزيران عام ١٩٥٠ وكان من أبرز مظاهرها توثيق العلاقات السورية مع محور القاهرة - الرياض[3].

لم يقدر لهذه الوزارة أن تستمر طويلاً إثر تدخل الجيش في كثير من أعمالها، فاستقالت، وتكلف ناظم القدسي بتأليف وزارة في الرابع من حزيران عام ١٩٥٠. وتسلم ناظم القدسي وزارة الخارجية، وحسن جبارة المالية، وزكي الخطيب العدلية، وجورج شهلوب الأشغال العامة، وشاكر العاصي الاقتصاد والزراعة، وفرحان الجنداي المعارف والصحة، وفوزي سلو الدفاع، ورشاد برمادا الداخلية[4]. ويتضح من التشكيلة الوزارية أن غالبيتها

---

(١) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٢) إبراهيم علي درويش، المصدر السابق، ص٣١.

(٣) نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٣، ج١، دمشق، ١٩٨٧، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤) مطيع السمان، المصدر السابق، ص٤٠١.

كانت من أعضاء حزب الشعب، وعدد من المستقلين.

أما أهم الأعمال التي شهدها عهد هذه الوزارة فهي الانتهاء من وضع دستور للبلاد، أقرته الجمعية التأسيسية، لتتحول هذه الجمعية إلى مجلس نيابي، وانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، فضلاً عن انتخاب رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب رئيساً للمجلس النيابي، وانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية[1].

تعرضت هذه الوزارة إلى تدخلات عديدة من قبل الجيش، بقصد إحراجها، ودفعها إلى تقديم الاستقالة، والسعي لتأليف حكومة جديدة، تكون أقرب إلى رغبات المسيطرين على الجيش، ومما ساعد الجيش على ذلك أن الوزارة لم تتمتع منذ تشكيلها بأغلبية أصوات النواب في الجمعية التأسيسية، إذ لم تنل سوى ثقة ٧٨ صوتاً من أصل ١١٤ نائباً، كانوا يمثلون عدد أعضاء الجمعية التأسيسية[2]. وإزاء ذلك فقد قدم ناظم القدسي استقالة حكومته، بعد إقرار الدستور الجديد في السابع من أيلول عام ١٩٥٠، لكن رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي كلفه بتشكيل وزارة أخرى، فشكل الوزارة في اليوم التالي، وتألفت منه رئيساً للوزراء والخارجية، وزكي الخطيب للعدلية وحسن الحكيم وزيراً للدولة وهاني السباعي وزيراً للمعارف وفرحان الجندلي وزيراً

---

(١) إبراهيم علي درويش، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص١٧٨.

للاقتصاد واللواء رشاد برمادا للداخلية وعلي بوضو للزراعة وأحمد منير الأشغال العامة والمواصلات وجورج شهلوب للصحة والإسعاف العام وشاكر العاص للمالية[1].

تميز البيان الوزاري الذي قدمه ناظم القدسي بقلة الوعود وإغفال مقصود للقضية الفلسطينية، فتعرض إلى الانتقادات من قبل الفلسطينيين والصحافة، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الوزارة حتى السابع والعشرين من آذار عام ١٩٥١، فقدمت استقالتها بعد أزمة سياسية خلقتها عملية الصراع بين الحكومة والمعارضة. وأدت استقالة ناظم القدسي إلى حدوث أزمة سياسية في سورية، استمرت تسعة عشر يوماً، حتى تمكن أخيراً خالد العظم من تأليف وزارة جديدة، تألفت من خالد العظم للرئاسة والخارجية وسامي كبارة للخارجية والأشغال العامة وفوزي سلو للدفاع وعبد الرحمن العظم للمالية ورئيف المنفي للمعارف والاقتصاد الوطني وعبد الباقي نظام الدين للعدلية والزراعة وسامي طيارة للصحة[2].

شهد عهد هذه الوزارة ازدياد الضغط الصهيوني على المنطقة المجردة من السلاح، على الحدود السورية المحاذية لفلسطين، فاستعانت الحكومة السورية بأسراب من الطائرات الحربية

---

(١) حسن الحكيم، المصدر السابق، ج٢، ص٢١١.

(٢) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج٢، ط٢، بيروت ١٩٧٣، ص٢٦٦-٢٦٧.

العراقية والمصرية؛ لتقوية دفاعات القوة الجوية السورية[1]. وشهد عهد هذه الوزارة أيضاً ازدياد سيطرة أديب الشيشكلي على الجيش ورغبته من أجل إحكام هيمنته على هذه المؤسسة التي كانت تتحكم بالحياة السياسية في تلك المدة. وعلى الرغم من أن خالد العظم قد ساير أديب الشيشكلي ومكنه من الاقتراب أكثر فأكثر من السلطة إلاّ أن وزارته لم تستمر طويلاً فسقطت، مما أدى إلى حصول أزمة وزارية استمرت عدة أسابيعَ، مما دفع برئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إلى تكليف حسن الحكيم بتأليفها في التاسع من آب عام ١٩٥١[2].

تألفت هذه الوزارة من حسن الحكيم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية وفيضي الأتاسي وزيراً للخارجية وفتح الله أسيون وزيراً للصحة وشاكر العاص وزيرا للاقتصاد الوطني واللواء فوزي سلو وزيرا للدفاع الوطني ورشاد برمادا وزيراً للداخلية وحامد الخوجة وزيرا للأشغال العامة والمواصلات وعبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف وعبد العزيز حسن وزيراً للعدل ومحمد المبارك وزيراً للزراعة[3].

ابتدأت وزارة حسن حكيم أول أعمالها بمجموعة من القرارات التي عالجت من خلالها العديد من القضايا، مثل مشكلة

---

(١) إبراهيم علي درويش المصدر السابق، ص٣٧ - ٣٨.

(٢) حسن الحكيم، المصدر السابق، ج٢، ص٢١٥.

(٣) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ٢٠٠٠/٦/٢٦.

الإضرابات التي كانت تتكرر من حين لآخر، وذلك عن طريق تشريع قانون يضمن حقوق العمال والموظفين، وحلت مشكلة الموازنة التي كانت إحدى المشاكل المستعصية، عندما سدت العجز بضغط النفقات وإقرار مبدأ الضرائب التصاعدية، ومع ذلك فقد اضطرت الوزارة إلى الاستقالة بعد تخلي اثنين من الوزراء عن مناصبهم الوزارية، واستقالة في العاشر من تشرين الأول عام ١٩٥١[١].

أدت استقالة حسن الحكيم إلى نشوء أزمة حكومية جديدة، استمرت ثمانية عشر يوماً، برئاسة معروف الدواليبي[٢]، الذي قرر تأليفها من أعضاء حزب الشعب واثنين من المستقلين وواحد من الجبهة الإسلامية، واحتفظ معروف الدواليبي برئاسة الوزارة إلى جانب وزارة الدفاع[٣].

---

(١) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٢) من مواليد حلب عام ١٩١٨، وهو أحد أقطاب حزب الشعب، وحاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة باريس، وتقلد عددا من المناصب الوزارية، وعضوية المجالس النيابية السورية. ينظر: إبراهيم علي درويش، المصدر السابق، ص٣٩.

(٣) تشكلت الوزارة من معروف الدواليبي للرئاسة والدفاع وشاكر العاصي للخارجية ومحمد الشواف للصحة والإسعاف العام وهاني السباعي للمعارف وجورج شهلوب للأشغال العامة وأحمد منير للداخلية ومنير الحلاني للعدل وعبد الرحمن العظم للمالية. ينظر: حسن الحكيم، المصدر السابق، ج٢، ص٢١٦.

عد تشكيل هذه الوزارة تحدياً للجيش؛ لأن معروف الدواليبي حاول تقليل هيمنة المؤسسة العسكرية على شؤون الوزارات السورية المتعاقبة، ورأى أن أفضل وسيلة لذلك هو تعيين أحد المدنيين وزيراً للدفاع بدلاً من أن يستوزرها أحد العسكريين، ولكن ضباط الجيش الكبار وعلى رأسهم أديب الشيشكلي رفضوا ذلك، مما أدى إلى اعتذار معروف الدواليبي عن الاستمرار في عمله، فأدى ذلك إلى حدوث أزمة وزارية، لم تحسم إلاّ بعد إرسال هاشم الأتاسي إلى معروف الدواليبي مرة أخرى، وتكليفه بتشكي لوزارة جديدة، وبالفعل شكل الدواليبي وزارته من دون الرجوع إلى أديب الشيشكلي، وأعلن أن هذه الوزارة (ستسن تشريعاً يمنع الجيش من ممارسة الهيمنة على الحياة السياسية للبلاد)[1]. فعد أديب الشيشكلي ما قام به الدواليبي تحدياً له، وتهميشاً لدور المؤسسة العسكرية، فقام باعتقال معروف الدواليبي وأعضاء وزارته، وأودعهم في سجن المزّة العسكري. وهكذا لم تدم هذه الوزارة أكثر من أربع وعشرين ساعة. فمهد ذلك كله لكي يتولى أديب الشيشكلي المهام الحكومية، بعد أن قدم رئيس الجمهورية استقالته في الثاني من كانون الأول عام ١٩٥١، وسافر إلى مسقط رأسه (حمص)، لتبدأ مرحلة جديدة في حياة سورية، عرفت بمرحلة انقلاب أديب الشيشكلي الثاني[2].

---

(١) جوردن هـ. توري، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٢) باتريك سيل، المصدر السابق، ص١٥٧؛ إبراهيم علي درويش، المصدر السابق، ص٤٠

التطورات السياسية التي شهدتها سورية عقب الانقلاب الثاني للشيشكلي

ترتب على انقلاب الشيشكلي الثاني جملة تطورات سياسية شهدتها سورية، تفرد من خلالها قائد الانقلاب بالحكم، فقد أصدر أديب الشيشكلي في الثاني من كانون الأول ١٩٥١ أمراً عسكريا، يخوله بممارسة صلاحيات ومهام رئيس الدولة وحل مجلس النواب اعتبارا من الثاني من كانون الأول عام ١٩٥١[1]، وبرر الشيشكلي إجراءاته هذه من خلال البيان الذي أذاعته ونشرته وسائل الإعلام المختلفة، بأن ذلك يعود إلى ما مرت به البلاد منذ الرابع عشر من آب ١٩٤٩، واستنكر فيه سيطرة الفئة السياسية الحاكمة، ووصفها بعدم أدائها لواجبها، وأنها قامت بتحريف الدستور، وقلب الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي، وسعيها للتقليل من شأن الجيش من خلال فصل قيادة الدرك (شرطة الأرياف) عن الجيش وربطها بوزارة الداخلية، ومطالبتها المستمرة بتنصيب وزير دفاع مدني[2]، كما طلب في بيانه العسكري الثاني من الأمناء العامين وكلاء الوزارات في كل وزارة، أن يتولى كل منهم سلطة الوزير؛ لتسيير أمور وزارته، فضلا عن وظيفته لحين عودة الحياة النيابية للبلاد، وأعلن الشيشكلي في البيان نفسه عن تسمية الزعيم فوزي سلو رئيساً لمجلس الوزراء ووزيرا للدفاع[3].

---

(١) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص٢٨.

(٢) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ٢٠٠٠/٤/٣٠.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٤، كتاب من المفوضية

أعلن رئيس الوزراء الجديد أن السياسة الخارجية السورية ستحافظ على الإخاء والوفاق مع الأقطار العربية، والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية، وأن علاقة سورية بالدول الأجنبية ستستمر على وفق ميثاق الأمم المتحدة، وأكد سلو على أهمية العلاقة مع مصر بشكل خاص، والسعي لتعزيزها، فضلا عن سن عدد من القوانين التي تخص الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات وضريبة الدخل وملاك الشرطة والأمن[1]. وفي الثامن من حزيران عام ١٩٥٢ تألفت وزارة جديدة، شارك فيها أديب الشيشكلي بمنصب نائب رئيس الوزراء، مع احتفاظه بمهام رئيس الأركان العامة للجيش، وشكلت هذه المشاركة أول ظهور علني على المسرح السياسي لأديب الشيشكلي، فشرع الشيشكلي في بناء جهاز سياسي وتنظيم حزب جديد، يؤمن له قاعدة شعبية واسعة، على وفق صيغة الحزب الواحد؛ لسد الفراغ السياسي الذي نجم عن حله للأحزاب، فأصبحت حركة التحرير العربي حزبه الوحيد والأساسي[2].

حاول أديب الشيشكلي إسباغ الصفة القانونية والشرعية على

الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥١/١٢/٣، الوثيقة رقم ٣٦.

(١) "القبس" (صحيفة)، دمشق، ٧ كانون الأول ١٩٥١.

(٢) للتفصيل عن حركة التحرير يراجع: حركة التحرير العربي، خطب العقيد أديب الشيشكلي، دمشق، د. ت؛ نجاح محمد، المصدر السابق، ج١، ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

تسنمه السلطة وتعبيد طريقه نحوها، فمهد لإصدار دستور جديد، يجري الاستفتاء عليه بانتخابات رئيس الجمهورية؛ لكي يصبح أديب الشيشكلي رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء في آن واحد، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وعد هذا النظام الأول من نوعه في الأقطار العربية[1]. وفي العاشر من تموز ١٩٥٣ جرى الاستفتاء على الدستور الجديد، وانتخاب رئيس الجمهورية في وقت واحد، وأعلنت الحكومة نتائج الاستفتاء بفوز أديب الشيشكلي بأكثرية ساحقة، بلغت نسبتها ٩٩,٧٪[2]. وبموجب ذلك استقالت وزارة فوزي سلو الذي أحيل على التقاعد بعد ترفيعه إلى رتبة لواء، وأصبح الشيشكلي رئيسا للوزراء في التاسع عشر من تموز عام ١٩٥٣.

أعلن الشيشكلي أسماء وزارته، وكان معظم أعضائها من رجال الأعمال والملاكين والمحامين، وعدت هذه الوزارة وزارة فنيين، وتألفت من أحد عشر وزيرا[3].

١- الزعيم أديب الشيشكلي - رئيساً للوزراء.

٢- خليل مردم - وزيراً للخارجية.

---

(١) محمد حرب فرزات، الحياة السياسية في سورية، بيروت ١٩٥٥، ص٢٧٠.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٦، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٣/٧/١٣، وثيقة رقم ٧٧.

(٣) "اليقظة" (صحيفة)، بغداد، ٢٠ تموز ١٩٥٣.

٣- العميد رفعت خانكان - وزيراً للدفاع.

٤- عبد الرحمن هنيدي - وزيراً للزراعة.

٥- نوري الابيشي - وزيراً للداخلية.

٦- أنور إبراهيم - وزيراً للمعارف.

٧- عون الله الجابري - وزيراً للاقتصاد الوطني.

٨- جورج شاهين - وزيراً للمالية.

٩- فتح الله آسيون - وزيراً للاشغال العامة.

١٠- نظمي القباني - وزيراً للصحة.

١١- أسعد محاسن - وزيراً للعدل.

وقد أصدرت الحكومة عددا من المراسيم التشريعية لتنظيم أجهزة الدولة وإصدار قانون الانتخابات الجديد، الذي بموجبه تم انتخاب المجلس النيابي الجديد في التاسع من تشرين الأول ١٩٥٣، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن حصول حركة التحرر العربي على ستين مقعدا من أصل ٨٢ مقعدا، أما الحزب القومي السوري فلم يحصل إلاّ على مقعد واحد، وتوزعت المقاعد الباقية بين نواب العشائر والمستقلين[1].

ولدت سياسة أديب الشيشكلي العامة استياء بين صفوف السوريين، لا سيما بين أحزاب المعارضة التي استطاعت تعبئة الرأي العام السوري ضد نظام أديب الشيشكلي، ونجح في ذلك نجاحا كبيرا، فحصلت مصادمات وإضرابات امتدت إلى معظم المدن

---

(١) غسان محمد رشاد، المصدر السابق، ٢٠٠٠/٤/٣٠.

السورية، حتى أصبح الوضع السياسي مهيئا لمرحة جديدة شهدتها سورية في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٥٤ إثر سقوط نظام أديب الشيشكلي وقيام نظام جديد على أنقاضه[١].

موقف الحزب الوطني من انقلاب أديب الشيشكلي

كان الحزب الوطني عند قيام انقلاب أديب الشيشكلي منقسما إلى جناحين، مثل الجناح الأول شكري القوتلي الأب الروحي للحزب، الذي كان مقيما في الإسكندرية، ورحب بالانقلاب وأيده تأييدا شكليا، وحاول شكري القوتلي الاتصال بمسؤولي السفارة البريطانية في القاهرة؛ لمعرفة ردة فعلهم فيما لو عاد للسلطة في سوريا[٢]. أما الجناح الثاني فقد مثله صبري العسلي الذي كان يؤيد عملية الاتحاد بين سورية والعراق، ويرغب في أن يتحقق ذلك، فكان من الطبيعي والحال هذه أن يقابل هذا الجناح انقلاب أديب الشيشكلي بوجوم كبير[٣].

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٤، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥١/١١/٢٩، الوثيقة رقم ٣٨؛

Confidential US state department Iraq 1950–1954 internal affairs amicro film project of university publication of America Fil 14 Tel No .30 From Damasscus To Sarefary of State 29 November, 1951, p. 667

(٢) أندرو راتمل، المصدر السابق، ص٩٥.

(٣) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص١٠٧.

ولغرض توحيد هذين الجناحين وعدم فسح المجال أمام القوى الأخرى لاستغلال ذلك، طرأ تغيير جديد على سياسة الحزب الوطني في كانون الثاني ١٩٥٠، إذ عقد الحزب مؤتمره في حمص، وأعلن فيه سحب تصريحاته الداعية لقيام الاتحاد السوري العراقي، مؤكداً حرصه على النظام الجمهوري، ووجوب علاج الصدع الموجود في الحزب من جراء الاختلاف الذي فرق بين جناح العسلي من جهة، وجناح القوتلي من جهة أخرى[١]. ولتحقيق هذا الهدف سافر وفد حزبي برئاسة صبري العسلي إلى الإسكندرية؛ لمناقشة وضع الحزب الوطني والصلح مع شكري القوتلي[٢]. وقد تم هذا الصلح مع شكري القوتلي وجميل مردم، فرأى شكري القوتلي في ذلك انتعاشاً لآماله للعودة لتسلم السلطة، وانتعش بالمقابل أيضاً المحور السعودي - المصري، من خلال ارتباط شكري القوتلي الأب الروحي للحزب، وارتباط العسلي أمين عام الحزب بدول هذا المحور العربي[٣].

وشكل الحزب الوطني مع الحزب التعاوني الاشتراكي جبهة واحدة من حزب الشعب، وانضم إليهما الحزب الجمهوري الديمقراطي، الذي تشكل في حزيران ١٩٥٠، وكان أغلب أعضائه من مؤيدي شكري القوتلي، وعد تكتل الأحزاب الثلاثة دعامة

---

(١) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢١٨.

(٢) باتريك سيل، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٣) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢١٨ - ٢١٩.

أساسية للقوتلي في دمشق، وأخذت هذه الجبهة تتبنى تدهور الأوضاع في سورية وتطالب بعودة القوتلي إلى سورية من أجل إصلاح أوضاعها[1].

وتشير بعض المصادر إلى ارتباط عناصر هذه الجبهة بالمملكة العربية السعودية، التي تعمل بدورها على عودة القوتلي إلى البلاد، وجاء الدعم السعودي المصري لشكري القوتلي وأتباعه في الداخل من قادة الحزب الوطني والحزب التعاوني الاشتراكي، والحزب الجمهوري الديمقراطي بسبب قناعة هذا المحور بأن شكري القوتلي هو الشخص الوحيد القادر على القيام بمهمتين أساسيتين: الأولى توطيد الاستقرار في سورية، والثانية هي الوقوف في وجه المشاريع الاتحادية مع الهاشميين[2].

دعا شكري القوتلي في السابع من آب ١٩٥٠ السوريين من منفاه في الإسكندرية إلى الدفاع عن استقلالهم، فأثارت هذه الدعوة مؤيدي القوتلي، الذين نظموا المظاهرات، وهاجموا حكومة حزب الشعب[3]. ووصفوا قياديي حزب الشعب بأنهم اشتراكيون في المظاهر فقط، ومن أعمالهم أنهم وزعوا الأراضي في الجزيرة على الفلاحين الفقراء الذين لا يستطيعون استثمارها؛ لأنهم لا يملكون رؤوس أموال تساعدهم على ذلك[4]. وعندما وجد الحزب الوطني أن حزب الشعب هيمن على الحياة السياسية في

---

(١) خالد العظم، المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٨.

(٢) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٣) "القبس"، ١٩ كانون الثاني ١٩٥١.

(٤) "القبس"، ٢٦ شباط ١٩٥١.

سورية، وسيطر على البرلمان وعلى الوزارات، حينذاك تحول إلى الشارع السوري، وبدأ يتحرك منذ شهر كانون الأول ١٩٤٩ لإقامة تحالف وثيق مع حزب التعاون الاشتراكي، ودعا الحزب الوطني إلى قيام اتحاد عربي وإسلامي وتأميم رؤوس الأموال[1].

شهدت مدة الانقلاب العسكري الأول لأديب الشيشكلي صراعا بين الحزب الوطني وحزب الشعب السوري، واستمر هذا الصراع على الرغم من أن كلا الحزبين انبثقا عن الكتلة الوطنية في سورية[2].

حاول أديب الشيشكلي استغلال اختلاف وجهات النظر بين الحزب الوطني وحزب الشعب، لكسب الحزب الوطني إلى جانبه، إلاّ أن الحزب الوطني لم يتعاون معه[3].

وكانت وجهة نظر الحزب الوطني تتلخص بضرورة معالجة الآثار الشاذة التي خلفها انقلاب الشيشكلي، وحل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات عامة تكفل العودة بالبلاد إلى الحكم النيابي[4]. كما أصر على إجراء استفتاء عام لانتخاب رئيس الجمهورية، واحترام كرامة المواطن السوري وحقوقه، كما دعا الحزب الوطني للعودة إلى الحياة السياسية، التي كانت عليها البلاد قبل أول انقلاب عسكري في سورية، والمناداة بعودة

(١) أندرو راثمل، المصدر السابق، ص٩٩.

(٢) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٣) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٤) ذياب عبود حسين الدليمي، المصدر السابق، ص١٠٧.

شكري القوتلي إلى الحكم، وحاول الحزب الوطني اتخاذ بعض المواقف إزاء الأحداث التي شهدتها سورية، خلال عهد أديب الشيشكلي، وكان بعضها انعكاسا للصراع بينه وبين حزب الشعب السوري، فعندما انفجرت قنبلة في السادس والعشرين من حزيران ١٩٥٠، قرب مبنى البرلمان السوري، ولم ينتج عنها ضرر يذكر، عدت بعض الأوساط السياسية السورية ذلك تحديا مفتعلا من قبل الحزب الوطني لشرعية مجلس النواب[1]. وهاجم رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب ورئيس المجلس النيابي الحزب الوطني بسبب حملات التشهير التي شنها الحزب الأخير على الجمعية التأسيسية، وقال: ((إن الحزب الوطني يتهمنا دائما بكل أنواع الجرائم، وتصفنا صحفه بأننا خونة وعملاء للمصالح الأجنبية. ولكن هل من الخيانة أن نطلب اتحادا فيدراليا أو وحدة مع بلد شقيق؟ نعم إننا نطالب باتحاد فيدرالي أو وحدة مع العراق، لقد قلنا ذلك، ونقول ذلك الآن، ولكننا تجشمنا عناء تحديد الوحدة التي نتطلع إليها، ويجب ألاّ تتخطى سيادتنا أو استقلالنا، أين يمكن لبلد صغير كبلدنا أن يجد الخلاص إن لم يجده في الوحدة. لقد اتُّهِمْنا بأننا أعداء الجمهورية، ولكن الدستور الجديد الذي تكتب مُسَوَّدَتُهُ سوف يدعم الجمهورية، وليس مستبعدا عن الحزب الوطني أن يغير اتجاهاته، فهو لن يتردد في إعطاء تأييده غير المشروط للوحدة، وقد قرر أخيراً أن من مصلحته لأن يترك هذه السياسة ونحن نترك الرأي العام ليحكم بين مواقفه

---

(١) أندرو راتمل، المصدر السابق، ص١٠٠.

ومواقفنا))[1].

وفي السابع من آب ١٩٥٠ دعا شكري القوتلي من منفاه في مصر إلى عودة الحياة النيابية، التي كانت موجودة قبل قيام حسني الزعيم بانقلابه الأول، الذي أطاح به، ودعا السوريين إلى الدفاع عن استقلالهم، الأمر الذي استغله مؤيدوه، فدعوا إلى إضراب شامل في أسواق دمشق، ونظموا المظاهرات المؤيدة له، وعقدوا اجتماعا عاما في الخامس من أيلول ١٩٥٠، وهو اليوم الذي حدده للمجلس النيابي للتصويت على الدستور، وأدان المجتمعون نظام الحكم القائم، وشجعوا قرار الجمعية التأسيسية لتحويل نفسها إلى هيئة تشريعية لمدة أربع سنوات؛ لأن الغاية من ذلك كما يعتقد الحزب الوطني هو تمديد مدة حكم حزب الشعب، وفرض هيمنته على الساحة السياسية السورية، واستمر شكري القوتلي في التأكيد على أنه هو الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يقف بوجه الهاشميين في الخارج، وبوجه العسكريين في الداخل[2].

وعلى صعيد آخر فقد ناهض الحزب الوطني مشروع الهلال الخصيب[3]، الذي كان مطروحا في تلك الفترة كما دعا الحزب

---

(١) مقتبس من: باتريك سيل، المصدر السابق، ص١٢٣، ١٣٤.

(٢) باتريك سيل، المصدر نفسه، ص١٣٤.

(٣) (Fertile Cresca): اصطلاح جغرافي سياسي، يقصد به تلك الأقطار العربية المحيطة بشمال الجزيرة العربية، وهي العراق وسورية ولبنان وفلسطين والأردن، على هيأة تمتد أطرافه بين خليجي العقبة والسويس غربا والخليج العربي شرقا. ينظر: غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية، ص٦٧-٦٨؛ هزاع المجالي، مذكراتي، بلا، ١٩٦٠، ص١٤٣-١٤٤.

الوطني إلى عدم الخيار ورفض الارتباط مع الغرب؛ لأنه هو الذي تآمر على خرق الكيان الصهيوني للأرض العربية[1]. ولكي يعزز الحزب الوطني قوته في الداخل، وجه صبري العسلي عددا من النداءات إلى شكري القوتلي وجميل مردم والسياسيين السوريين المقيمين في مصر، طالبا منهم العودة إلى سورية[2].

ووقف الحزب الوطني موقفا مضادا من الوزارات السورية التي تشكلت في عهد أديب الشيشكلي، فقد امتنع الحزب عن تأييد خالد العظمة في تأليف وزارته، وأعلن أنه لن يشترك معه فيها، كما أنه لم يشترك في أية حكومة ائتلافية لا يشترك فيها حزب البعث العربي، الذي اتخذ موقفا محايدا في بداية حكم الشيشكلي[3].

وصوت نواب الحزب الوطني ضد وزارة ناظم القدسي التي شكلت في الرابع من حزيران عام ١٩٥٠؛ لأن وزارته كانت في معظمها من حزب الشعب، إذ كان فيها خمسة وزراء من حزب الشعب ووزيران مستقلان، فضلا عن وزير الدفاع فوزي سلو، الذي وضعه أديب الشيشكلي قسرا فيها[4].

هذا وقد ذكّر الحزب الوطني الشعب السوري بالضغوط والممارسات التي مارسها حزب الشعب للسيطرة على الانتخابات

---

(١) نجاح محمد، المصدر، السابق، ص٢٢٥.

(٢) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٣) مصطفى بلاوني، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٤) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢٣٣.

الماضية في الجمعية التأسيسية[1].

وهاجم الحزب الوطني قوانين التأمين التي أصدرتها حكومة حزب الشعب في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥١، مثل قانون تأميم شركة كهرباء دمشق، وشركة كهرباء حلب، وشركة كهرباء حمص. كما عارض الحزب الوطني في السابع عشر من آذار قيام الحكومة السورية بإصدار قانون إدارة حصص التبغ والتنباك الفرنسية المعروفة باسم (الريجي)، بأنه وجد هذه التأميمات ستؤدي إلى هرب رؤوس الأموال الأجنبية وعدم دخولها لسورية بعد الآن، فضلا عن عدها مغامرة خطرة ومغامرة بالموارد الأولية[2].

وهاجم الحزب الوطني الميول الهاشمية لحكومة خالد العظم التي جاءت بعد وزارة حسن الحكيم، وحملها مسؤولية استمرار الغلاء والاحتكار، ورأى أن علاج مشكلة إضراب الموظفين لا يكون إلاّ بتخفيض الأسعار، وهاجم مشروع قانون الموظفين الذي أعدته وزارة الحكيم المستقلة؛ لمعالجة إضراب الموظفين، والذي يقضي بطرد الموظفين المضربين ومنع توظيفهم في أي عمل ولو كان عملا خاصا، كما هاجم الحزب الوطني تهاون الحكومة وخضوعها للجيش، وصرح صبري العسلي في السابع والعشرين من أيلول ١٩٥١ بأن (الدستور معطل والحكومة لا تملك أمرها)

---

(١) "القبس" ٢٨ آب ١٩٥٠.

(٢) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢٤٠.

وركز العسلي هجومه على المجلس النيابي الذي تكتل فيه الشيوعيون والإقطاعيون والاشتراكية المتقدمة والقومية المتذبذبة، فالمجلس يسوده الغموض والحيرة والتردد. والمخرج الوحيد هو حل المجلس وانتخاب الأمة لممثلي إرادتها[1].

وعندما قام أديب الشيشكلي بانقلابه الثاني، وأحكم سيطرته على الجيش عمل على ضرب الأحزاب السياسية المناوئة له ومنها الحزب الوطني، وقام بإغلاق مكاتبها وختمها بالشمع الأحمر، فتحولت هذه الأحزاب إلى العمل السري، وبدأت تتعاون فيما بينها؛ من أجل إسقاط أديب الشيشكلي، من خلال إرسالها بيانا احتجاجيا باسمها إلى أديب الشيشكلي في العشرين من حزيران عام ١٩٥٣، وقد سمى الموقعون على البيان والبالغ عددهم ٩٢ عضواً من مختلف التنظيمات السياسية، بالإضافة لبعض المستقلين، مثل سلطان باشا الأطرش قائد الثورة السورية الكبرى وغيره بـ (العاملين العرب القوميين)[2].

وقد شرح البيان الوضع الراهن، وهاجم حكم الفرد المطلق، وفقدان الحريات العامة والأمن ووضع مشروع دستور البلاد الجديد من قبل لجنة موظفين، بدلا من وضعه من قبل جمعية تأسيسية. ودعا البيان الشيشكلي إلى أن (يعيد للأمة حقها في الحرية والسيادة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بعودة الأوضاع الشرعية

---

(١) "القبس" ٢٨ أيلول ١٩٥١.

(٢) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢٦٠.

الصحيحة)[1].

لقد أهمل الشيشكلي البيان، واستمر في محاولاته لعملية المصالحة بينه وبين قياديي كل التنظيمات السياسية المعارضة على انفراد. وفي السابع عشر من أيلول عقد الحزب الوطني مع بقية الأحزاب وبعض المستقلين مؤتمراً في مدينة حمص، تضمنت مقرراته ضرورة تشكيل الجبهة الوطنية والعمل على تحقيق النقاط الآتية:

١- إطلاق الحريات العامة وضمانها.

٢- عدم الاعتراف إلا بالحكم الديمقراطي وما يصدر عنه.

٣- حماية الاستقلال من المؤامرات الداخلية والخارجية.

٤- الجيش ملك الأمة، عليها واجب تقويته وإعداده لمهمته المقدسة في الدفاع عن البلاد[2].

وتصاعدت النقمة الجماهيرية ضد نظام أديب الشيشكلي عندما قامت سلطاته باعتقال قادة المعارضة في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٥٣، وكان أديب الشيشكلي يعتقد بأن اعتقال المعارضين السياسيين لحكمه من شأنه أن يكتم الأفواه ويكسبه الجولة، إلا أن ذلك لم يتحقق له؛ لأن تطورات الأحداث

---

(١) نجاح محمد، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٦، كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٥٣/٧/٤، الوثيقة رقم ٩٥.

والعصيان العسكري الذي شهدته حامية حلب في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٥٤ أدى إلى ترك أديب الشيشكلي لسورية، ومغادرتها إلى بيروت، وبعد وصوله هناك أذيع كتاب استقالته الذي جاء فيه (رغبة مني في تجنب سفك دماء الشعب الذي أحبه والجيش الذي ضحيت بكل غال من أجله والأمة العربية التي حاولت خدمتها بإخلاص صادق أتقدم باستقالتي من رئاسة الجمهورية إلى السوري)[1].

وهكذا أسهم الحزب الوطني في إسقاط أديب الشيشكلي عن طريق تأليفه جبهة معارضة له مع بقية الأحزاب السورية، وبالتنسيق مع العراق الذي أسهم بدور كبير في إزاحة أديب الشيشكلي عن الحكم[2].

---

(١) يراجع: هاني الخير، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢) عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠- ١٩٥٨، بيروت، ١٩٧٢، ص٥٠٨–٥٠٩؛ وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا، محكمة الشعب، ج١، بغداد، ١٩٥٩، ص٢٧٣.

المبحث السادس

الموقف السوري

من حلف بغداد ١٩٥٥

تمكنت تركيا من عقد حلف مع باكستان في الثاني من نيسان ١٩٥٤، تتبعها محاولات لتعزيز التقارب مع العراق، وقد توجت المحاولات التركية وبتأثير من بريطانيا على نوري السعيد على تأسيس حلف بغداد عام ١٩٥٥[١].

وحتى يتحقيق لتركيا وحلفائها الغربيين اهدافهم بادخال الاقطار العربية الأخرى في سياسة الاحلاف، مارست تركيا ضغوطا شديدة على هذه الاقطار ومنهاسورية، التي زارها عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤ في مسعى لضم سوريا للتحالف العراقي - التركي المزمع عقده حينذاك لكنها جوبهت بالرفض، وكان رئيس الوزراء فارس الخوري قد سأل رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس عن امكانية حل مشكلة الاسكندرونه؟ فأجاب الاخير بحزم وغضب احذرك أن لا تلعب بالنار[٢] وبعد انهاء المحادثات العراقية - التركية في العاصمة العراقية، قام رئيس الوزراء التركي والوفد المرافق له

---

(١) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٤١٠٢/٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الميثاق العراقي - التركي، الوثيقة رقم ١٢، ص١٥.

(٢) يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣- ١٩٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٠.

بزيارة دمشق بناء على دعوة الحكومة السورية بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥م، وصرّح فيضي الاتاسي وزير الخارجية السوري أمام مجلس النواب أن الدوافع من وراء هذه الدعوة، هي أقامة صلات بين الطرفين على أساس حسن التفاهم الذي هو رهن بالموقف التركي من قضية فلسطين وسائر القضايا العربية في المحافل الدولية[١]، وفي الوقت نفسه سارت المظاهرات الشعبية في المدن السورية استنكاراً لزيارة الوفد التركي إلى دمشق، وهاجمت أي تقارب او تعاون سوري مع تركيا[٢]، وسقطت اعداد من الجرحى في دمشق وحلب، وغادر الوفد التركي دمشق إلى بيروت، حيث وجد هناك تأييداً معنوياً فقط لسياسة التعاون العراقي التركي[٣].

وفي هذه الفترة هاجت مصر ضد سياسة الاحلاف مع الغرب، وجندت كل طاقاتها لمجابهة النهج العراقي، ودعت الحكومة المصرية إلى اجتماع لرؤوساء الحكومات ووزراء الخارجية العرب بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ في القاهرة من أجل بحث حلف بغداد المزمع عقده، وشارك في هذا الاجتماع الاردن ولبنان وسورية والسعودية ومصر وبعد بضعة أيام شارك فاضل الجمالي كممثل

---

(١) عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الاردنية- السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، منشورات لجنة تاريخ الاردن، عمان، ١٩٩٦، ص٢٠٢.

(٢) الزمان، بغداد، ١٩٥٥/١/١٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، بيروت ١٩٨٢، ص٢٢١.

(٣) "الزمان" (جريدة) بغداد ١٩٥٥/١/١٧.

عن الحكومة العراقية، وكان عبد الناصر يهدف من ذلك إلى تحقيق الامور التالية:

١- إبعاد الدول العربية عن المشاركة في الحلف.

٢- دعم سياسة عدم الانحياز لأي من المعسكرين.

٣- عزل العراق داخل المحيط العربي.

٤- لانفراد بتزعم البلاد العربية.

وتمثل الوفد السوري بفارس الخوري رئيس الوزراء وفيضي الاتاسي وزير الخارجية اللذين أكدا أن سورية لا تفكر في الانضمام إلى الحلف العراقي- التركي[1].

وعلى المستوى الشعبي في سورية تبلورت صيغة لقاء مشترك بين بعض الاحزاب السياسية في مقارعة سياسة الاحلاف الغربية.

وقد صرح صبري العسلي بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٥٥ أمام مجلس الشعب عن نهج حكومته الذي يرفض سياسة الاحلاف، ويحصر التعامل مع الغرب فقط في أطار ميثاق الأمم المتحدة[2].

وبعد عقد الميثاق بيومين ٢٦ شباط ١٩٥٥ وصل إلى دمشق وزير الارشاد المصري صلاح سالم[3]، وتم عقد لقاء رسمي بين صبري العسلي ووزير خارجية خالد العظم عن الجانب السوري وبين صلاح

---

(1) M. Khalil: The Arab states and the Arab League. A Documentary Record. Vol. I, II. Beirut 1962. Vol. I. p. 4–7.

(٢) مجلة الابحاث، العدد ١٩٤٩/٥/١٥، ص١٩٣.

(٣) صحيفة الحوادث، ٢٠ حزيران ١٩٥٦، وعلق الرئيس جمال عبد الناصر على محاولة بريطانيا ضم الاردن إلى الميثاق بأنها ارادت أن تنقله من جيبها الايسر الى جيبها الأيمن، ينظر صحيفة الشعب، ٢٨ كانون الأول ١٩٥٥.

سالم ومحمود رياض عن الجانب المصري بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٥، ووضع هذا الاجتماع أسس التعاون للتصدي لسياسة حلف بغداد، ومن أجل كسب أعوان لهذه السياسة سافر وفد مشترك من الطرفين بتاريخ ٣ اذار إلى عمان ومنها إلى الرياض ثم بيروت[١].

واعراب الوفد المصري السوري المشترك بعد اجتماعه بالقيادة الاردنية عن ارتياحه للموقف الاردني المترتب في اتخاذ أي موقف محدد، وكذلك ساد الشعور بأن القيادة الأردنية رحبّت بالتقارب المصري السوري الجديد[٢].

ونتيجة للضغوطات الموجهة على سورية من العراق وتركيا والولايات المتحدة، بعد اعلان حلف بغداد، اتجهت سوريا إلى القاهرة، معلنه اتباع سياسة خارجية موحدة، رافضة التكتلات الغربية كافة[٣]، وهذا ما جعلها تفقد مصادر تمويلها التسليحي العسكري، الأمر الذي دفع بها وبمصر إلى الاتجاه نحو الكتلة الشرقية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، للحصول منه على المساعدات العسكرية والاقتصاديه والدعم السياسي.

أن ذلك دفع برئيس الوزراء التركي عدنان مندريس إلى إتهام

---

(١) ينظر: تصريح خالد العظم وزير الخارجية السوري وفتحي رضوان وزير المواصلات المصري في (جريدة الزمان) بغداد ١٩٥٥/٣/٧؛ خالد العظم، مذكرات، ج٢، بيروت، ١٩٧٢، ص٣٩٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤- ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٥٢.

مصر في الخامس من اذار ١٥٥ بأجبار سوريا على توقيع اتفاق يهدف لاقامة حلف دفاعي عربي حصراً، دون أي ارتباط مع القوى الغربية، كما أنه اكد لسورية مرة ثانية بأن تركيا لن تدعم العراق في تحقيق مشروعها المسمى الهلال الخصيب، وصرح أن لتركيا رغبة خاصة قوية باحترام دقيق لاستقلال جارتنا سوريا، وعبر عن قلقه حيال اشتراك سوريا في (موقف زعماء مصر غير المناسب والعدائي احياناً).

وفي السادس من اذار ١٩٥٥ اعلنت القاهرة ودمشق البيان الختامي والمشترك بينهما وقد اكد ما يلي:

أ- عدم الانضمام إلى حلف بغداد أو أي احلاف أخرى.

ب - تأسيس منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي على الاسس التالية.

١- الالتزام بالاشتراك في صد اي عدوان يقع على أي دولة عربية.

٢- انشاء قيادة عسكرية مشتركة ذات مقر رئيسي تكون مهمتهما الاشراف على القوات العربية التي تقدمها كل دولة عضو، وتهتم بتسليحها وتوزيعها وتنسيق الصناعات والمواصلات الحربية.

٣ - عدم قيام أي طرف عربي عضو بعقد اتفاقيات دولية عسكرية أو سياسية دون موافقة بقية الاعضاء على طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية وذلك بتبني الخطوات التالية: بانشاء مصرف عربي لاصدار النقد وتطوير نظام التبادل

التجاري المعمول به، وتشجيع قيام شركات عربية مساهمة مشتركة في مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات وتأليف مجلس اقتصادي عربي للاشراف على السياسة والاقتصاد.

جـ- الاتصال بالحكومات العربية، وعرض هذا البيان عليها ودعوتها للمساهمة فيه من خلال عقد مؤتمر لرؤوساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد ورؤساء الأركان العامة للجيوش[1].

ومما يدعو إلى الاستغراب في هذا السياق أن الملك سعود بن عبد العزيز وافق على نصوص هذا البيان[2].

ورغم توقيع بلاده أتفاقية مع الحكومة الأمريكية بشأن فتح الأخيرة تسهيلات عسكرية في أراضيها[3].

وبين السادس والحادي عشر من آذار ١٩٥٥ اجتمع في القاهرة

---

(١) جريدة الزمان، بغداد ١٩٥٥/٣/٧؛ مجلة الابحاث العدد ١٩٥٥/٥/١٥ ص٢٩٦؛ خالد العظم، المصدر السابق،ج٢، ص٣٩٠؛

T, Gordon: Syrian Politics and the Military 1954–1958 Ohio, 1964. p. 122.

(٢) جهاد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١- ١٩٥٨، البصرة ١٩٨٠ ص٢٨٠.

(٣) انظر نص الاتفاقية السعودية - الامريكية المعروفة باتفاقية مطار الظهران المعقودة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٥١، في جريدة الزمان العراقية بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٥، وقد أرتأت الحكومة العراقية أعلان نص الاتفاقية لفضح الادعاءات السعودية، بأنها تحارب سياسة الاحلاف وتقديم التسهيلات للدول الاجنبية في المنطقة العربية.

الرئيس جمال عبد الناصر بالرئيس السوري شكري القوتلي والملك سعود بن عبد العزيز لوضع أسس حلف بين أقطارهم[1].

وقد تمخضت المباحثات عن وضع مسودة حلف ثلاثي في ١٩ آذار ١٩٥٥ لكن لم يتوصل الاطراف إلى اتفاق نهائي[2].

ولتحصين الموقف السياسي السوري داخلياً ساهم العقيد عدنان المالكي بتطهير الجيش من العناصر الموالية للنهج الغربي، وهم الذين اظهروا تعاطفاً مع حلف بغداد، وكان من بينهم عناصر الحزب القومي السوري مثل غسان جديد مما خلّف حقداً أدى إلى اغتياله بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٥٥ على مدرج ملعب دمشق[3].

ويمكننا تلخيص اهم الدوافع السورية لرفض الانضمام لحلف بغداد بما يأتي:

أ- الشعور الجماهيري المعارض لسياسة الاستعمار الغربية من خلال مواقفها التقليدية في محاربة الطموح والتطلع العربي إلى الوحدة والاستقلال وكذلك لدعمها الكيان الصهيوني في أقتطاع فلسطين من الجسد العربي.

ب- استمرارية دعم الدول الغربية للكيان الصهيوني عسكرياً واقتصاديا وسياسياً مما يشكل خطراً

---

(١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٧.

(٢) باتريك سيل، الصراع على سورية (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨)، دمشق، ١٩٦٨، ص٢٩٤.

(3) P. Seale: The struggle for Syria. A study of post war Arab Politics 1958, London 1965, p. 180.

استراتيجيا على أمن العرب وسوريا بالذات.

جـ- فرض الدول الغربية الحظر على امداد وبيع الدول العربية الاسلحة من أجل إبقاء ميزان القوى العسكري لصالح الكيان الصهيوني حفظاً على مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة.

د- عدم الانسجام بين سورية وتركيا الطرف المهم ايضاً في حلف بغداد وذلك بسبب الأطماع التركية في سورية وأقتطاع لواء الاسكندرونة.

هـ- دور الاحزاب السياسية في حشد الجماهير السورية ضد سياسة الاحلاف واستعداد الجماهير الواضح للنضال من أجل المبادئ الاخلاقية.

و- نمو الروح القومية فيما سلكته السياسة المصرية والسعودية لتدعيم الموقف السوري.

ز- بروز الدور السوفياتي الفاعل إيجابياً في المنطقة كبديل من أجل التخلص من الاستعمار والهيمنة الغربية[1].

وقد تعرضت سوريا منذ أن أعلن قيام الحلف رسمياً في شباط ١٩٥٥ إلى ضغط شديد ومستمر كان الغرض منه حملها على الانضمام إليه، ويعود سبب توجه دول حلف بغداد إلى سوريا بالذات إلى ادراك هذه الدول، أن نجاح الحلف أو فشله يتوقفان إلى حد كبير على موقف سورية منه، فاذا انضمت سورية إليه فان انضمام

---

(١) باتريك سيل، المصدر السابق، ص٢٩٦.

الاردن ولبنان يصبح متيسراً فيتحقق بذلك الغرض من الحلف وهو تشكيل طوق جديد يدعم طوق تركيا وإيران وباكستان المقام عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي.

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥ عقدت مصر وسورية (ميثاقاً للدفاع المشترك) وبعد أسبوع من هذا التاريخ عقدت المملكة العربية السعودية ميثاقاً مماثلاً مع مصر[1]، كما أن اذاعتي القاهرة ودمشق شنتا حملة عنيفة على ميثاق بغداد[2].

ومهما يكن من أمر فأن ميثاق بغداد يعد خطوة مهمة في الستراتيجية الغربية ازاء منطقة الشرق الاوسط، والقائمة على ربط اقطاره باحلاف تخدم المصالح الغربية في اطار جماعي من جهة وتؤمن مواجهة الحركات المناهضة لحكومات الدول المنظمة إلى الميثاق من جهة أخرى[3].

---

(١) علي المحافظة، العلاقات الاردنية ـ البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١ـ١٩٥٧، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٢٧؛ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ط١، القاهرة ١٩٨٦، ص٣٧١.

(2) Callman Waldemar J., Iraq under General Nuri (My Recollections of Nurial– Said, 1954–1958), Bultimore, 1964, p. 157.

(٣) باتريك سيل، المصدر السابق، ص١٨٦.

اشتداد الأزمة مع الولايات المتحدة

وتتمثل أسباب اهتمام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في تغيير النظام في سوريا إلى.

١- توسيع حلف بغداد بحيث يشمل دولا عربية أخرى، أما لماذا اتجهت المساعي للضغط على سوريا بالذات فذلك عائد لادراك دول الخلف أن نجاح الحلف أو فشله يتوقفان إلى حد كبير على موقف سورية منه.

٢- ضرب الاتجاه القومي في سورية والداعم لموقف مصر، فقد اتجهت سورية بعد قيام حلف بغداد نحو القاهرة واتحدت معها لمقاومة الحلف العراقي التركي، وجميع الاحلاف العسكرية، وعقد الطرفان في تشرين الأول ١٩٥٥ معاهدة دفاع مشترك بينهما واتفقا على سياسة خارجية موحدة تجاه سياسة الاحلاف[١].

ويؤكد هذا الاتجاه المحاولات المستمرة من قبل الادارة الأمريكية لعزل حكومة جمال عبد الناصر عن بقية الاقطار العربية، وعلى أثر موقف سورية، الحاسم، أعلن الاتحاد السوفيتي تأييدة التام لسورية[٢]

---

(١) غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤١- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧١، ص٢٨٨.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣- ١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١، ص٢٤٨.

فقد أعلن وزير خارجيتها مولوتوف تأييد بلاده لسورية[1].

عندما أعلم سفير سورية في موسكو فريد زين الدين قائلاً له: (يؤيد الاتحاد السوفيتي موقف سورية ويرغب في تقديم جميع أنواع المساعدات إليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها)[2].

٣- الاتجاه الاستقلالي في سياسة سورية الخارجية، فقد حاولت الاقتداء بمصر وعقدت اتفاقاً لشراء السلاح من تشيكوسلوفاكيا بشكل سري عام ١٩٥٥[3].

تعرضت سورية لاشكال ومواقف وضغوط وتهديدات مختلفة مقترنة بالضغوط والتهديدات البريطانية الامريكية، إذ فرض عليها الحصار واخذت الطائرات الاسرائيلية تشن الغارات على حدودها وتحشد تركيا قواتها على الحدود السورية كل ذلك من أجل ارغامها على الانضمام مع الحلف[4].

وعلى الرغم من كل ذلك فان هذه الضغوط والتهديدات بدلاً من أن ترغم سورية على الرضوخ فأنها دفعتها إلى أثبات موقفها[5]

---

(١) يوسف ابراهيم الجهماني وسالار يوسف، تركيا وسوريا، دمشق ١٩٩٩، ص٤٥.

(٢) بسام العسلي، الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، دمشق، ١٩٩٩، ص٤٤٧.

(٣) وزارة الخارجية، تقرير عن تطورات السياسة الخارجية الأمريكية، من السفارة الملكية العراقية في واشنطن برقم س/٢٠٩/٤/١ في ٣٠/ ٤/ ١٩٥٧ إلى وزارة الخارجية العراقية.

(٤) اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي، دار التقدم، ١٩٧٨، ص٤١.

(٥) ابراهيم سعيد البيضاني، المصدر السابق، ص١٥٤.

وكشفت صحيفة أخبار اليوم (القاهرية) الصادرة بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٥٥ عن تعهدات الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم المساعدات العسكرية لسورية والسعودية ومصر إذا وافقت على الانضمام إلى الحلف[1].

وبمناسبة مرور عام على توقيع الحلف العراقي- التركي شنت صحف الرأي العام والنصر وبردى والفيحاء وصوت العرب السورية هجوماً على الحلف، وكشفت اهدافه ومراميه في مقالات افتتاحية وصفقة بأنه تراجع باستقلال العراق وسيادته وأنه مؤامرة بريطانية أمريكية تستهدف ربط الاقطار العربية بالسياسة الغربية[2].

---

(١) د.ك.و، الملف ٣١١/٢٦٨٠ تقرير السفارة العراقية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٨.

(٢) د.ك.و، الملف ٣١١/٢٦٦١ تقرير السفارة العراقية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢.

مصادر الكتاب

أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة/تقارير وزارة الخارجية.

أ- دار الكتب والوثائق

١. د. ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٩٥٢ مذكرة من القنصلية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤١/٨/١١ الوثيقة رقم ٦٤، ص١٨٧.

٢. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي التسلسل ٣١١/٤١٠٢ تقارير المفوضية العراقية في عمان، الميثاق العراقي- التركي الوثيقة رقم ١٢.

٣. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٩١٩ كتاب وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٤٦/١٠/٣

الوثيقة ١٢.

٤. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٤٩١٩ كتاب وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٤٦/٣/١٠، الوثيقة ١٢.

٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٢، كتاب من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٢/٢٠، الوثيقة رقم ٧١.

٦. د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠ تقرير من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي، في ١٩٤٩/٤/٢٦، الوثيقة رقم ٨٩، ص٩٣.

٧. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠ برقية من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٥/٣١، الوثيقة رقم ٢٨، ص٣٠.

٨. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠، تقرير من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٩، الوثيقة رقم ٥٦ .

٩. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، تقرير من القنصلية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٢، الوثيقة رقم ٨٠، ص٤٠ .

١٠. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٠، تقرير من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ٦ آب ١٩٤٩، الوثيقة رقم ٦٣.

١١. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، تسلسل ٣١١/٢٦٥١، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في بيروت إلى وزارة

الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٨/١٥، الوثيقة رقم ١٩.

١٢. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥١، كتاب من المفوضية العراقية في باريس إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٨/٢٧، الوثيقة رقم ١٦.

١٣. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٩/١٤، الوثيقة رقم ٤.

١٤. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل نفسه، كتاب من المفوضية الملكية العراقية إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/٩/١٥، الوثيقة رقم ٥.

١٥. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، تسلسل ٣١١/٢٦٥١، كتاب من القنصلية الملكية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية في ١٩٤٩/١٠/٨، الوثيقة رقم ١٠٧.

١٦. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٢، كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٩/١٢/٩، الوثيقة رقم ٢٣.

١٧. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٤، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥١/١١/٢٩، الوثيقة رقم ٣٨.

١٨. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٤، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة

الخارجية العراقية في ١٩٥١/١٢/٣، الوثيقة رقم ٣٦.

١٩. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٦، كتاب من وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان الملكي في ١٩٥٣/٧/٤، الوثيقة رقم ٩٥.

٢٠. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٢٦٥٦، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٥٣/٧/١٣، وثيقة رقم ٧٧.

٢١. د.ك.و، الملف ٣١١/٢٦٨٠ تقرير السفارة العراقية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٨.

٢٢. د.ك.و، الملف ٣١١/٢٦٦١ تقرير السفارة العراقية بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢.

ب- وثائق وزارة الخارجية

١.وزارة الخارجية، ملف د/٤٠٦/٤٠٦/٦٠٠ لعام ١٩٤٥ كتاب المفوضية في دمشق رقم ٢٧٦/٦/٦ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٤.

٢.وزارة الخارجية، كتاب مدير الدعاية رقم ١١٦٨، بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤.

٣.وزارة الخارجية، رسالة الخارجية رقم د، ٤٠٦، ٤٠٦، ٦٠٠ وكتاب مدير الدعاية رقم ١١٦٩، ١٩٤٥/٥/١٤.

٤.المركز القومي، قرارات مجلس الوزراء العراقي، ملف، ج، ١٩٤٦/١/٢ وثيقة رقم ٧.

٥.وزارة الخارجية، ملف د/٣٠٦/٦٠٠ لعام ١٩٤٥ كتاب

المفوضية في دمشق رقم ٦٨/٢/٧ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٢.
٦.وزارة الخارجية، تقرير عن تطورات السياسة الخارجية الأمريكية، من السفارة الملكية العراقية في واشنطن برقم س/١/٤/٢٠٩ في ١٩٥٧/٤/٣٠ إلى وزارة الخارجية العراقية.

ثانياً: الوثائق الأمريكية غير المنشورة:

1. Confidential US state department Iraq 1950–1954 internal affairs amicro film projct of university puplicatiom of America.
2. Fil 2, tel., no: 1397, from: Caffcry, Paris, to: the secretary of state 5 April, 1949.
3. Fil 14 Tel: No. 30 From Damasscus To Sarefary of State 29 Novemper 1951.
4. Fil 2, op. cit, tel., no: 261, from: keely, damascus to the sec ofs, april 8, 1949.
5. Fil 6, tel. no: 108, from keely, damascus, to: the secretary of state 8 april 1949.
6. Fil 6, op. cit, tel, no: 221 from keely, damascus, to: the secretary of state 12 april 1949.
7. Fil 3, tel, no, 3242, from bouglas, london, to the secretary of stateate, AUG. 16, 1949. Fil 3, op. cit, Tel, no: 46, from Harrison, damascuse, to secretary of state, aug. 14/1949.
8. Fil 6, tel. no: 587 cairo, To. Secretary of state, 17 June 1949.

ثالثا: الوثائق الفرنسية

1. Haut commissariat- de Republique franceais- en Syrie-et Le Liban- En 1922 Paris 1922.

2. M.E. A. Rapporta la (S. d. N) de Lannee 1936.
3. Societe des nations (s. d. n) process-Verbaal de-la (C. p. M), 4eme SeS Sion du 24 Juin 1933.
4. M.A.E, reppot, alas. D.N del, annee 1939.

رابعاً: الوثائق البريطانية

1. F.O 371/35238 E 2183/3/65/Spesial Report issued by Director C.I.D Baghdad, About Arab Unity, and the risit of H. Magnificent, the president of the Syrian Republic, copy 210/7/45 Ta/882. C.I.D Bag 12/3/1945 Ta L882/29.

خامساً: المصادر العربية والمعربة:

١. ابراهيم خليل احمد واخرون، قضايا عربية معاصرة، دراسة تاريخية سياسية، جامعة الموصل، ١٩٨٨
٢. إبراهيم سعيد البيضاني، سورية ١٩٥٤- ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٤.
٣. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨.
٤. أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٦.
٥. أديب نصور، قبل فوات الأوان - دراسة في السياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨، بيروت، ١٩٥٥ .
٦. اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي دار التقدم، ١٩٧٨.

٧. إلياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٥.
٨. أمين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، مكتبة مدبولي ١٩٩٩.
٩. أنترانيك زاروكيان، حلب الحلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
١٠. إندرو راتمل، الصراع السري على سورية من عام ١٩٤٩- ١٩٦١، ترجمة محمد نجار، بيروت ١٩٩٧.
١١. اندرو راثمل، الصراع السري على سورية من ١٩٤٩- ١٩٦١، ترجمة محمد نجار، بيروت، ١٩٩٧.
١٢. انطونيوس جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦.
١٣. انيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦.
١٤. باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه، دمشق، ١٩٦٨.
١٥. بسام العسلي، الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، دمشق، ١٩٩٩.
١٦. بشير العوف، الانقلاب السوري- أسراره ودوافعه، دمشق، ١٩٤٩.
١٧. بشير فنصة، النكبات والمغامرات، دمشق ١٩٩٦.

١٨. جهاد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، البصرة ١٩٨٠.
١٩. جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ط٢، دمشق، ١٩٦٩.
٢٠. جوزيف إلياس، تطور الصحافة السورية في مئة عام (١٨٦٥-١٩٦٥)، ج٢، بيروت، ١٩٨٣.
٢١. جوناثان أونيك، أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣-١٩٥٤، دمشق، ١٩٩٧.
٢٢. حركة التحرير العربي، خطب العقيد أديب الشيشكلي، دمشق، د. ت.
٢٣. حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤.
٢٤. حسن الحكيم، صفحة من حياة الشهبندر، د.ت.
٢٥. حسن الحكيم، مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠- ١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥.
٢٦. حسين فوزي النجار، السياسة الستراتيجية في الشرق الاوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ج١، ١٩٥٣.
٢٧. حكمت علي إسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠- ١٩٢٨، بحث في تاريخ سورية الحديث من خلال الوثائق، دار طلاس، ١٩٩٨، ص٧٤.
٢٨. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الجزء الثاني والجزء

الثالث، ط٢، بيروت ١٩٩٤م.
٢٩. خليل كنَّه، العراق أمسه وغده، ط١، ١٩٦٦.
٣٠. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، دار المعارف بمصر، ١٩٧١.
٣١. خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي، اوراق خاصة، بيروت، ١٩٧٤م.
٣٢. خيرية قاسمية، مذكرات محسن البرازي، عام ١٩٤٧ - ١٩٤٩، بيروت، ١٩٩٤.
٣٣. ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، القاهرة، ١٩٧٧م.
٣٤. ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠-١٩٣٩ دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣.
٣٥. رأفت شنبور، جمعية الأم والانتدابات، مطبعة صدى الشعب، طرابلس الشام، ١٩٢٥.
٣٦. رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق، بيروت، ١٩٩٤.
٣٧. رياض الجابري، سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ، دمشق، اتحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠٦.
٣٨. زكي الارسوزي، مشاكلنا القومية وموقف الاحزاب منها، دار اليقظة، دمشق، ١٩٥٦.
٣٩. زكي محمد مجاهد، الاعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤.

٤٠. زهير مارديني، عشرة من الناس، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٩.
٤١. زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، دار النهار، بيروت ١٩٧١.
٤٢. زينب نطفجي، دفاعا عن جميل مردم بك ورفاقه الرجعيين، د.ت.
٤٣. ساطع الحصري، العروبة اولاً، الطبعة الثانية، بيروت، د.ت، ص٢٤.
٤٤. ساطع الحصري، يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار الاتحاد، ١٩٤٥.
٤٥. سعد الله الجابري، يوميات عام ١٩٢٤، دمشق، د.ت.
٤٦. سلامة عبيد، الثورة السورية على ضوء وثائق لم تنشر، بيروت، ١٩٧١.
٤٧. سلمان موسى، الحركة العربية، المرحلة الاولى ١٩٠٨-١٩٢٤، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٠٠.
٤٨. سلمى مردم بك- (استقلال سوريا، أوراق جميل مردم بك)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
٤٩. شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي- القسم الأول، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٠.

٥٠. شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ نشأته حتى الانفصال، بغداد، ١٩٨٠.

٥١. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٠.

٥٢. ظاهر محمد صكر الحسناوي، سورية في ظل الاحتلال البريطاني عام ١٩٤١، د. ت.

٥٣. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٨.

٥٤. عبد الرحمن الكيالي، المراحل، ج٣- ٤، دمشق، ١٩٦٠.

٥٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، بيروت، ١٩٨٢.

٥٦. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٨٣.

٥٧. عبد الغني البشري، أثر سياسة القوميات في الحركة القومية العربية، بغداد، ١٩٦٤.

٥٨. عبد الغني العطري، عبقريات من بلادي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

٥٩. عبد الغني العطري، عبقريات وأعلام، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٧.

٦٠. عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠–

١٩٥٨، بيروت، ١٩٧٢.

٦١. عبد الكريم رافق، العلاقات السورية- التركية ١٩١٨- ١٩٢٦ مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٩- ٢٠، ١٩٨٥.

٦٢. عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

٦٣. عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦.

٦٤. عدنان الداعوق، ابطال وامجاد، سجل في تاريخ حمص الثوري، ١٩٥٢، دمشق، ١٩٦٨.

٦٥. علي المحافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الامارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١- ١٩٥٧، بيروت، ١٩٧٣.

٦٦. علي محافظة، لواء الاسكندرونة، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٣، ١٩٨٣.

٦٧. العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٧١.

٦٨. عوض عبد العزيز، الادارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

٦٩. غالب العياشي، تاريخ سورية من الانتداب إلى الانقلاب ١٩١٨ ـ ١٩٥٤، لبنان، ١٩٥٤.

٧٠. غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية، ص٦٧-٦٨؛

هزاع المجالي، مذكراتي، بلا، ١٩٦٠.
٧١. فتح الله ميخائيل الصقال، من ذكريات حكومة الزعيم، خواطر وآراء، القاهرة، ١٩٥٢.
٧٢. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣- ١٩٥٨ بغداد، ١٩٨١.
٧٣. فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، الطبعة العربية، ص٢٨٣.
٧٤. كمال أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨م.
٧٥. لونغريغ ستيفن هامسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، ط١، بيروت، ١٩٧٨م.
٧٦. لويسيان بيترلان، الاسكندرونة ميونخ الشرق، ترجمة محمد سلهب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
٧٧. محاضر مجلس النواب السوري، جلسة ٢٨ آب ١٩٤٨.
٧٨. محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، دار الكشاف، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٥٠.
٧٩. محمد حرب فرزات، الحياة السياسية في سورية، بيروت، ١٩٥٥.
٨٠. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ط١، بيروت

.١٩٨٦
٨١. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، بيروت، ١٩٨٠.
٨٢. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥.
٨٣. محي الدين السفرجلاني، فاجعة ميسلون، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٧.
٨٤. مذكرات اكرم الحوراني، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٢.
٨٥. مصطفى بلاوني، التحولات السياسية في سورية بين تحقيق الاستقلال الوطني وقيام الوحدة ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٨٤.
٨٦. مطيع السمان، وطن وعسكر، دمشق، ١٩٩٥.
٨٧. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١- ١٩٥٨، الطبعة الاولى بيروت، ١٩٧٩.
٨٨. نجاة قصاب حسن، صانعوا الجلاء في سوريا، الطبعة الاولى ١٩٩٩، بيروت.
٨٩. نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨–١٩٦٣، ج١، دمشق، ١٩٨٧.
٩٠. نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة عدد من

الاساتذة، تصدير حسن جلال العروسي، ط٢، ١٩٦٢.
٩١. نجيب الارمنازي، سوريه من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، دار الكتاب الجديد، لبنان بيروت، ١٩٧٥.
٩٢. نجيب الارمنازي، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، بيروت، ١٩٧٣.
٩٣. نذير فنصة، أيام حسني الزعيم، ١٣٧ يوماً هَزَّتْ سوريةَ، ط ٣، دمشق، ١٩٩٣.
٩٤. نصوح بابيل، أزمة الحكم في سورية، دمشق، ١٩٥٧ .
٩٥. هاني الخير، أكرم الحوراني بين التنقلات السياسية والانقلابات العسكرية، دمشق، ١٩٩٦.
٩٦. وجيه الحفار، الدستور والحكم، مطبعة الانشاء، دمشق، ١٩٤٨.
٩٧. وجيه علم الدين، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا ١٩٢٢- ١٩٤٣، بيروت ١٩٦٧
٩٨. وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول، بيروت، ١٩٨٠.
٩٩. وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا، محكمة الشعب، ج١، وج٦، بغداد، ١٩٥٩.
١٠٠.وليد المعلم، سورة ١٩١٨- ١٩٥٨، التحدي والمواجهة ١٩٥٨.
١٠١.وليد المعلم، سورية ١٩١٦- ١٩٤٦، دمشق، الطبعة الاولى

.١٩٨٨

١٠٢.يقظان سعدون العامر، الصراعات الدولية والاسكندرونة ، مجلة المؤرخ العربي، السنة ١١، العدد ٢٨، بغداد ١٩٨٦.

١٠٣.يوسف ابراهيم الجهماني وسالار يوسف، تركيا وسورية دمشق ١٩٩٩.

١٠٤.يوسف ابراهيم يزبك، اول نوار- ذكريات وتاريخ، د.ت؛ مير بصري، اعلام الكرد.

١٠٥.يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٠.

١٠٦.يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣- ١٩٨٩ مركز دراسات الوحدو العربية، بيروت، ١٩٩٠.

سادساً: الكتب الأجنبية:

1. Aeron Kilieman, foundation of british polish in the Arab World: London, 1971.
2. Affairs Etrangeres 242. vol. 18, De lambassadore de France a London Monstiar Le Menster des affaire Etrangere, 7 Avril, 1921
3. B. Abrahamson. Military Prpfessionalization and Political Power, London, 1972.
4. Callman Waldemar J., Iraq under General Nuri (My Recollections of Nurial- Said, 1954-1958). Bultimore, 1964, P. 157.
5. G. Antonius, The Arab Awakening, New York, 1985.
6. Guy jam pieree "le partie de la ressurotion arabe" memoire de fin d etude – aixen pce 1966-1967.

7.L. Colonel Catroux Le Mandat from Cais en Syrie. Son Application A, L., et.at., De Damas Paris, 1922, p.3-4.
8.L. Georg, The truth about the treaties by David Lioyed cocarge, 1.11, London, 1938.
9. M. janawipz the military in the political development of new nation, Chicago, 1964.
10. M. Khalil: The Arab states and the Arab League. A Documentary Record. Vol. 1, 11, Beirut 1962. Vol. 1.
11. N. Chomsky, Peace in the Middle East, London, 1974.
12. P. Seale: The struggle for Syria. A study of post war Arab Politics 1958, London 1965, P. 180.
13. Pierre Rondot. L. Experience Du Mandat francais En Syrie et Au Liban 1918–1995. Paris, 1998.
14. T, Gordon: Syrian Politics and the Military 1954–1958 Ohio, 1964. P. 122.
15. The new encyclopaeedia Britannica, 15th edition, volume 10 Shishakli, Arib.

سابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. ابراهيم سعد البيضاني، السياسة الامريكية تجاه سورية ١٩٣٦- ١٩٤٩، أطروحة.
٢. إبراهيم علي درويش، أديب الشيشكلي ودوره السياسي والعسكري في ضوء المصادر العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٩.
٣. ذياب عبود حسين الدليمي، العلاقات العراقية السورية ١٩٤٩–

١٩٥٤، دراسة تاريخية للعلاقات السياسية في ضوء الوثائق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.
٤. عادل سهيل نجم التميمي، العلاقات السورية التركية ١٩٥٨- ١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي بغداد، ٢٠٠٣.
٥. غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤١- ١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧١.
٦. كامل جاسم داود حسين، دور الجيش السوري في تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦- ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي، بغداد.
٧. مازن خليل ابراهيم الدوري، الاحزاب الاسلامية التركية وموقفها من القضايا العربية ١٩٨٣- ٢٠٠٠ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢.
٨. محمد رشيد عبود الراوي، التطورات السياسية في سورية ١٩٤٩ـ ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
٩. مصطفى بلاوني، التحولات السياسية في سورية بين تحقيق الاستقلال الوطني وقيام الوحدة ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٨٤.

١٠. ممدوح الروسان، حول مساعي العراق لاستقلال سوريا (العراق والسياسة العربية)، ١٩٢١- ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشوره، القاهرة، ١٩٧٢

١١. نجم الدين أبو علي، حرية تأليف الأحزاب والجمعيات مع إلقاء نظرة على أهم الأحزاب السورية، رسالة دبلوم في الحقوق العامة، كلية الحقوق، الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٤.

ثامناً: الصحف والمجلات:

١. "الأخبار" (صحيفة)، بغداد، ٣١ آذار، ١٩٤٥.

٢. "الاخبار" (صحيفة) بغداد ١٩٤٦/٢/٢٧.

٣. "الأخبار"، ١٧ آب ١٩٤٩.

٤. "الحوادث" ١٩ كانون الثاني ١٩٥٠.

٥. "الحوادث" ٢٠ حزيران ١٩٥٦.

٦. "الزمان" (بغداد) ١٩٥٥/١/١٦.

٧. "الزمان" (بغداد) ١٩٥٥/١/١٧.

٨. "الزمان" ١٩٥٥/٣/٧.

٩. "الشعب" ٢٨ كانون الأول ١٩٥٥.

١٠. "العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد ٤٣٧، ٢٥ آب ١٩٢٥.

١١. "العالم العربي" (صحيفة) بغداد ١٩٤٦/٢/١٣.

١٢. "الف باء" (جريدة) سوريا العدد ٣٠٩٢ في ٢٣ كانون الاول ١٩٢١.

١٣. "القبس" ٢٨ آب ١٩٥٠.

١٤. "القبس"، ١٩ كانون الثاني ١٩٥١.

١٥. "القبس"، ٢٦ شباط ١٩٥١.

١٦. "القبس" ٢٨ أيلول ١٩٥١.

١٧. "القبس"، دمشق، ٧ كانون الأول ١٩٥١.

١٨. "القدس"، لندن ١٢ آذار ١٩٩٦.

١٩. "اليقظة"، بغداد، ٢٠ تموز ١٩٥٣.

٢٠. جريدة النهضة، ٢٧ و١٣ شباط ١٩٢٧.

٢١. سليمان موسى، وثائق الثورة العربية الكبرى، مجلة الوثائق العربية، بغداد، العدد ٣، ١٩٧٧.

٢٢. غسان محمد رشاد حداد، سوريا من الجلاء حتى الانقلاب العسكري الاول، "العرب اليوم"، (جريدة)، عمان، ١٠ نيسان ٢٠٠٠.

٢٣. غسان محمد رشاد حداد، أسرار أول انقلاب عسكري عربي، "العرب اليوم" (جريدة) ١٧ نيسان ٢٠٠٠.

٢٤. غسان محمد رشاد حداد، انقلاب العقيد سامي الحناوي، "العرب اليوم"، ١٨ نيسان ٢٠٠٠.

٢٥. غسان محمد رشاد حداد، انقلاب أديب الشيشكلي، "العرب اليوم"، ٢٦ نيسان ٢٠٠٠.

٢٦. مجلة الابحاث العدد ١٩٤٩/٥/١٥.

٢٧. مجلة الرابطة العربية (المصرية) المجلد الثالث، العدد ٥٣،

٩ حزيران ١٩٣٧.

تاسعاً: الموسوعات:

١.خير الدين الزركلي، موسوعة الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، وط٧، وط٩، وط١٠، الجزء الخامس، ١٩٨٠.

٢.صالح زهر الدين، موسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي للابحاث والتوثيق، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠١.

٣.عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، الجزء الثالث والسادس، ١٩٩٠.

٤.مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، لبنان، ١٩٩٧.

الفهرس

إصدارات دار ضفاف

للطباعة والنشر والتوزيع

تأسست منتصف ٢٠١١

ت	اسم الكتاب	المؤلف	التصنيف	السنة
١	نزهة العباد في مدينة بغداد/ط٢	الأب انستاس الكرملي تحقيق د. باسم عبود الياسري	تراث	٢٠١١
٢	الآن ارتشفت زبد الحب	د. ماجدة غضبان المشلب	شعر	٢٠١١
٣	مزارات بغداد/ط٢	المعلم نابليون الماريني تحقيق د. باسم عبود الياسري	تراث	٢٠١١
٤	التاريخ الشفاهي لدولة الإمارات	عمار السنجري	دراسات تراثية	٢٠١١
٥	مجلة الأدب العراقي بالانجليزية/ع١	د. صادق رجمة	مجلة فصلية	٢٠١١
٦	البصرة قصيدة	مقداد مسعود	دراسات نقدية	٢٠١١
٧	الشخصية العراقية	د. قاسم حسين صالح	دراسات اجتماعية	٢٠١١
٨	المدارس النحوية	د. عباس علي الأوسي	دراسات لغوية	٢٠١١
٩	السياسة الخارجية للجمهورية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣	د. نصير الجبوري	تاريخ	٢٠١٢
١٠	مقالات مشاكسة	د. سعد الحمد	مقالات سياسية	٢٠١٢
١١	كن شيئا ايها الألم	عمار السنجري	شعر	٢٠١٢
١٢	مجلة الأدب العراقي بالانجليزية/ع٢	د. صادق رجمة	مجلة فصلية	٢٠١٢
١٣	العودة الى البيت	وديع شامخ	رواية	٢٠١٢
١٤	الحب على ضفاف ملتهبة	د. فراج الشيخ الفزاري	رواية	٢٠١٢
١٥	الإحالة في القرآن الكريم	د. عباس علي الأوسي	دراسات لغوية	٢٠١٢
١٦	دراسات في تاريخ سوريا المعاصر	د. نزار كريم جواد الربيعي	تاريخ	٢٠١٢

تحت الطبع

ت	اسم الكتاب	المؤلف	التصنيف	السنة
١	تاريخ المماليك	سليمان فلق مراجعة وتقديم: د. طالب البغدادي	تاريخ	٢٠١٢
٢	شعراء ورواة من الإمارات	عمار السنجري	تراث	٢٠١٢
٣	المدارس اليهودية في العراق حتى ٥٢	د. نصير الجبوري	تاريخ .	٢٠١٢
٤	البنية الدرامية في شعر نزار قباني	بيداء الطائي	دراسات نقدية	٢٠١٢
٥	جامعة آل البيت	د. سيار الجميل	تاريخ	٢٠١٢
٦	ميثم الجنابي	يوسف محسن	دراسة نقدية	٢٠١٢
٧	شمال الحجاز	المستشرق موسيل مراجعة وتقديم: عمار السنجري	تاريخ	٢٠١٢
٨	دراسات في تاريخ الصين الحديث والمعاصر	د. نزار كريم جواد الربيعي	تاريخ	٢٠١٢

٩	حافة كوب أزرق	مقداد مسعود	شعر	٢٠١٢
١٠	ديوان الحلاج	تحقيق د. كامل مصطفى الشيبي	أدب	٢٠١٢
١١	تلك البلاد	فاروق يوسف	سيرة روائية	٢٠١٢
١٢	موجز عشائر العمارة	محمد الباقر الجلالي	تراث	٢٠١٢
١٣	مقدمة في كيان العراق الاجتماعي	د. هاشم جواد	تاريخ	٢٠١٢
١٤	الصراعات السياسية في العراق	محمد حسن الجابري	تاريخ	٢٠١٢
١٥	شخصيات عراقية	خيري أمين العمري	تاريخ	٢٠١٢
١٦	قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار	العقيد الركن المتقاعد صبيح علي غالب	تاريخ	٢٠١٢